الإثنين 30 تشرين الثاني 2020
العدد 4211 السنة الخامسة عشرة
Lundi 30 Novembre 2020 no 4211 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

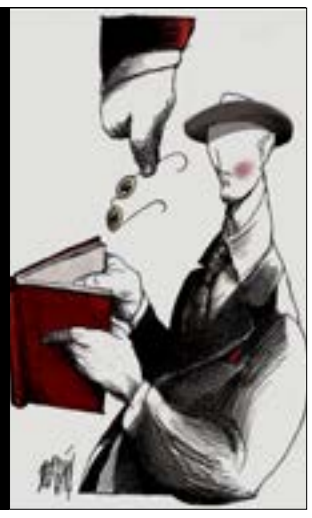

## رأس المال
فاتورة «المولّدات» تنهش الأجور

● **محمد وهبة**
شروط الـ IMF المسبقة: المواجهة بين السيّئ والأسوأ

● **الأمجد سلامة**
العمالة المنتجة ورأس المال الميت

# إلى الحرب... كما في الحرب
# במלחמה כמו במלחמה

(الأخبار)

على الغلاف

# إلى الحرب... كما في الحرب

## المقاومة بعد مناورة «السهم الفتّاك»: قاموسنا ليس فيه أيام قتاليّة

**إبراهيم الأمين**

بين 18 و25 تشرين الأول الماضي، استنفرت المقاومة الإسلامية جميع وحداتها في مختلف مناطق انتشارها، داخل لبنان وخارجه. عدد هائل من المقاومين، من القوات النظامية أو قوات التعبئة، التحقوا بنقاط عملهم المقرّرة. وحدات الرصد كثّفت من عملها، وتمّ نشر الوحدات القتالية حيث يفترض أن تؤدي دوراً مركزياً، بينما كانت الوحدات الاستراتيجية تقوم بالتموضع العملياتيّ الذي يجعلها في حالة الخدمة المباشرة متى صدرت الأوامر. ودخل الباقون، من العاملين في مختلف صنوف خدمات الدعم القتالي (دعم، اتصالات، إسعاف حربي، إلخ)، مروراً بالمشرفين على آليات العمل في غرف العمليات، في حالة جهوزية وصلت إلى حدّ إخلاء عدد كبير من المراكز. كلّ ذلك حصل بصمت، بضجيج لم يلتفت إليه إلا المعنيون، وبعض من صار يفهم بلفتة أو حركة عابرة، أن هناك حالة طوارئ قائمة.

قرار الاستنفار، الذي جعل الجسم العسكري للمقاومة الإسلامية في وضعيّة مناورة واقعية، اتُّخذ عشية بدء قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي مناورة دفاعية رفيعة المستوى في مساحة واسعة من شمال فلسطين المحتلة، وهي مناورة «السهم الفتّاك» التي اتخذت من الجبهة الشمالية عنواناً مركزياً لها. والجبهة الشمالية في عرف العدو العسكري، هي المنطقة التي تشمل كلّ حدود فلسطين الشمالية في لبنان وبحره وسوريا وجبالها. منذ ما بعد تحرير عام 2000، يتعامل العدو بطريقة مختلفة مع الجبهة الشمالية، وبعد فشله في حرب عام 2006، صار الربط عضوياً بين الجبهتين السورية واللبنانية. في كيان العدو، ثمة مَن صار يتحدث عن الحرب المقبلة باعتبارها «حرب الشمال الأولى» وليس حرب لبنان الثالثة.

لكن الذي ربما لا يعرفه الجمهور العدنا، يعرفه العدو، بأجهزة استخباراته العسكرية والتجسّسية، كما قياداته العسكرية، الذين شاهدوا استنفار المقاومة وتلقّوا الرسالة. فهذه المرة، سعت المقاومة من خلال بعض الخطوات الى إفهام العدو قصداً، أنها في حالة جهوزية قتالية جدية، إن هو فكّر بالقيام بعمل خارج المألوف، أو حاول اتخاذ المناورة ساتراً لعدوان ما.

ربّما ليس معلوماً أيضاً، أن مناورة «السهم الفتّاك» جاءت كتتويج لسلسلة تدريبات صامتة استمرت أسابيع عدة، واشتملت على مناورات متنوّعة تخصّ ساحات عدة. لكن ما أُنجز قبالتنا، شكّل الجزء البري والأخير. ومع ذلك، فإن كل هذه المناورات كانت تحت نظر المقاومة الإسلامية، وهي لم تكن أصلاً بعيدة عن المعرفة المسبقة بنوايا العدو. وميزة المقاومة الإسلامية في لبنان عن بقية أعداء إسرائيل تكمن في نضج جاء ثمرة تراكم خبرات وعمل أربعة عقود جعلت حزب الله يفهم العدو عميقاً جداً.

### ثالوث كوخافي

نظريات عسكرية كثيرة أطلقها الذين تعاقبوا على قيادة جيش الاحتلال في السنوات الـ15 الأخيرة. الثابت الوحيد فيها كان ولا يزال التهديد بضربات فتّاكة لقواعد المقاومة وبيئتها المدنية والبنية التحتية للدولة اللبنانية كعقاب على عدم نزع سلاح حزب الله. لكنّ النقاش لا يخص الحافزية والأسباب الموجبة للحرب الشاملة. المسألة هنا أن في إسرائيل مَن يرفع الصوت كلّما تحمّس البعض للحرب الشاملة سائلاً: هل لديكم اليقين بنصر حاسم وسريع وواضح؟

اللاجواب على هذا السؤال، لا يمنع العدو من استمرار العمل على فكرة الجهوزية الكاملة. لكنّ التعديلات الجوهرية تتصل بالمدى الزمني لهذا النوع من الجهوزية. نحن أمام جيش كبير، وأمام تركيبة عسكرية معقّدة، ووحدات قتالية ولوجستية ضخمة، وأمام عديد كبير جداً، ما يعني أن الجهوزية تحتاج إلى تبدّل جوهري في آليات العمل اليومي عند العدو. ولذلك، كان رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي واضحاً خلال كلامه المتعدّد والمتنوّع الذي قاله أمام ضباطه وجنوده: يجب أن نكون في حالة جهوزية كأنّ الحرب واقعة الآن؛ لكن كوخافي يتصرف على أساس أن الجهوزية تستهدف إمّا مواجهة تطور طارئ ناجم عن عمل ابتدائي تقوم به المقاومة ضد أهداف إسرائيلية، او مبادرة إسرائيل إلى عمل عسكري يستوجب مواجهة كبيرة، لكنّها أقل من حرب شاملة. وهنا برزَ إلى الواجهة تعبير جديد هو «الأيام القتالية»، وهو غير تكتيك «المعركة بين الحروب» الذي تستخدمه قوات العدو لتنفيذ عمليات قصف واغتيالات وتخريب ضد جبهة المقاومة. أما فكرة «الأيام القتالية» فلها معنى آخر في العقل العسكري للعدو.

في أيام المناورة، وُزّع في كيان العدو فيديو لرئيس أركان جيش الاحتلال يتحدث فيه أمام ضباط من القوات العاملة في البرّ. الخطاب لم يُقل في هذه المناورة بالتحديد، إلا أن مضمونه يلخّص تصور كوخافي عن إطار المواجهة التي تحتاج حكماً إلى تدخل القوات البرية المشاركة في المناورة. هو قال: «نحتاج إلى إنجاز عال جداً في وقت قصير قدر المستطاع، لكن مع ثمن منخفض من الكلفة، وهو لا يتمّ من دون دخول بري، والأهم أن علينا أن نستعدّوا كأن هذا سيحدث غداً».

وقد سبق لكوخافي أن تحدث في أكثر من مناسبة في العامين الماضيين عن نظريته، والتي يمكن وصفها بـ«ثالوث كوخافي». وهي تتضمّن الأضلع الثلاثة الآتية:

- حدّ أقصى من الفتك، أي تدمير الطرف الآخر مادياً وبشرياً.
- حدّ أدنى من الخسائر، في قوات الاحتلال وجبهته الداخلية.
- حدّ أقصر من الوقت لإنجاز المهمة.

### المقاومة: لا نعترف بأيام قتالية

قائد فرقة الجليل في جيش الاحتلال شلومو بيندر يذهب ليكون أكثر وضوحاً. قال لمراسل «إسرائيل هايوم»: إن المعركة الحقيقية «هي من يتعلّم أكثر وأسرع». فرقة الجليل لم تشارك أصلاً في المناورة. كانت تقوم بمهامّها كالمعتاد. انتشارها ودورها على طول الحدود مع لبنان يفترض أنه في «الأيام القتالية»، سيوجّه ضربات قاسية جداً تجعل حزب الله يدفع الثمن الكبير وتردعه، من دون أن يقود ذلك إلى حرب مفتوحة.

في المقابل، ثمّة أمور يجب التوقف عندها. فتطور العقل العسكري للمقاومة في العقدين الأخيرين، انعكس نتائج عملانية واضحة على الأرض، تمثل في إزالة قسم كبير من آثار الاحتلال، ومنع تكراره، ثم إفشال حرب قاسية كما حصل في عام 2006. كذلك وفّر منظومة ردعت العدو عن القيام بأعمال عدائية، ليس ضد المدنيين فحسب، بل ضد المقاومة أيضاً. وجرى تثبيت قاعدة مركزية في عقل العدو بشأن حق المقاومة في تطوير قدراتها بما يتناسب مع خططها. ثم جاءت تجربة الحرب السورية لتظهر نتائج التطور المباشر ليس على صعيد القدرات والأدوات القتالية، بل على صعيد العقل الاستراتيجي أيضاً.

بهذا المعنى، فإن العدو عندما يفكر في الأيام القتالية، ينسى أو يتجاهل حقيقة أن حزب الله لم ولن يقبل المسّ بقواعد الاشتباك الحالية. بل أكثر من ذلك، فإن الحزب يعمل على تثبيت قواعد الاشتباك في سوريا وليس في لبنان فقط. وبالتالي فإن السؤال موجّه إلى عقل قادة العدو: هل تعتقدون أن الأيام القتالية ستدفع المقاومة إلى القبول بما لم تقبل به جرّاء الحرب الكبيرة أو المعارك بين الحروب؟

العقل العسكري للمقاومة يتصرّف بحسم مع هذا الموضوع، وأول القرارات، هو إبطال مسبق ←

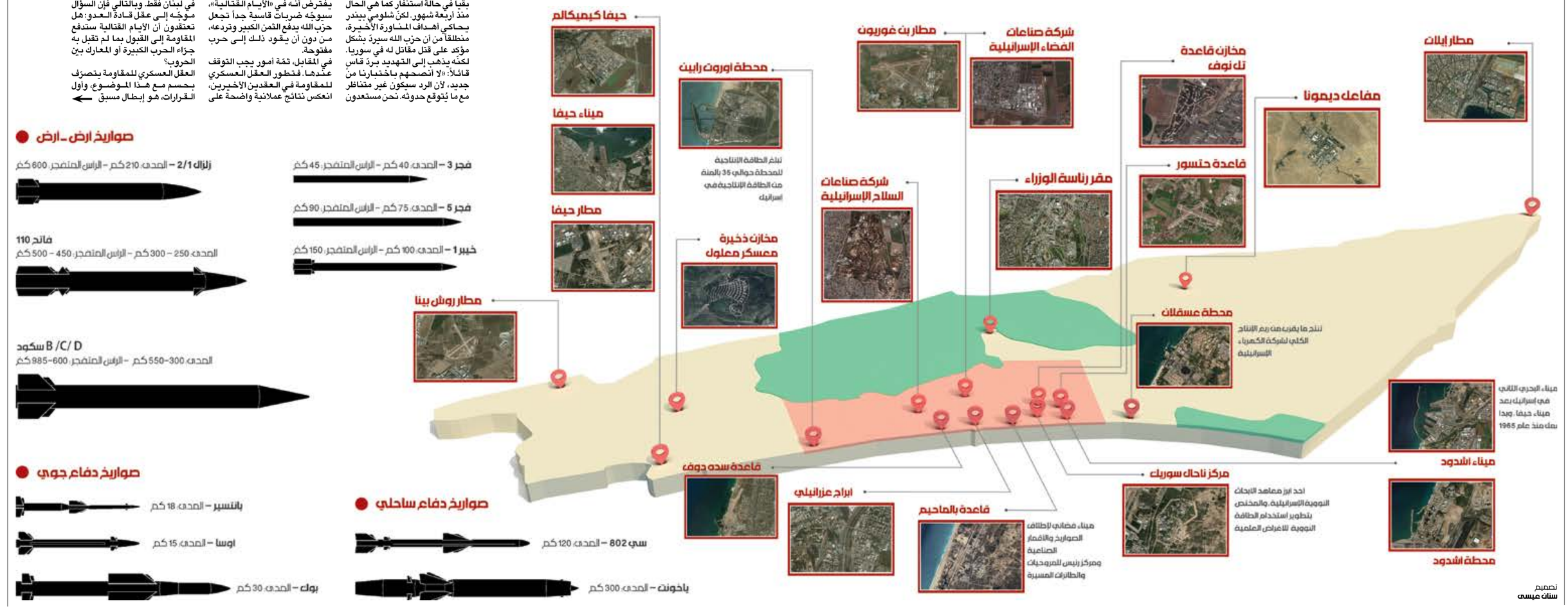

على الغلاف

← لفكرة وفلسفة وبنية وهدف «الأيام القتالية». وهذا ما يوجزه المعنيون في قيادة المقاومة بعبارات واضحة: «طبيعتنا لا تسمح بأيام قتالية، وبالنسبة إلينا، الأيام القتالية هي حرب. وبالتالي فإن المقاومة ستخوض هذه الأيام القتالية على أساس أنها حرب، وفي الحرب، تكون الحرب بكل مواصفاتها».

هناك منطق عسكري يردّده قادة العدو (يُكتب بالعبرية: **במלחמה כמו במלחמה**)، وهو مفهوم نبّته قادة جيوش أوروبا في القرن السابع عشر، «à la guerre comme à la guerre»، ومعناه بالعربية: «في الحرب كما في الحرب»، وعندما يستخدمه قائد مع قواته فهو يقول لهم: «في حالة الحرب، عليكم إنجاز كل ما هو مطلوب، وتصبح كل الوسائل متاحة، ولا تبخلوا في الخيارات أو الوسائل لتحقيق الهدف... وهذا ما تنوي المقاومة القيام به».

### لكنه ماذا عن ثالوث كوخافي؟

لا تنكر المقاومة حقيقة القدرات الهائلة لجيش العدو على صعيد القوة النارية التدميرية. وبحسب العقل العسكري للمقاومة، ثمّة إقرار بأن العدو قادر على تحقيق الضلع الأول من ثالوث كوخافي، أي بلوغ الحد الأقصى من الفتك. لكنّ المقاومة تدعو العدو هنا إلى تذكّر، أنه لم يكن أقل فتكاً في كل حروبه السابقة. وفي مراجعة لتاريخ كل حروبه، يظهر بوضوح أن إسرائيل لم تكن زاهدة على الإطلاق في عمليات القصف المجنونة. (أرقام جيش العدو نفسه، تتحدث عن استخدام 173 ألف مقذوف بري فقط خلال حرب عام 2006، والاضطرار إلى إقامة جسر جوي سريع مع الولايات المتحدة لإعادة ملء المخازن). وبالتالي فإن السؤال يصبح: ما هي الإضافة، وماذا يعني المزيد من الفتك، إلا إذا وضع العدو في بنك أهدافه المنشآت المدنية اللبنانية، تلك التي تجنّب قصفها عام 2006 لأسباب سياسية فرضتها الخطة الأميركية للحرب.

لكن إذا كان العدو يقدر على تحقيق الضلع الأول المتمثل في الفتك، فماذا عن الضلعين الآخرين، أي حجم الخسائر في جبهته وفترة الحرب الزمنية؟

تجزم المقاومة، من دون تردد، بأن العدو لن يكون قادراً على الإطلاق، وتحت أي ظرف، على التحكّم بعنصر الوقت. كما سيكون من شبه المستحيل على العدو التحكّم بحجم ردود المقاومة، وبالتالي، التحكّم بحجم الخسائر التي ستقع في جبهته.

وبعيداً عن أي حماسة أو تهويل، فإن المقاومة هي من يتحكّم بضلعي الوقت والخسائر. وفي هذه النقطة، فإن برنامج عمل المقاومة يشتمل على تصوّر واضح وخاص لكلمة «فتاك»، أي أن على العدو توقّع ردود غير مسبوقة من قبل المقاومة لتحقيق «فتك» لم تعرفه «إسرائيل» أصلاً منذ عام 1948. ومن المفترض أن يكون قادة العدو قد أدركوا المعنى المباشر للمعادلة التي أعلن عنها سابقاً الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، عندما رفع شعار «الضاحية مقابل تل أبيب». وهذا له تداعياته على كل الأمور الأخرى في الحرب، بهدف تثبيت المعادلة الأكيدة في قرارات المقاومة لناحية «العمق بالعمق».

ويمكن هنا الاكتفاء بما ينقله إعلام العدو عن قياداته العسكرية والأمنية حول القدرات الصاروخية للمقاومة. لقد توقّف العدّاد منذ مدة طويلة عند رقم 150 ألف صاروخ من أنواع مختلفة. وذهب العدو بعدها إلى الحديث فقط عن الصواريخ الكبيرة ومن ثم الدقيقة. وهو يشير دائماً إلى أنواع من الصواريخ التي تستعرضها القوات الإيرانية ويتصرف على أساس أنها باتت في حوزة حزب الله، وهي من أنواع تغطي على صعيد المدى، كل مساحة فلسطين المحتلة، وتحمل رؤوساً متفجّرة بزنة تصل إلى 600 كلغ من المتفجّرات، عدا قدرتها على تحقيق إصابات دقيقة مع هامش خطأ لا يتجاوز الأمتار العشرة.

وفي حالة الحرب، فإن المقاومة لم تمتلك هذه الصواريخ لتزيّن بها أرض لبنان، والمقاومة لا تخزّن السلاح كما فعلت وتفعل جيوش عربية كثيرة، بل هي تستخدمها متى تطلّب الأمر. وربّما بات معلوماً، أن قيادة المقاومة، وخلال حرب عام 2006، لم تجد نفسها مضطرّة إلى استخدام أنواع من الصواريخ التي كانت تغطي منطقة «غوش دان» وسط الكيان. لكنّ الأكيد أنه في أي جولة مقبلة، سنعود إلى فكرة الشتاء الصاروخي على كلّ فلسطين، وتحديداً على المستطيل الذي كان أشار إليه السيد نصرالله في مقابلة سابقة له، وهو بمساحة تقلّ عن مئة كيلومتر مربع، وفيه قلب وعصب الكيان.

أما لناحية الضلع الثالث المتعلّق بفترة الحرب، فإن العدو يعرف بالتجربة، من كل المواجهات السابقة مع المقاومة في لبنان أن هناك حقيقة ثابتة تقول بأن إسرائيل كانت من يصرخ أولاً. حتى إن قادة العدو يُقرّون بصورة دائمة بأن حزب الله يتميّز بإجادة «لعبة الصبر والاستنزاف»، وأنه كان دائماً صاحب الصلية الأخيرة.

### المقاومة والمناورة؟

ليست هي المرة الأولى التي تُجري فيها إسرائيل مناورات ضخمة قبالة لبنان. لكنّ هذه المرة، جاء استنفار المقاومة بدرجة كبيرة ليس خشية من أمور تجهلها حيال نوايا العدو، إنما بقصد البعث برسالة واضحة إلى العدو بأن ما يقوم به من تدريبات ووضع خطط إنما هو تحت نظر المقاومة.

وفي بعض الخلاصات، يتضح أن هناك ثغرة مركزية يواجهها جيش الاحتلال، وأن مصدر الإحباط أو التعب عند العقل العسكري لقيادة العدو يتركّز حول القلق من فعالية القوات البرية في أي معركة في مواجهة حزب الله. والسبب ببساطة، أن نظرية كوخافي في المواجهة تفترض دوراً مركزياً للقوات البرية. ولذلك حاكت المناورة هدف «تقصير المدى العملاني» للقوات البرية في أي خطة عملياتية إسرائيلية. وأن المهمة تُترجَم بوضع حد ضيق للتوغّل داخل الأراضي اللبنانية.

في حروب سابقة، من بينها اجتياح عام 1982، نفّذت القوات البرية للعدو مناورة قتالية أوصلتها إلى تخوم بيروت. لكن البعث برسالة واضحة إلى العدو بأن ما يقدم عليه من توغّل بعدة كيلومترات فقط داخل الأراضي اللبنانية. وهذا المبدأ يعرف العدو أنه من النتائج المباشرة لحرب تموز، تلك الحرب التي أنتجت حقيقتين عسكريتين عند العدو، أولاهما، عدم القدرة على حسم الحرب من الجو، والثانية، تتعلّق بانعدام فعّالية القوات البرية لتحقيق الاحتلال والسيطرة.

أمر آخر يتابعه العدو، ولكن ربّما لا يعي حقيقته، وهو متصل بكلام السيد نصرالله مراراً عن أن المقاومة ستدمّر كل فرق العدو البرية التي تتوغّل في الأراضي اللبنانية. وواضح أن العدو صارت لديه صورة، وإن لم تكن مكتملة، حول قدرات المقاومة وخططها لتنفيذ هذا الوعد. ومن يعرف قليلاً عن هذه الخطط يدرك بأن الجهوزية لمواجهة القوات البرية أكبر من أن يتخيّلها أحد.

وفي هذا السياق، تظهر تجارب حرب تموز 2006، وتجارب المعارك المتنوّعة في سوريا، حجم التطور على مستوى العمل المباشر للوحدات القتالية للمقاومة في أرض الميدان. وهذا يُحيلنا إلى الوجه الآخر لمبدأ «الفتك» الذي سيواجهه العدو في حال تورّطه في أي حرب، لأن ما ينتظر فرقه وقواته البرية التي يقول رئيس أركان جيش الاحتلال إنها ستعمل بالضرورة، سيكون أكبر من المُتخيَّل. إذ أن تدريبات ومناورات المقاومة النظرية والعملانية على مدى عقد ونصف عقد، أنتجت أفكاراً ووسائل تشرح المعنى المقصود بعبارات السيد نصرالله عندما يقول جازماً: «إن كلّ فرقكم البرية ستُدمَّر في حال دخولها إلى لبنان».

### ماذا عن تحدّي الجليل؟

في هذه النقطة، يظهر البعد الإضافي للمناورة الإسرائيلية. حيث وضعت على طاولة هيئتها الأركانية وقواتها، مهمة دفاعية مركزية تقوم على فرضية أن قوات خاصة من حزب الله ستكون مجهّزة للدخول إلى الجليل الفلسطيني المحتل، وهدفها السيطرة على مواقع ومستوطنات. وهنا يضع العدو في حساباته أن المقاومة ستقوم بعمليات أسر وتحويل المستوطنين إلى رهائن. ولذلك، كان قائد فرقة الجليل شلومي بيندر صريحاً بقوله، إن هناك ما لا يقل عن 22 مستوطنة قريبة من الحافة مع لبنان سيتم إخلاؤها في أي مواجهة، ولن يبقى فيها إلا قوات الحماية المحلية (مجموعات شكّلتها مجالس المستوطنات) بالإضافة إلى القوات العسكرية. وبيندر نفسه، لا يحسم مسبقاً القدرة على منع تجاوز المقاومين للحدود. بل هو قلّل من أهمية تعطيل الانفاق قائلاً: «يقدر حزب الله على الدخول من فوق الأرض إذا تعذّر عليه الدخول من تحتها»!

يبدو العدو لمرة أولى في تاريخه حاسماً لناحية أن المقاومة لا تملك الرغبة أو الإرادة فحسب، بل هي تملك أيضاً القدرة على تحقيق هدف من هذا النوع. والعدو يراجع هنا تجارب العمليات الهجومية للمقاومة في سوريا، وخصوصاً قيام قوات كبيرة أو متوسطة بالسيطرة على مدن كبيرة ومتوسطة أو أحياء في مدن مكتظة عمرانياً وسكانياً أو حتى الوصول إلى مواقع في تضاريس جغرافية شديدة التعقيد.

### خطأ التقدير عند العدو

في عقل المقاومة العسكري متابعة لا تقتصر على الجانب الإجرائي من عمل قوات العدو، بل أكثر من ذلك. ويلفت أحد القادة الجهاديين إلى «أمر مستجدّ ومُهم»، قائلاً: «نلاحظ اليوم تبدّل أجيال القادة عند العدو، ويوجد اليوم ضباط كبار يُظهرون جرعة زائدة من المعنويات. هؤلاء ربما يفكرون بأنهم سينجحون حيث فشل أسلافهم. لكننا نعرف أن بعض العقلاء عندهم يُحذرونهم من مغبة التباهي والذهاب إلى حرب. لكن، قد يحصل خطأ في التقدير، وعندها سيواجهون ما لا يتوقّعون».

ويضيف القائد الجهادي: «تمتلك إسرائيل قدرات كبيرة جداً، وهي تعرف الكثير عن المقاومة. ومعرفة الإسرائيليين ببعض الأمور، هي التي تنعكس قلقاً عندهم من بعض الأمور، مثل اقتحام الجليل. لكن هم لا يعرفون كل ما نفكر به نحن، وهناك أشياء كثيرة جداً لا يعرفون عنها أي شيء. يوميات الصراع الدائر، تشرح لنا ما يعرفه العدو عنا، لكنّ الأهم، أننا نعرف العدو بصورة وافية. نعرف كل شيء عن جيشه وقواته، ونعرف أكثر كيف يفكر ونجيد توقّع تصرفاته. لدينا تقديرات دقيقة حول أيّ قرارات سيتخذها العدو، حتى إن لدينا تقديرات بشأن القرارات التي لم يتخذها بعد. وإذا كانت بعض الأوضاع المستجدّة، ستضطره إلى اتخاذ بعض الخطوات، فإن لدينا قدرة على استشراف ما سيقوم به العدوّ. في مكان ما، وبمعزل عن طبيعة الوسائل التي تستخدمها، إلا أننا نعرف عنهم أكثر مما يعرفون عنّا».

## القوات المشاركة في «السهم الفتاك»

بحسب المعطيات، فإن مناورة "السهم الفتاك"، تمّت بمشاركة وحدات مختلفة من جيش الاحتلال، التي تشتمل على قوات نظامية وعلى القوات التي تعمل ضمن خانة الخدمة الإجبارية في الجيش. ومن أبرز المشاركين في المناورة: هيئة الأركان العامة./ قيادة المنطقة الشمالية./ شعبة الاستخبارات./ ذراع الجوّ.

**تشكيل الدفاع الجوي:**
- الكتيبة 137 (القبة الحديدية).
- الكتيبة 138 (التي تُعنى بتشغيل منظومة الدفاع الجوي «باتريوت»).
- مقلاع داود ـ أو العصا السحرية (منظومة دفاع صاروخي).
- منظومة «حيتس» لاعتراض الصواريخ.
- تشكيل الطائرات المأهولة عن بعد «كتمام».
- سرب "هناحش هشاحور" (الثعبان الأسود) الذي يشغل طائرات «هرمس 450».
- السرب 200 الذي يشغل طائرات «شوفال».
- قاعدة تل نوف: السرب «مغاع هكساميم» (مروحيّات أباتشي).
- قاعدة رمات دافيد في الشمال بكلّ أسرابها.
- قاعدة نيفاتيم: السرب 140 (طائرات F35i ـ المسمّاة إسرائيلياً «أدير»).

**ذراع البر:**
- المركز القومي للتدريبات البرية.
- الفرقة 162 (الفرقة النظامية المدرعة الرقم 2 في الجيش بعد الفرقة 36، وهي من ناور في حرب تموز 2006 داخل وادي الحجير، سواء بلواء المدرعات فيها 401 أو لواء المشاة الناحل 933 وتلقّوا شرّ هزيمة).
- فوج المدفعية 215، التابع للفرقة 162.
- لواء المشاة الناحل 933، التابع للفرقة 162.
- لواء المدرعات 401 (كتائبه الثلاث 9، 46، 52)، التابع للفرقة 162. (ميركافا 4 ومزوَّدة بمنظومة معطف الريح «تروفي»).
- كتيبة روتم من لواء المشاة غفعاتي 84، التابع للفرقة 162.
- وحدة محاكاة العدو (الوحدة الحمراء).
- كتيبة الهندسة 601 التابعة للواء 401.

**ذراع البحر:**
- سفن الصواريخ، زوارق سوبر ديفورا، غواصات.
- الشييطت 3 (الفصيلة 33 ).

سلاح الاتصالات والحوسبة
- شعبة الحوسبة والدفاع في السايبر
- قسم حماية السايبر
- منظومة الاتصالات "تُسَيّاد" 750. (الكلمة تسياد هي اختصار بالعبرية للأحرف الأولى من جملة «جيش ـ بري ـ رقمي»).

**شعبة التكنولوجيا واللوجيستيكا:**
- مركز الذخيرة في شعبة التكنولوجيا واللوجيستيكا

**وحدات خاصة:**
- الوحدة المتعددة الأبعاد (عُتُسبات بِيْرِك).

**قيادة العمق:**
- لواء الكومندوس (مَغْلانْ، دوفدوفان، إيغوز)

## «فتاك» لا «قاتل»... وأدرعي!

في سياق الحديث عن المناورة العسكرية للعدو، تداولت كل وسائل الإعلام العربية اسم «السهم القاتل» على المناورة. لكن بعض التدقيق، يكشف أنها ترجمة غير دقيقة وغير محترفة لاسمها العبري «חץ קטלני»، الذي يعني بالعربية «السهم الفتاك». أما صفة «القاتل» التي استخدمها الإعلام العربي، فمردّها الى ما نشره الناطق باسم جيش العدو أفيخاي أدرعي في سياق تغريداته عن المناورة. وأدرعي هذا، يظهر دائماً بصورة «بهلوان» الحرب النفسية لجيش العدو، علماً بأنه يملك إمكانات وفريقاً وهامش حركة. لكن، هل يقيّم قادته ما يقوم به على صعيد وظيفته المصرّح عنها مهنياً. لأنه بالتأكيد ليس هناك في إدارة أجهزة العدو المعنية أغبياء، يعتقدون أنه يحقق أي نتيجة مهنية مباشرة. إلا إذا كانت الاستخبارات الإسرائيلية تستخدمه لغايات أمنية، وتتخذه ساتراً للنفاذ الى متابعين له على وسائل التواصل الاجتماعي، وهم بالمناسبة كثر.

## رسائل إلى المحرر

### رابطة «الثانوي»: الهيئة الإدارية ليست مخطوفة

تعليقاً على التقرير المنشور في «الأخبار»، يوم السبت الفائت، بعنوان «رابطة الثانوي مخطوفة بقرار قضائي»، أوضحت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي أنّ الانتخابات الأخيرة للهيئة الإدارية جرت وفق الأصول التنظيميّة والديمقراطية، وبعد طلب وزير التربية آنذاك مروان حمادة، استكمال إجراءات تأليف هيئة جديدة للرابطة، انطلاقاً من أنّ التعديلات الأخيرة على النظام الداخلي لم تغيّر في البّة نظام الانتخابات، وهي مسجّلة في قلم الوزارة تحت الرقم 482/11 بتاريخ 2019/1/25، «وقد فازت الهيئة الإداريّة بما نسبته 78% من أصوات المندوبين، نظراً إلى النسبة المرتفعة للمشاركة، نتيجة المنافسة بين لوائح عديدة».

وأشارت الرابطة إلى أن الوزير تسلم كتاب طعن من مقرّر فرع البقاع السابق حسن مظلوم، وأرسله إلى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل للوقوف على رأيها بشأن قانونيّة التعديلات التي أقرّت بمشاركة 2668 أستاذاً، بحيث بلغت نسبة التأييد 54,57 في المئة من أعضاء الهيئة العامّة الذين دعوا إلى الاستفتاء، ووافق على التعديلات 2221 أستاذاً.

ولفتت إلى أن هيئة التشريع والاستشارات أقرّت في 18 آذار 2019 بأن التعديلات قانونية، لكون الجلسات عقدت بمشاركة 2668 أستاذاً من أصل مجموع الأساتذة الذين يؤلفون الهيئة العامة والبالغ عددهم 4889 أستاذاً، ووافق 2221 استاذاً. وبحسب الرابطة، أبلغ الوزير مضمون رد الهيئة إلى رئيس الرابطة ومقدّم الطعن بواسطة الثانوية التي يدرّس فيها. وجرى تبليغ الفروع من خلال مجالس المندوبين التي أقيمت في المحافظات. «وبذلك، تكون الهيئة الإداريّة قد اعتمدت على مستند قانوني مثبت من أعلى المراجع القضائيّة، واستندت إليه بجعل ولاية الهيئة الإداريّة ثلاث سنوات بناءً لتعديل هذه المادة في مضمون النظام الداخلي». ورأت الرابطة أن «اعتماد تعبير «الرابطة مخطوفة» كلامٌ مجافٍ للحقيقة، ويراد به ضرب وحدة العمل النقابي وتشتيت الجهود وخطف حقّ الأساتذة في ممارسة العمل النقابي الديمقراطي».

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

### المشهد السياسي

# لماذا يؤخّر الحريري تأليف الحكومة؟

(هيثم الموسوي)

لا يأبه الرئيس المكلف سعد الحريري بحال لبنان المكشوف سياسياً وامنياً ومالياً على كل السيناريوات. يتباطأ في مهمته. ويعزف عن تأليف الحكومة. واضعاً العراقيل امام نفسه والآخرين. هل يريد الحريري تأخير ولادة الحكومة إلى العام المقبل، مراهناً على سياسة جديدة في إدارة الرئيس الاميركي المُنتخب جو بايدن؟

## اغتيال فخري زاده: صمت لبناني مخزي

بينما دانَت أحزاب وتيارات وجهات لبنانية عملية اغتيال المسؤول الإيراني محسن فخري زاده بشكل منفرد، كانَ لافتاً غياب لبنان الرسمي عن هذه الحادثة، إذ لم يصدر أي موقف إدانة، علماً بأن القاتل معروف وبصماته واضحة، وقد وجهت الجمهورية الإسلامية اتهاماً واضحاً للعدو الصهيوني بذلك. ولا يمكن أن يفسّر هذا التقصير إلا بالخوف اللبناني من الغضب الأميركي والخليجي، ما يجعل هذا البلد عاجزاً عن أن ينطق بحرف واحد تنديداً بهذا العمل الإرهابي الذي اضطرت دول خليجية وأوروبية والاتحاد الأوروبي الى إدانته. ولا يُمكن وضع هذا الصمت اللبناني الرسمي إلا في خانة المواقف المخزية التي يحاول بعض الجهات سترها بما يُسمى الحياد والنأي بالنفس.

(الأخبار)



تتزايد في بيروت الشكوك حيال إمكان ولادة الحكومة التي كُلّف الرئيس سعد الحريري بتأليفها، في المدى القريب، أو حتّى بعيد. وتتزايد معها علامات الاستفهام عمّا إذا كانت العقد التي تواجهها ناجمة عن عوامل محضّ داخلية تتّصل بالخصام بين الحريري من جهة، ورئيس الجمهورية العماد ميشال عون والنائب جبران باسيل من جهة أخرى، أم أنها ترتبط بالتحولات الإقليمية والدولية التي لم تتّضح نتائجها بعد بعد الانتخابات الأميركية. وإذ لم يعُد فهماً الجواب الذي أفضى الى دخول المداولات الحكومية في غيبوبة، وسواء كانَ إدخالها مُتعمداً من قبل الأطراف

> **الحريري ردّاً على الناصحين: «ما حدا يلزمني بالحديث مع باسيل»**

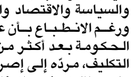

المعنيين أو لا، فإن ثابتة واحدة لم يعُد بالإمكان إنكارها، وهي أن البلاد محاصرة بين حكومة تصريف أعمال أعجَز من حمل الأثقال وحكومة مؤجّلة محكومة بانتظار ما وراء المحيطات، من دون الالتفات إلى تحلّل هيكل الدولة بكل مفاصله: الأمن والسياسة والاقتصاد والمال والنقد. ورغم الانطباع بأن عدم تأليف الحكومة بعد أكثر من شهر على التكليف، مردّه إلى إصرار كل طرف على مطالبه وشروطه، فإن المسؤولية الأكبر، لا شكّ، يتحمّلها الحريري الذي يتمسّك بورقة التكليف في جيبه، بانتظار دخول الرئيس الأميركي جو بايدن الى البيت الأبيض، مراهناً على تفاهمات جديدة في المنطقة والعالم تُعيد ترسيم النفوذ.

لم تحمل الأيام الماضية أي جديد في ما يتعلّق بالحكومة. فقد كانَت روزنامة الأسبوع الفائت مليئة بمناقشة ملفات حساسة، من قانون الانتخاب إلى رسالة عون في مجلس النواب بشأن التدقيق الجنائي، غير أن لا علاقة لذلك بعدم استئناف رئيس الحكومة المكلف اتصالاته ولا تسجيل أي زيارة له إلى قصر بعبدا. فكلّ ما يفعله الحريري، على حدّ قول معنيين، هو «الشكوى» من باسيل. تقول مصادر مطلعة على الملف الحكومي إن عدداً من الأطراف كانَ ينصح الحريري في الفترة الماضية بالتواصل مجدداً مع عون وباسيل من أجل تأليف الحكومة، لكنه كانَ يُجيب بجملة واحدة («ما حدا يلزمني بالحديث مع باسيل»)! المصادر ذاتها تعتقد بأن ثمة أمراً آخر يقف خلف تصرفات الحريري الذي بات يتسلّح بهذه الحجة، وخاصة أن الكلام مع رئيس تكتل «لبنان القوي» لم يعُد هو العائق، بعدَ أن تكفّل الموفد الفرنسي باتريك دوريل بذلك، خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان. ثمّ إن آخر العقد التي كانَ يُحكى عنها هي أسماء الوزراء المسيحيين وتوزيع الحقائب في الحصة المسيحية. ويصعب في رأي هذه المصادر عزل تصرفات الحريري عن المناخ الإقليمي – الدولي الذي يُحيط بلبنان في لحظة اشتداد المواجهة، لكنها تميل أكثر إلى ربطها باعتبارات لديه تتعلّق برهانه على سياسة الإدارة الأميركية الجديدة.

من البداية، لم يكُن الحريري ثابتاً على موقف. ظنّ أن بإمكانه تجاهل باسيل، ما دامَ قد «حبكها» مع حزب الله وحركة أمل، واهماً بأنهما الى جانبه لمجرّد أنه يقبل بأن يسمّيا هما الوزراء الشيعة. ثم لعِب الحريري على خطّ بعيدا، متذرعاً بالدستور، لحياكة تشكيلة يشاركه فيها عون وحده، علماً أنه لم «يحلِب صافياً» معه». بداية أوحى إليه بأنه منفتح وسيقبل بما يريده رئيس الجمهورية من وزارات وأسماء ثم عادَ وانقلب عليه، بحجة أنه مشحور بحصص أطراف مسيحيين آخرين، حتى وصلت الأمور بينهما إلى حدّها، خلال اللقاء الأخير الشهير الذي كانَ فيه عون منزعجاً جداً. باغ الحريري وليد جنبلاط وعوداً بحقيبتين (الصحة والشؤون الاجتماعية) وتراجع، ما دفع بجنبلاط الى رمي بعض التغريدات العالية السقف. وهكذا دواليك، أخذ الحريري يرمي أوراقاً ويسحبها على طاولة التوازنات والحصص، فيما بدأت تتكشف محاولاته تأخير التأليف الى السنة الجديدة. وهنا، توسّع المصادر في دائرة التحليلات وصولاً الى باريس، إذ اعتبرت أن «الحريري والفرنسيين معاً يُفضّلان تجميد التأليف إلى حين تسلّم بايدن، الذي من المتوقّع أن يذهب الى تفاهمات جديدة مع الأوروبيين ودول الخليج، ما قد يتيح تأليف الحكومة بطريقة أسهل وأكثر نفعاً». في المقابل، ترد مصادر قريبة من الحريري بالقول إن «السبب الوحيد لتأخير التأليف هو أن عون وباسيل لا يزالان يتصرفان كما لو أن البلاد بخير، إذ لم يتبدّل شيء في أدائهما». وتجزم المصادر بأن الحكومة «ستولد في لحظة تنازل عون وباسيل عن شروطهما».

وفيما لا يزال مؤكداً أن الحريري لن يعتذر، وهو ما أشار إليه عضو المكتب السياسي في تيار المستقبل النائب السابق مصطفى علوش، لفتت مصادر قصر بعبدا إلى أن «الرئيس المكلف لم يكُن حتى مساء أمس قد طلبَ موعداً من عون»، وذلك ردّاً على المعلومات التي جرى تداولها بشأن زيارة ستحصل اليوم، لافتة إلى أنه «في العادة يطلب الموعد في اليوم ذاته».

من جهة أخرى، أطل في مقابلة تلفزيونية رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، معتبراً أن ما حدث في مرفأ بيروت هو «جريمة العصر، ونتيجة شكل من أشكال الفساد المستشري». وعن أن البعض يصف حكومته بأنها تابعة لحزب الله، شدّد على أنه «مستقل وحكومتي ليست حكومة حزب الله. وفي هذا الظرف مطلوب حكومة تكنوقراط ووزراء غير حزبيين وغير سياسيين واختصاصيين وأصحاب خبرات». وقال إن «المنظومة الفاسدة متجذرة في البلد وتعطل كل مشروع إصلاحي»، مشيراً إلى أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «مدعوم من الطبقة السياسية والمالية، ولا شك في أن هناك دعماً كبيراً له، فهو لم ينفّذ قرار مجلس الوزراء» بشأن التدقيق الجنائي.

(الأخبار)

### تقرير

# عودة المدارس: التعليم الرسمي الخاسر الأكبر

**فاتن الحاج**

العودة إلى المدارس الرسمية، اليوم، محفوفة بالقلق من تفاقم أعداد الإصابات بفيروس كورونا داخل الحرم المدرسي، وتشوبها خروق كثيرة في قرى وبلدات سجلت أعداداً كبيراً من الإصابات في الأيام الأخيرة، وأعلنت بلدياتها تمديد إقفال المؤسسات التعليمية، أسبوعاً إضافياً حتى 6 كانون الأول الجاري، بالتنسيق مع وزارة التربية. وتقرر استكمال التعلم من بعد في المدارس التي شملها التمديد في محافظة بعلبك ــ الهرمل (بعلبك، دورس، الهرمل، النبي شيت، الفاكهة الجديدة، راس بعلبك، شمسطار، توفيقية وطاريا )، سحمر في محافظة البقاع، رجبة في محافظة عكار، رميش في قضاء بنت جبيل، وعنقون في قضاء صيدا، والطيبة في محافظة النبطية، ومجدليا في قضاء عاليه.

وما إن أشيع، قبل أيام قليلة، عن وجود توجه بفك الإقفال العام والعودة إلى التعليم المدمج بين الحضوري في القاعات الدراسية و«من بُعد»، حتى ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بوجع حقيقي في التعليم الرسمي. والسبب، بحسب الأساتذة، تخبّط الإدارة التربوية وفشلها في وضع الخطط إن في الحضوري أو «من بُعد»، والنتيجة أن الطلاب لم يتعلموا شيئاً حتى الآن. التعليم الرسمي فشل حيث نجح التعليم الخاص، «إذ ترك المعلم يواجه باللحم الحي قرارات وتعاميم اعتباطية ويتسمر لساعات أمام شاشة مع طلاب لا يشاركون إلا بنسبة ضئيلة، ما سينبئ بكارثة تربوية ستظهر خلال السنوات المقبلة في جيل كامل ذنبه الوحيد أنه تسجل في المدارس الرسمية لضيق أوضاعه الاقتصادية». وكما لم يستطع هؤلاء الالتحاق بالتعلم عن بُعد لألف سبب وسبب، سيعودون اليوم إلى الصفوف بلا كتب ستستغرق طباعتها ستة أسابيع إضافية بعدما تكفلت منظمة اليونيسف بالمهمة، فيما شارف الفصل الدراسي الأول على الانتهاء.

إلى ذلك، استنفرت الأساتذة مداخلة تلفزيونية لمديرة الإرشاد والتوجيه في الوزارة هيلدا الخوري تقول فيها إنّ المدارس مجهزة للعودة إلى التعليم المدمج، داعية الأهل إلى أن لا يخاطروا بإرسال أولادهم الذين يعانون من نقص في المناعة، وأن يقدموا تقريراً للمدرسة وهي ملزمة بتأمين التعليم عن بُعد. لم يفهم الأساتذة كيف سيعلّمون المجموعة الأولى حضورياً والمجموعة الثانية التي ستلازم المنزل ومجموعة اصحاب المناعة الضعيفة الذين لا ينتمون لا إلى المجموعة الأولى ولا إلى المجموعة الثانية. الخوري قالت إنه سيصدر توضيح بشأن هذه المسألة قريباً. وجرى التداول في أن هناك توجهاً لإعطاء عطلتَي الميلاد ورأس السنة باكراً هذا العام، وأن ما يحصل لا يتجاوز شراء الوقت. إلا أن الخوري نفت أن يكون هذا الطرح قد بحث في اجتماعات الإدارة التربوية.

أما بيان رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في ما يخص العودة، فقد أتى هشاً لجهة متابعة هواجس الأساتذة وحقوقهم، إذ اكتفى بتوجيه التحية لهم على جهودهم، داعيا الدولة إلى الحفاظ على صحتهم وإعطاء الأولوية القصوى لتطبيق البروتوكول الصحي بشكل دقيق وتأمين المستلزمات التربوية واللوجستية من حواسيب للأساتذة، والطلاب والأهالي والتلامذة والأساتذة إلى «الالتزام التام بالإجراءات الوقائية من أجل سلامتهم». وعلمت «الأخبار» أن هناك انقساماً في صفوف أعضاء الرابطة بين من يريد العودة إلى التعليم الحضوري وبين من يفضّل التريث إلى ما بعد عطلة عيدَي الميلاد ورأس السنة.

> **تأجيل العودة إلى 6 كانون الأول في بعض المدارس الرسمية**

على المقلب الآخر، الوضع في التعليم الخاص «أشفى حالاً»، إذ حسمت بعض المدارس الاستمرار في التعلم من بُعد وتأجيل قرار العودة إلى الصفوف إلى نهاية العام 2020، وعدم المغامرة في انتظار اللقاح وتطورات الفيروس، مع استثناء صفوف الشهادات الرسمية في بعض المدارس، في حين أن مدارس أخرى التزمت قرار الوزير بالعودة إلى التعليم المدمج.

أما اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة فراى، في بيان، أن التعامل مع العام الدراسي لا يمكن أن يتم عبر قرارات وزارية، إنما يتطلب برامج حكومية متكاملة بين كل الوزارات المعنية أي التربية والصحة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والاتصالات والداخلية/ عبر وضع خطة متكاملة تراعي الإشكاليات الناشئة عن التعليم الحضوري والتعليم من بُعد. وأشار الاتحاد إلى أن فشل الحكومة مجتمعة في وضع برنامج مبني على حقائق ودراسات علمية، لا يجيز لها اتخاذ إجراءات خبط عشواء تؤدي إلى تحميل أولياء الأمور والأسرة التربوية عموماً فشلها في مسك زمام المبادرة.

الاتحاد دعا إلى التريث في العودة الحضورية أو المدمجة للمدارس إلى ما بعد عطلة رأس السنة، في انتظار وضوح الرؤية بشأن تفشي وباء كورونا.



## كورونا

# العودة إلى الحياة الطبيعية اليوم: عدد ضحايا الوباء يتجاوز الألف!

تعود البلاد، اليوم، إلى حالتها الطبيعية بعد قرار فك العزلة الذي استمر أسبوعين. عملياً، لا تعني هذه العودة أن أمور فيروس كورونا تسير على ما يرام، فما يجري اليوم هو تسليم بواقع لا بديل منه، وخصوصاً في ظل الفشل الذي رافق أسبوعَي الإقفال وتخبّط السلطات المعنية في إيجاد بدائل توقف الاتجاه التصاعدي للإصابات بالفيروس. وقد بدا ذلك جلياً في جلسة اللجنة الوزارية المكلفة لفيروس كورونا التي عقدت، أمس، لتقييم ما جرى في الأسبوعين الفائتين، إضافة إلى مناقشة خطة الخروج التدريجي التي وضعتها وزارة الصحة العامة. فقد كان في الجلسة تياران، أحدهما يرفض إعادة فتح البلاد دفعة واحدة مقترحاً انتقاء القطاعات التي عليها أن تفتح، والتيار الآخر يتخذ من النموذج الأوروبي نهجاً لناحية فتح البلاد والتعايش مع الفيروس، كما في فرنسا وبريطانيا. وفي النهاية، خرجت القرارات بمجملها متوائمة مع توجهات التيار الثاني، فتقرر دفع «الإقفال العام إلى ما بعد العاشرة ليلاً»، على أن يترافق ذلك مع حظر للتجول بدءاً من الحادية عشرة ليلاً حتى الخامسة فجراً. أما بالنسبة إلى العودة، فقد أعطت اللجنة الوزارية الضوء الأخضر للمدارس للعودة إلى التعليم المدمج (حضورياً وعن بُعد)، ولمعظم القطاعات الاقتصادية من محال ومطاعم التي حددت نسبة الإشغال فيها بـ 50%، فيما استثنيت من العودة الملاهي الليلية والحانات. ومن بين القرارات أيضاً، إلغاء نظام «المفرد والمزدوج» في حركة السيارات والذي جاءت نتيجته عكسية لناحية زيادة الاكتظاظ في النقل، على أن يلتزم الناس بارتداء الكمامات «حتى بين أفراد الأسرة الواحدة أثناء تنقلهم في السيارة». إذاً، فُتحت البلاد، وفتحت معها الاحتمالات التي تفضي في معظمها إلى ازدياد أعداد الإصابات في فيروس كورونا، الذي من المفترض أن تبلغ ذروتها في الشهرين المقبلين. أضف إلى ذلك، ثمة خوف كامن لدى البعض من عودة المدارس إلى فتح أبوابها «والتي من المتوقع أن تتسبب بأزمة، وخصوصاً أن لا أحد قادر على ضبط أعداد الإصابات التي يمكن أن تحدث»، على ما يقول رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي. وهو خوف لا يأتي من فراغ، وإنما من «بروفة» أزمة حدثت قبل مرحلة الإقفال، حيث أقفلت مدارس عدة أبوابها مع انتشار الإصابات فيها، فيما أخفت مدارس أخرى أعداد الإصابات فيها لضمان استمرار فتح أبوابها. فهنا، لا ضمانة لعدم تفشي الفيروس، وخصوصاً في ظل ضآلة الإمكانات التي من شأنها أن تعزز من إجراءات الوقاية، وخصوصاً في المدارس الرسمية. ويضاف إلى هذه أماكن التجمعات التي سمح لها بالعودة، ومنها المطاعم، فمن يضمن التزامها بنسب الإشغال المحددة؟ ومن سيراقب هذه العودة؟

إلى ذلك، شهدت جلسة أمس نقاشاً حول ما أفضت إليه أسابيع الإقفال السابقة، وقد خرج المجتمعون بخلاصة أن ما حدث كان دون الطموحات، إذ لم يفض قرار الإقفال إلى خفض نسبة الفحوص الموجبة التي استقرت عند الـ 15%، وهو رقم مرتفع جداً، أضف إلى أن نسبة الالتزام بالإقفال لم تتخطَ الـ 50%، وهي أدنى مما حصل في الإقفالات السابقة، لأن «الجميع يعرف كم كان هناك من القرارات أيضاً، إلغاء نظام «المفرد والمزدوج» في حركة السيارات، على ما أشار وزير الصحة العامة، حمد حسن. مع ذلك، لا يزال حسن يملك شيئاً من التفاؤل لناحية تحصيل نتيجة الإقفال، لجهة انخفاض أعداد الإصابات بعض الشيء»، مشيراً إلى أن «نتائج مرحلة الإقفال ستظهر بدءاً من الغد».

وفي انتظار ظهور «نتيجة» الإقفال، لا يزال عداد كورونا فوق عتبة الألف إصابة يومياً، وقد سجل أمس 1266 إصابة. وصحيح أن الرقم ينخفض عما كان عليه أول من أمس، إلا أن ذلك يعود إلى انخفاض أعداد الفحوصات المخبرية التي جرت أمس والتي بلغت 8814 فحصاً، والتي تنخفض بمعدل 3 آلاف فحص تقريباً عما كانت عليه أول من أمس. وغالباً، ما تسجل نهاية الأسبوع أعداداً منخفضة من الإصابات بسبب إقفال العديد من المختبرات. أما بالنسبة إلى عداد الوفيات، فلا يزال هو الآخر يسجل أعداداً مرتفعة، وقد سجل أمس 13 حالة وفاة إضافية رفعت العدد الإجمالي إلى ألف و4 ضحايا. ومن المرجح أن يرتفع العدد أكثر مع ازدياد أعداد الحالات الحرجة التي سجلت أمس 352 حالة، من بينها 135 حالة موصولة إلى أجهزة التنفس.

**يرجع انخفاض اعداد الإصابات امس الى اقفال عدد من المختبرات (هيثم الموسوي)**

شكر على تعزية
عائلة الفقيد
رمزي جورج النجّار
تتوجّه بشكرها الصادق والحارّ إلى جميع الذين قدّموا لها واجب المؤاساة والعزاء، من رؤساء ومسؤولين إداريّين وماليّين، وقيادات سياسيّة وعسكريّة وروحيّة دينيّة، وشخصيّات وهيئات أكاديميّة واجتماعيّة ونقابيّة، ومن الأصدقاء والزملاء الإعلاميّين، وكافّة الوزراء والنوّاب الحاليّين والسابقين، متمنّيةً لهم جميعًا وافر الصحّة والعافية.

الحدث

# إيران بعد اغتيال فخري زاده: «الصبر الاستراتيجي» لا يزال خياراً؟

في أعقاب اغتيال العالم النووي محسن فخري زاده، توجّهت أصابع الاتهام الإيرانية، مباشرة، إلى إسرائيل بكونها الضالع الأساسي في هذه الجريمة. أتهام يستدعي، مباشرة، تساؤلات حول الردّ الإيراني المرتقب، والذي تتفاوت الرؤى في شأنه بين مَن يدعو إلى «ردّ عاجل»، ومَن يتمسّك بـ«الصبر الاستراتيجي»، ريثما ينقضي هذان الشهران الحرجان. والخيار الأخير هو ما تبدو طهران أقرب إليه

طهران ـ **محمد خواجوئي**

على الرغم من أن كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين الإيرانيين وجّهوا أصابع الاتهام نحو إسرائيل، وتوعّدوا بالثأر لاغتيال العالم النووي محسن فخري زاده، إلّا أن تساؤلات عديدة تُثار في شأن طريقة ردّ الفعل وتوقيته، ولا سيما في ظلّ الظروف الحالية، وما قد تحمله الأيام الأخيرة لإدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من مزيد من الأعمال الانتقامية ضدّ طهران.

خلال اليومين اللذين أعقبا اغتيال فخري زاده، أُثيرت رؤيتان أساسيّتان في المشهد السياسي الإيراني في شأن الموقف المنشود أمام هذه الجريمة. وانطلاقاً منهما، يمكن التكهّن بالسيناريوات المطروحة من قِبَل أصحاب القرار في إيران ردّاً على الاغتيال. تتمحور الرؤية الأولى حول المطالبة باتخاذ إجراء جادّ وعملي وعاجل ضدّ إسرائيل. ويرى المنادون بهذا الإجراء أنه في حال عدم القيام برد فعل صارم وملائم إزاء الاغتيال، فإن ذلك سيفسح المجال أمام إسرائيل، والسعودية، وإدارة ترامب، من أجل زيادة الضغوط، أو حتى تنفيذ المزيد من العمليات داخل الأراضي الإيرانية.

وفي هذا السياق، كتبت صحيفة "كيهان"، المقرّبة من التيار الأصولي، أن الشيء الوحيد الذي يوقف "ماكينة الاغتيال" الإسرائيلية هو "الردّ الصارم والقاسي وفي أوانه"، مضيفة أنه "يجب أن لا يكون هناك أدنى تردّد وتقاعس في الانتقام من الصهاينة المجرمين". وأشارت الصحيفة إلى أن "الصهاينة القوة"، معتبرة أن "قانون العين بالعين هو الكفيل بالتصدّي لهذه الكائنات الجبانة والنافية. فليبقَ الصهاينة في حالة ترقّب وانتظار". ووجّهت "كيهان" انتقاداً ضمنياً إلى السياسة الخارجية لحكومة الرئيس حسن روحاني، حيث قالت: "المؤسف هو لِمَ توصّل الصهاينة إلى هذا التصوّر - اليقين الموهوم - أو لِمَ اعتبروا أن إيران لن تردّ"، مضيفة: "ليس هذا التصوّر أو الانطباع الموهوم للعدو ناتج عن مواقف أولئك الذين لم يطيقوا، على سبيل المثال، كتابة اسم الكيان الصهيوني على صواريخ الحرس الثوري؟!".

في المقابل، تَظهر الرؤية الثانية التي يبدو أنها تشغل حيّزاً واسعاً من ذهن كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين، والتي تتمثّل في التوصية باعتماد ضبط النفس و"الصبر الاستراتيجي"، بمحاذاة التوعّد بالثأر والانتقام وإنزال العقاب الصارم بالمنفّذين والمتآمرين. وتأسيساً على هذه الرؤية، هناك مَن يرى أنه يجب تحاشي إعطاء الذرائع لإسرائيل والسعودية والولايات المتحدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، لأن هؤلاء يتحيّنون الفرص لضرب إيران عسكرياً، وبدء حرب قبل أن ينتقل الرئيس الأميركي المنتخَب، جو بايدن، إلى البيت الأبيض.

> اتّسمت رسالة خامنئي بلهجة أخفّ ممّا حمله ردّ فعله على اغتيال سليماني

ومن هذا المنطلق، رأت صحيفة "أرمان ملي" المقرّبة من التيار الإصلاحي أن اغتيال فخري زادة يمثّل "فخّ التوتير". وأشارت إلى أن "ترامب و(رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو و(ولي العهد السعودي محمد) بن سلمان لن يجلسوا مكتوفي الأيدي هذه الأيام، بل يعتزمون جعل الطريق غير سالك على الرئيس الأميركي الديموقراطي وإيران". وأضافت أنه "يكفي أن تلعب إيران في الملعب الذي أحدثه هؤلاء الثلاثة، لكي يدخل كلّ شيء في مرحلة التوترات الشديدة، وحتى العسكرية".

وتابعت "أرمان ملي": "يبدو أن إيران يجب أن تتصرّف، في هذه الظروف، بوعي أكثر من أيّ وقت مضى، وأن تتّخذ إجراءاتها بدقة ودراية، لكي لا تتورّط في فخّ التصرّفات المشحونة بالتوتّرات". ويبدو أن الرئيس حسن روحاني من أنصار الرؤية الثانية، وتصريحاته التي أدلى بها أول من أمس تؤكد ذلك؛ إذ قال إن "الشعب الإيراني أكثر حكمة من أن يسقط في فخّ مؤامرات الصهاينة، إنهم يصدر إثارة الفتنة والفوضى، ولنبعلموا أننا قد اكتشفنا نيّاتهم من قبل". وبينما توعّد روحاني بأن لا تترك إيران هذا العمل الإجرامي يمرّ من دون عقاب، فقد أكّد، في الوقت ذاته، أن المسؤولين المعنيّين سيردّون "في أوانه وبشكل ملائم"؛ وهو تعبيرٌ ينطوي على القرار باعتماد الصبر والامتناع عن اتخاذ إجراء عاجل وعملي. وفي الإطار نفسه، تبرز أيضاً رسالة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، السيد علي خامنئي، والتي تضمّنت التشديد على "متابعة هذه الجريمة ومعاقبة منفّذيها ومُصدري الأوامر بتنفيذها"، من دون أن تحمل إشارة إلى مسؤولية إسرائيل. وجاءت لهجة الرسالة أخفّ بكثير من ردّ فعل خامنئي على اغتيال قائد "فيلق القدس" اللواء قاسم سليماني قبل عشرة أشهر، حين تحدّث عن "الانتقام الصارم"، لتهاجم إيران، بعد ذلك بأيام، قاعدة "عين الأسد" الأميركية بالصواريخ، في هذه الأثناء، صوّت البرلمان الإيراني، أمس، لصالح إلزام الحكومة برفع نسبة تخصيب اليورانيوم، من دون أيّ قرار ملزم بردّ حاسم وعملي على اغتيال فخري زاده.

بناءً على ما تقدّم، يبدو أن الحرب والمواجهة العسكرية المباشرة ستُمثّلان آخر خيار قد تلجأ إليه الجمهورية الإسلامية، خلال الأشهر المقبلة، في انتظار تسنّم بايدن الرئاسة الأميركية. ومن هذا المنطلق، تحاول طهران إظهار أن سبب الصبر الذي تعتمده لا يعود إلى غياب الإرادة والقدرة اللازمة للردّ، بل إلى الترقّب لانتهاء حقبة ترامب، بأقلّ الأثمان.

يبدو أن الحرب والمواجهة العسكرية سيمثّلان آخر خيار قد تلجأ إليه طهران (أ ف ب)

## إسرائيل في دور «الشرطيّ السيّئ»

**وليد شرارة**

غالبية التحليلات التي تناولت عملية اغتيال العالم الإيراني، محسن فخري زادة، التي تحمل بصمات المخابرات الإسرائيلية، وربّما الأميركية أيضاً، جزمت أن بين أبرز أهدافها عرقلة جهود إدارة الرئيس المنتخب، جو بايدن، للعودة إلى اتفاق نووي ما مع إيران، تمهيداً لتطبيع العلاقات معها. لا ريبَ في أن إسرائيل، وفريق بنيامين نتنياهو تحديداً، سيفقدان بعد رحيل ترامب والمجموعة الأيديولوجية - العقائدية المحيطة به، «كنزاً استراتيجياً» بكلّ ما للكلمة من معنى، ذهب إلى حيث لم تتجرّأ أيّ إدارة أميركية سابقة في مجال التطابق الكامل مع سياسات الكيان العبري. وهي ستعمل، خلال الفترة المتبقّية لها في البيت الأبيض، بتنسيق كامل مع نتنياهو، على كيل ضربات موجعة أخرى لإيران وحلفائها إن تمكّنت من ذلك. هذا هو معنى استقدام قاذفات «بي - 52» الاستراتيجية إلى المنطقة ودخول حاملة الطائرات الأميركية «يو أس نيميتز» وقطع بحرية أخرى إلى مياه الخليج قبل عملية اغتيال العالم الإيراني. هي رسالة تهديد واضحة إلى طهران من مغبّة أيّ ردّ على هذه العملية وأيّ عمليات أخرى محتملة. غير أن السؤال الذي يفرض نفسه على ضوء هذه الوقائع هو التالي: على ماذا تراهن إسرائيل عندما تلجأ إلى خطوات تصعيدية خطيرة تتناقض مع توجّهات المُعلَنة لإدارة بايدن حيال إيران؟ ألا تخشى، كما يعتقد البعض، أن تعتبر الإدارة الجديدة خطواتها بمثابة عرقلة مقصودة لسياساتها، وأن تكون لذلك تبعات جدّية على علاقاتها الحيوية مع الولايات المتحدة؟

أيّ حكومة إسرائيلية، مهما كانت درجة تطرّفها وجموحها، والمؤسّسة الأمنية - العسكرية ذات التأثير الوازن في عملية صناعة القرارات الاستراتيجية، تدركان الطبيعة المصيرية للعلاقات العضوية الأميركية - الإسرائيلية بالنسبة إلى مستقبل الكيان، وتنطلقان من الحرص الشديد على متانتها عند اتخاذ قرارات بحجم اغتيال مَن لُقّب بـ«أبي المشروع النووي الإيراني». والرهان في مثل هذه الحالة هو على أن يوظّف الشرطيّ «الجيّد»، أي بايدن، ما تقوم به إسرائيل ضدّ بايدن كـ«شرطيّ سيّئ»، في مفاوضاته مع الأخيرة لحملها على تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات. النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية معنيّة باستمرار التفاوض مع إيران، ولكن بشروطها هي، وبالتأكيد أن الكيان الصهيوني هو العصا الغليظة في يد الإمبراطوريات الغربية في مواجهة دول المنطقة وشعوبها، أو «قلعة الحضارة في مقابل البربرية» كما قال تيودور هرتزل، مؤسّس الحركة الصهيونية، في كتابه الشهير «الدولة اليهودية».

من الصحيح أن العلاقات الأميركية - الإسرائيلية انتقلت منذ عقود من التحالف الاستراتيجي إلى ما يشبه التداخل العضوي، بفضل التماهي الثقافي - الأيديولوجي بين النخب الحاكمة. غير أن التحوّلات الكبرى التي شهدها العالم والإقليم في موازين القوى، وما يترتّب عليها من تغيّر في أولويات الإمبراطورية الأميركية، ومن تراجع لأهمية الشرق الأوسط مقارنة بتلك المستجدّة لشرق آسيا والصين، تفرض على قادة الكيان جهداً مضاعفاً لتثبيت دور إسرائيل كحاجة استراتيجية للحفاظ على منظومة الهيمنة الأميركية والغربية في الإقليم ضدّ خصومها. هي مدركة أن سعي أوباما إلى "فكّ الاشتباك مع إيران" عبر توقيعه للاتفاق النووي معها اندرج ضمن تغيّر الأولويات المشار إليه، وأن الدوافع نفسها تُفسّر إرادة بايدن وفريقه التوصّل إلى تفاهمات مع هذا البلد. لكنها تثق أيضاً بأن بايدن وفريقه، الذي يضمّ في نواته الصلبة أنصاراً حقيقيين للصهيونية ولكيانها، ككمالا هاريس وأنطوني بلينكن، سيتمسّكون بقوة بما سمّته هاريس، في مداخلة لها أمام «أيباك»، «التفوّق النوعي العسكري لإسرائيل» على جوارها. من المهمّ التذكير أيضاً بأن بلينكن، عندما كان مستشاراً لبايدن خلال رئاسته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، هو مَن أقنع الأخير بتأييد الحرب على العراق، على عكس تيار واسع في الحزب الديمقراطي كان من معارضيها. بلينكن كان، كذلك، الملهم الأساسي لخطّة تقسيم العراق إلى 3 دول، والتي طرحها بايدن في السنوات التي تلت الحرب. إذا عدنا اليوم إلى جميع المعطيات والمعلومات التي كُشفت عن خلفيات الحرب، وما تبعها من عملية تفكيك لمؤسسات الدولة العراقية الأمنية والعسكرية، ومن خطط لتقسيم هذا البلد على أسس طائفية وعرقية، فإن ما لم يعد قابلاً للشك هو أن إسرائيل ومحافظيها الجدد في واشنطن هم مَن يقف خلف هذه الخيارات التي رَوّجوا لها منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. لذا أيّد بلينكن الحرب على العراق ونادى بتقسيمه مع أنه ليس من المحافظين الجدد، وعلى الضدّ من قطاع لا يستهان من حزبه الديمقراطي وقيادته؟ التفسير الوحيد، والذي يتضح من متابعة مجمل مواقفه خلال مسيرته السياسية، هو انحيازه المتشدّد إلى إسرائيل.

النخبة السياسية - العسكرية الصهيونية تعرف أن لديها حلفاء موثوقين في الإدارة الجديدة، بمَن فيهم الرئيس نفسه، الذي لا يحبّ نتنياهو ولكن المرتبط عاطفياً بالصهيونية وكيانها، وأنها قادرة على الاستناد إلى هذه الأسس الصلبة لأداء دور «الشرطي السيّئ»، عبر توجيه ضربات قاسية إلى إيران قبل تسلّم الإدارة الديمقراطية لمهامّها. والرهان هو على أن تسمح هذه الضربات، التي تندرج في إطار الحرب الهجينة التي شُنّت على الجمهورية الإسلامية وحلفائها في السنوات الماضية تحت مسمّى «الضغوط القصوى»، بإضعاف قوتها وثباتها، وتحميلها على تقديم تنازلات لا تنحصر ببرنامجها النووي بل تتعدّاه إلى برنامجها الصاروخي وعملية تطوير قدراتها العسكرية وحلفائها. في حال نجاحهم في ذلك، يكون قادة الكيان قد كرّسوا دوره الوظيفي في خدمة الاستراتيجيات العامة للقوى الغربية، وهو السبب المركزي لكلّ ما تمّ به من دعم ورعاية منذ أن زُرع في قلب المنطقة.

يكتسب هذا الدور أهمية مصيرية بالنسبة إلى جميع النخب المسيطرة في الكيان منذ نشأته. لقد كشف الأرشيف الإسرائيلي أن موشي دايان وشمعون بيريز دفعا إلى تصعيد الاعتداءات ضدّ الجيش المصري في بداية خمسينيات القرن الماضي لاكتساب دعم فرنسا التي كانت ترى في مصر الناصرية المُحرّض الأول على الاستقلال في المغرب العربي الخاضع للاستعمار الفرنسي. يبرير قال خلال محاضرة في أحد «الكيبوتزات» إن "كلّ رصاصة تُوجّه إلى رأس جندي مصري تُرفع من قيمة أسهمنا في باريس". أحد أهداف عدوان 1967 على مصر كان توجيه ضربة للمشروع الناصري نيابة عن الولايات المتحدة، العاجزة عن ذلك نتيجة لتورّطها في حرب فيتنام آنذاك. انتقلت العلاقة الأميركية - الإسرائيلية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي بعد هذا العدوان. منطقٌ وظيفي مشابه يحكم اليوم سلوك إسرائيل، التي تحاول إقناع بايدن، حسب نيك باتون والِش، محرّر شؤون الأمن الدولي في موقع «سي. أن. أن»، بأنها «قادرة على أداء خدمات مفيدة وعدوانية لمصلحة البيت الأبيض. هي لا تحول دون قيام بايدن بدور الشرطي الجيّد عندما تُظهر أنها تستطيع قتل أحد أشدّ موارد إيران البشرية في ضواحي طهران الآمنة».



# قراءات إسرائيلية: الردّ آتٍ... وهذه احتمالاته

لا تزال عملية اغتيال العالم النووي الإيراني، رئيس "مركز الأبحاث والتطوير في وزارة الدفاع الإيرانية محسن فخري زادة، تحتلّ صدارة الاهتمام الإعلامي في كيان العدو. وعلى الرغم من عدم الاعتراف الرسمي الصريح بالمسؤولية عن العملية، إلا أن القراءات الإعلامية كافة تُبنى على فرضية أن إسرائيل هي مَن يقف وراءها، خاصة بعد أن لمّح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى ذلك، بتفاخره بكون زاده على رأس قائمة أهداف "الموساد". وتراوحت تلك القراءات ما بين التباهي بقدرات إسرائيل الاستخبارية والعملانية، والتحذير من الردّ الإيراني، وربط الاغتيال بمرحلة ما بعد تنصيب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي تتخوّف تل أبيب من محاولته العودة إلى الاتفاق النووي، أو حتى الدفع نحو اتّفاق معدل لا يلبّي الطموحات الإسرائيلية.

> عاموس يدلين: إيران قد تردّ على اغتيال فخري زادة «في الدقيقة الأخيرة»

وفي محاولة لإضفاء الشرعية على العملية، ربط محلّل الشؤون الاستخبارية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، رونين بيرغمان، بين فخري زاده ووثائق أرشيف مزعوم سرقه "الموساد" وأحضره إلى إسرائيل في العام 2018، فيما أشار المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أن "البروفيسور زاده كان على المهداف منذ سنوات كثيرة"، لافتاً إلى الرهان الإسرائيلي على أن يؤدي اغتياله إلى "ردع علماء آخرين". لكن الصحيفة نفسها أكدت أنه، منذ عمليات الاغتيال التي تمّ تنفيذها قبل نحو عقد، انضمّ إلى المسيرة مئات العلماء والخبراء النوويين من متخرّجي الجامعات الذين أسّسوا البنى التحتية المعرفية لتطوير البرنامج النووي الإيراني، مضيفة أن "عمليات التطوير الذاتي التي قام بها هؤلاء كانت مثيرة".

وحذّر هرئيل من أن العملية قد تؤدّي إلى إلحاق الضرر بإسرائيل، ومن أن الأخيرة بدأت بالعلاقات مع إدارة بايدن "بالقدم اليسرى"، فيما لا يزال الرئيس المنتخب صامتاً حالياً. لكن ردود فعل مسؤولين سابقين في إدارة باراك أوباما "كانت مفاجئة في شدّتها". وفي هذا الإطار، نقل عن الرئيس السابق للمخابرات المركزية الأميركية (CIA)، جون برينن، تحذيره من أن يؤدي الاغتيال إلى "انتقام فتّاك ومواجهة إقليمية"، فيما وصف نائب مستشار الأمن القومي السابق، بن رودس، العملية بأنها "خطوة مزعزعة، غايتها عرقلة المفاوضات السياسية" التي أعلن بايدن أنه سيجريها مع إيران. كذلك، نقل هرئيل عن مسؤولين سابقين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تعبيرهم عن مواقف مشابهة، حتى لو تفت صياغتها بتعابير أقلّ شدة، إذ قالوا إن "نتنياهو قلق جدّاً من عودة أميركية إلى الاتفاق النووي تحت إدارة بايدن. والحادثة الأخيرة تفرض وقائع على الأرض، تضع مصاعب أمام السياسة الإقليمية للإدارة الجديدة"، لافتين إلى أن من المحتمل، قبل تبادل الرؤساء في واشنطن في العشرين من كانون الثاني/ يناير المقبل، أن يتطوّر تبادل عمليات انتقامية، تجرّ الإدارة الحالية إلى داخلها. وفي مقابل الأجواء الاحتفالية التي سادت قنوات التلفزة الإسرائيلية، شدّد هرئيل على ضرورة عدم استبعاد إمكانية أن يعقب هذا الانتصار التكتيكي تصعيد إقليمي استراتيجي، و"ربّما يكون هذا هو الهدف من الاغتيال".

في ما يتعلّق باحتمالات الردّ، تراوحت أحاديث المعلّقين بين الجبهة الشمالية، والداخل الإسرائيلي، والخارج. وفي هذا الإطار، رَجّح المحلّل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، فرضية عدم وجود "مصلحة لدى إيران بأن تقود المنطقة إلى حالة فوضى عسكرية بواسطة عمليات حربية، عشية دخول بايدن إلى البيت الأبيض"، لكنه عاد ونبّه إلى أن "كلّ شيء مفتوح، لأن الرغبة في الانتقام، الردع وترميم العزة الوطنية موجودان داخل إيران. والآن، بأتت هذه مسألة فرصة وقدرة". ولفت فيشمان إلى أن المبدأ الذي يُحرّك إيران واستمرار تقدّمها، هو: "مبادرة، تشويش، عرقلة، كسب الوقت".

من جهته، دعا المحلّل العسكري في صحيفة "إسرائيل اليوم"، يوآف ليمور، إسرائيل، إلى أن "تأخذ التهديدات الإيرانية بالانتقام على محمل الجدّ"، مشيراً إلى أن قائد "قوة القدس" الإيرانية، قاسم سليماني، "اغتاله الأميركيون، فجاء الإردّ الحالية إلى داخلها. وفي مقابل الأجواء الاحتفالية التي سادت قنوات التلفزة الإسرائيلية، شدّد هرئيل على ضرورة عدم استبعاد إمكانية أن يعقب هذا الانتصار التكتيكي تصعيد إقليمي استراتيجي، و"ربّما يكون هذا هو الهدف من الاغتيال".

(أ ف ب)

# خطة ترامب - نتنياهو: هل يؤتي الاغتيال نتائج عكسية؟

في قراءة الإعلام الأميركي لحادثة اغتيال العالم النووي الإيراني البارز، محسن فخري زاده، ثلاث ثوابت: تخلص الأولى، وفقاً لمسؤولي الاستخبارات الأميركية، إلى أن بصمات «الموساد»، بمباركة إدارة دونالد ترامب، واضحة في العملية، وإن فضّلت إسرائيل الركون إلى التزام الصمت رسمياً، وتوازياً عدم تبديد روايات ضلوعها في الاغتيال؛ والثانية أن حجم العمل وتوقيته يُهدّدان بشلّ جهود إدارة جو بايدن لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، إلا إذا جاء بنتيجة عكسية وأسس، نتيجة الضغوط، لاتفاق جديد؛ والثالثة أن الاغتيال لن يؤدّي، والحال هذه، إلى تعطيل أو إبطاء البرنامج النووي الإيراني.

أيّاً كان مزيج الدوافع وراء عملية الجمعة، فالسؤال، بحسب «نيويورك تايمز»، هو عما إذا كان قد تمّ تدمير الصفقة التي رسم معالمها الرئيس المنتخَب بأغتيال فخري زاده (إسقاط العقوبات المتعلّقة في المجال النووي التي فرضها ترامب على مدار العامين الماضيين إذا عادت إيران إلى الامتثال بشكل صارم بالاتفاق الدولي لعام 2015). تكمن الإجابة، إلى حدّ كبير، في كيفية ردّ إيران. ربّما يراهن الإسرائيليون على الفوز في كلتا الحالتين. فإذا لم تنتقم إيران، تكون «الخطوة الجريئة» لإبعاد العالم النووي البارز قد أتت أكلها، حتى لو دفع الاغتيال البرنامج إلى مزيد من السرّية. وإذا انتقم الإيرانيون، وأعطوا ترامب ذريعة لشنّ ضربة قبل أن يترك منصبه، سيرث بايدن مشاكل ستكون أكبر من مجرّد حطام وثيقة دبلوماسية عمرها خمس سنوات. وهذا بالضبط ما يراهن عليه نتنياهو وترامب. فأيّ انتقام، وفق «نيويورك تايمز»، يمكن أن يؤدي إلى عمل عسكري أميركي يبدو الرئيس ترامب في أتمّ الاستعداد للذهاب إليه، ولا سيما أنه ناقش هذا الخيار مع مستشاريه قبل أسبوعين، وأوفد وزير خارجيته، مايك بومبيو، إلى المنطقة الأسبوع الماضي.

مرّ ما يقرب من عام على اغتيال قاسم سليماني. يعتبر ماكس بوت في مقالة لصحيفة «واشنطن بوست»، أن تداعيات ضربة الثاني من كانون الثاني/ يناير «يجب أن تجعلنا حذرين إزاء تقييم آثار مقتل فخري زاده». ففي بداية العام الجاري، أعرب الصقور، مثل مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، جون بولتون، عن أملهم في أن يؤدّي اغتيال سليماني إلى «إجبار إيران على تقليص عدوانها الإقليمي»، وربّما يؤدي إلى «تغيير النظام في طهران». من ناحية أخرى، أعرب العديد من منتقدي إدارة ترامب عن مخاوفهم من أن العملية ربّما تجرّ المنطقة بأكملها إلى الحرب. لم تنته أيّ من النبوءتين إلى التحقّق. اقتصر ردّ إيران على ضربة محسوبة استهدفت قاعدتين أميركيتين في العراق، ولم تؤدّ إلى مقتل جنود أميركيين. أعطي كلا الجانبين مخرجاً لتجنّب المزيد من التصعيد. لكن لا يوجد دليل على أن اغتيال سليماني أعاق تحرّكات إيران الإقليمية. باختصار، يقول ماكس بوت، «تصدّر اغتيال سليماني عناوين الصحف لكنه لم يغيّر الكثير». وينطبق الشيء نفسه - على الأرجح - على اغتيال فخري زاده، على رغم تعهّد طهران بالانتقام. فاغتيال هذا الأخير لن يمثّل ضربة لبرنامج إيران النووي. وفي ظلّ التقديرات التي تشير إلى مسؤولية إسرائيل عن العملية بهدف تخريب محاولات إدارة بايدن العودة إلى الاتفاق النووي، ينبغي، بحسب الكاتب نفسه، تذكّر عمليات اغتيال العلماء النوويين الإيرانيين الأربعة بين عامَي 2010 و 2012. اغتيالات يقول إنها ساعدت في جعل الحلّ الدبلوماسي أكثر، وليس أقلّ، احتمالاً، وأدت إلى جانب نظام عقوبات دولي صارم وهجمات إلكترونية أميركية - إسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية، إلى زيادة الضغط على الجمهورية الإسلامية، وانتجت اختراقاً دبلوماسياً لإدارة أوباما في عام 2015 على شكل اتفاق. سيكون من المفارقة أن «يزيد مصير فخري زاده من الضغط على إيران لإبرام صفقة مع إدارة بايدن التي يعمل فيها المسؤولون الذين فاوضوا على الاتفاق السابق. قد يكون هذا هو آخر ما يريده نتنياهو أو ترامب».

> سيكون من المفارقة أن يؤدّي اغتيال فخري زاده إلى الضغط على إيران لإبرام صفقة مع إدارة بايدن

يقول روبرت مالي، رئيس منظمة «مجموعة الأزمات الدولية» والمفاوض حول اتفاق عام 2015، إن «هدف إدارة ترامب يبدو واضحاً»؛ إذ خطّطت الإدارة لـ«الاستفادة من الوقت المتبقّي قبل رحيلها لترسيخ إرثها وجعل الأمر أكثر صعوبة على خليفتها لاستئناف الدبلوماسية مع إيران والانضمام إلى الاتفاق النووي»، لكنه يشكّك في أن "تنجح (هذه الخطة) في قتل الدبلوماسية» أو الصفقة.

إذا انتقمت إيران ستصطحي ترامب ضربة لشأ ضربة قبل ان يترك منصبه (أ ف ب)

(الأخبار)

العراق

# «غزوة الصدريين» في الناصرية: لا صوت يعلو صوتنا

بغداد ـ **وائل الركابي**

«بعد أن كادت ساحة التحرير تكون مكاناً للفاحشة ومعصية الله، وجب علينا نحن المؤمنين أن نرفع صوت الله فيها... أيها المؤمنون من النجف الأشرف وكربلاء المقدسة والعاصمة بغداد، صلّوا في ساحة التحرير الحبيبة صلاة الجمعة الموحدة». بهذه العبارات، غرّد زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، بعد يوم واحد من موقف مثير للجدل، تراجع فيه عن قسَمه بـ«عدم خوض غمار الانتخابات» المزمع إجراؤها في حزيران/ يونيو 2021، مُعلناً بشكل رسمي المشاركة في السباق، والسعي إلى الظفر بمنصب رئاسة الوزراء.

بلا مواربة هذه المرّة، وَجّه مقتدى الصدر مناصريه بـ«تطهير» ساحة الاحتجاج. توجيهاتٌ لم يأتِ تنفيذها في الناصرية إلا دموياً، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة مع المتظاهرين، في ظلّ «حياد» القوات الأمنية كما يرى الأخيرون. وإذا كان الصدر متطلّعاً إلى «ضبط» التظاهرات قبيل الانتخابات حتى لا تُجيّر لغير مصلحته، فإن رئيس الوزراء يسعى على ما يبدو نحو «تبادل خدمات» مع التيار الانتخابية من جهة أخرى.

4- استعراض القوة، والتأكيد أن «التيّار الصدري» هو الممسك بزمام الأمور في المحافظات الجنوبية.

تَحقّق للصدر ما أراد في العاصمة بغداد، حيث أقيمت «الصلاة الموحّدة» الجمعة الماضي بحضور آلاف «الصدريين»، وانتهت برفع شعار: «الآن تمّ تنظيف الساحة من القذارة». لكن على العكس من الهدوء في العاصمة، دقّت ساعة الفوضى في محافظة ذي قار، حيث دخل عشرات «الصدريين» إلى «ساحة الحبوبي» وسط مدينة الناصرية في محاولة للسيطرة عليها، ما أسفر عن صدامات كبيرة وإطلاق نار وسقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح.

وفي حديثه إلى «الأخبار»، أفاد مصدر في دائرة صحة ذي قار بأن الحصيلة النهائية لأحداث «الحبوبي»، التي وقعت ليل الجمعة ـ السبت، بلغت 5 قتلى بينهم فتى لا يتجاوز الـ14، وآخرهم توفي صباح السبت متأثراً بجروحه، و77 جريحاً 3 منهم في حالة حرجة. وأضاف المصدر أن القوات الأمنية المكلفة بحماية الساحة تكبّدت، هي الأخرى، خسائر في صفوفها، إذ بلغ عدد مصابيها 5 منتسبين، حالتهم مستقرّة. وكان حساب «صالح محمد العراقي» (المعروف بأنه يعبّر عن رأي الصدر) نشر تغريدة جاء فيها: «الحمد لله رب العالمين.. الآن أيها الشجعان استمروا بالتنظيف لإرجاع الحياة الطبيعية، وإرجاع هيبة الدولة». واعقب التغريدة تلك إضرامُ النيران في العديد من خيم المتظاهرين، وتحطيم البقية، فضلاً عن «نصب سيطرات (نقاط) قرب مركز الدم، ومنع الأطباء من المرور وإسعاف المصابين»، بحسب ما ذكرت صفحة «ساحة الحبوبي» على «فيسبوك».

ووصف أسعد الناصري، القيادي المنشق عن «التيار الصدري» آخيراً، ما حدث في «الحبوبي» بأنه «تقصير واضح من الأجهزة الأمنية في منع محاولة للسيطرة عليها، ما أسفر عن صدامات كبيرة وإطلاق نار وسقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح».

وفي تعليقه على مواقف الصدر الأخيرة حملت رسائل عديدة، لعلّ أبرزها ما يلي:

1- دعوة مناصريه في مختلف المحافظات إلى دخول ساحات الاحتجاج و«تنظيفها»، حتى لو تطلّب الأمر صداماً مباشراً أو مسلحاً.

2- شيطنة المتظاهرين والناشطين، ودفعهم إلى الردّ بالمثل، وهو ما أسفر عن اندلاع حرب إلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وصلت إلى حدّ التهديد بالتصفية الجسدية.

3- سعي «الصدريين» إلى إعادة فرض سطوتهم على الساحات، حتى تكون ورقة رابحة بأيديهم، للضغط على القوى السياسية من جهة، وإنهاء الاحتجاجات بعد الظفر بالمكاسب

تحقّق للصدر ما أراد في بغداد حيث أقيمت «الصلاة الموحّدة» الجمعة بحضور آلاف «الصدريين» (أ ف ب)

> أراد الصدر التأكيد أنه الممسك بزمام الأمور في المحافظات الجنوبية

الانتخابية، فيما اعتبر سيد سلّوم الناصري، الناشط والمدوّن، ما جرى محاولةً لـ«إنهاء التظاهرات لأنها لم تسمح للتيار الصدري بركوبها»، مخاطباً «الصدريّين» بالقول: «بعدما أسقطتكم التحرير، وبعد أن دفعتم كلّ شيء من أجل السيطرة عليها وعلى بقية الساحات، وبعد عمليات الخطف والقتل («جزّات الأذن») بتعبير الصدر في إحدى المقابلات التلفزيونية)، وبعدما أدخلتم قبعاتكم للسيطرة على قار ومواطنيها، فإن لم تستطع فللعراق جنوده»، ليعود ويؤكّد: «نحن والتشرينيّون في خانة الإصلاح، ما داموا لا يدعمون الشغب والأعمال الإرهابية». على أن اليوم لم ينتهِ بذلك، إذ شهدت «الحبوبي»، ليلاً، دخول مركبات سوداء يستقلّها ملثمون قاموا بفتح النار على متظاهرين بدأوا بالتجمع ثوّاً، من دون أن يصيبوا أحداً منهم. ومع شروق شمس الأحد على الناصرية، وصل فوجان من المهمات الخاصة في «الشرطة الاتحادية» إلى المدينة، بأمر من الكاظمي، بعدما أعلن الأخير ـ فجراً ـ تشكيل لجنة «فريق أزمة الطوارئ» لحماية المتظاهرين السلميين ومؤسسات الدولة والممتلكات الخاصة. ووصل الفريق المؤلّف من مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، وآخرين، إلى المدينة صباح أمس، معلناً «حالة طوارئ» حتى إشعار آخر.

لكن يبقى السؤال: لماذا تأخّر الكاظمي في تشكيل اللجنة، وكأنه كان في انتظار إشارة من الصدر؟ الجواب يراوح بين ثلاثة احتمالات:

1- إمّا أن ثمة تواطؤاً بين الرجلين، بعدما بات الكاظمي محرَجاً من النزول دوماً عند رغبات الشارع، الذي يتطلّع الصدر في الوقت عينه إلى ضبطه، وهو ما ينجم عنه تبادل مصالح قبيل الانتخابات.

2- وإمّا أن الكاظمي يخشى الدخول في مواجهة مباشرة مع «التيار الصدري». وبالتالي، فإن ثمن «الولاية الثانية» يتطلّب غضّ الطرف عن تصرّفات الأخير، مع أن التجارب السابقة أثبتت أن الصدر دوماً ما «يضحّي» بـ«حاكم بغداد» بُعيد الاستفادة منه.

4- وإمّا أن ما يدور حالياً هو «توريط» للكاظمي، ومحاولة لإظهاره عاجزاً عن تنفيذ ما نادى به في برنامجه الوزاري، وهو ما لا تستبعده مصادر رئيس الوزراء، قائلة إن «الهجمة» المستمرّة على الأخير منذ توليه منصبه «ستتخذ منحى أقسى» مع الاقتراب من موعد الانتخابات.



تقرير

# عمّان ـ رام الله: عودة إلى «المربّع المريح»

عمّان ـ **عامر القصاص**

في لقاء متوقع جمع الفرجين بانتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، أعاد الثنائي عبد الله الثاني ومحمود عباس ترتيب أوراقهما استعداداً لعرضها على واشنطن خلال أقلّ من شهرين. رسائل حسن النيّات وصلت بوضوح، سواءً بالانفتاح على «المُطبَعين الجدد» أو بعودة «التنسيق الأمني» من دون أيّ ضمانات أو حتى مكاسب. وعمّان، كما رام الله، معنيّة بالعودة إلى «المربّع المريح» (Comfort Zone)، حيث عبء ما تبقّى من «الصراع» أقلّ ما يمكن، ومن ناحية أخرى «المساهمة» الإقليمية للإدارة الأميركية الجديدة في تحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج بعد سجلّ إدارة ترامب.

أدركت عمّان مبكراً أن وضعها في القدس المحتلة، الملفّ الأخطر لها، يحتكم إلى لاعبين عرب جدد. فمع التطبيع الإماراتي وتسيير الرحلات من أبو ظبي إلى تل أبيب علنياً، إضافة إلى الحديث عن رحلات سياحية، سيكون الحرم القدسي وجهة سياحية تحظى بأولوية ليس للبحرين والإمارات فقط، بل ربّما يشمل الأمر دولاً إسلامية أخرى، ولا سيما مع موقف الأمين العام لـ«رابطة العالم الإسلامي»، محمد العيسى، الذي بدأ مغازلة منظمات يهودية ولقاءها. هنا، ستلعب عمّان على وتر المشاركة بدلاً من الاستنكاف لتحقيق مكسب معنوي على أقلّ تقدير، عدا الاحتفاظ بالوصاية الهاشمية على الحرم ولو كانت صورية. والتوقيت الحالي هو الأفضل لعمّان، إذ إنها تسبق الرياض بخطوة عبر تقاربها مع أبو ظبي، خاصة أنه بين السعودية والإمارات تُرجح كفة الثانية التي لا تحيط بها «هالة قدسية» بوصفها «خادمة الحرمين الشريفين»، وبغضّ النظر عن الموقف المصري أثناء ولاية ترامب، حيث كانت القاهرة أقرب إلى إدارته من دول الطوق الأخرى، فإن عباس وعبد الله لا يستغنيان عن «الشقيقة الكبرى»، وسيسعيان إلى الانفتاح عليها، ولا سيما في ظلّ الحلف المصري الكامل مع السعودية.

هكذا، ستكون المرونة الأردنية في أوجها خلال المرحلة المقبلة، فيما ستقبل المملكة ربّما بأيّ مخرج تقترحه إدارة بايدن. أما عبّاس، فمتأهّب لعودة سلطته إلى الواجهة، وهو يسعى من خلال زيارته، كما تنقل مصادر، إلى تشكيل رؤية عربية للتعامل مع المكتب البيضاوي الجديد وشكل العلاقة تبعاً لذلك مع تل أبيب. كذلك، قد يدعو «أبو مازن» إلى «مؤتمر سلام دولي» يُعقد منتصف العام المقبل. وعلى المقلب

> عبّاس متأهّب لعودة سلطته إلى الواجهة وصياغة المرحلة المقبلة

هذه هي الجولة الأولى لعباس منذ عزلة فارت السنة (أ ف ب)



الآخر، يريد طرح ورقة لمساعدة القاهرة والرياض في الملفات المقلقة مع إدارة بايدن، كقضايا حقوق الإنسان لمصر، ومقتل جمال خاشقجي للسعودية. أما في ملف المصالحة، فبعد المماطلة التي أبدتها السلطة لكسب الوقت إلى حين جلاء نتيجة الانتخابات الأميركية، فإن رئيسها سيطعن بـ«شرعية» في «حماس» بدعوى تعنّت الحركة في الحوارات التي أجريت في إسطنبول والدوحة والقاهرة، مع إعادة ملف غزة إلى القاهرة للتعامل معها بعيداً عن قطر، وهذا يضمن لمصر دوراً لا غنى عنه في استقرار القطاع.

في هذا الوقت، لا يبدو بايدن المشغول في ترتيب مكتبه مهتمّاً كثيراً بالسجال الدائر في الأردن وفلسطين عن أصول ربما دوديين التي اختارها نائبة لمدير مكتب الشؤون التشريعية في البيت الأبيض. ودودين الأردنية ـ الفلسطينية تعيد إلى الذاكرة سيرة جدّها مصطفى دودين الذي كان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في حكومة وصفي التل عام 1971، عدا عضويته في مجلس «أعيان الملك» حسين في العام نفسه، وتاريخه من قبل ذلك مديراً للتموين والاستيراد إلى قطاع غزة (1949)، ومديراً للجوازات والسفر (قطاع غزة 1953). كما كان مديراً للشؤون المدنية في إدارة شؤون فلسطين بالقاهرة (1961).

هذه السيرة الذاتية التي رحّب بها الأردنيون والفلسطينيون غاب عنها تذكّر دور الجدّ في «رابطة القرى» التي حاول الاحتلال فرضها بديلاً من المجالس البلدية المنتخبة آنذاك، حين منح مناحم ميلسون، الذي كان مستشار الشؤون العربية في الحكم العسكري الإسرائيلي، صلاحيات واسعة سياسية وخدمية واقتصادية لمصطفى دودين، لتكون الروابط حاكماً باسم العدو وبديلاً حقيقياً من المجالس البلدية والقروية التي لم تكن تخضع لرؤية إسرائيل، وهو نفسه مَن وافق على حمل هذا الملفّ في 1979.

تقرير

# إعادة تفعيل الوساطة الكويتية «مقترح جديد لإنهاء «مقاطعة قطر»

باتت الورقة الكويتية لإنهاء مقاطعة «الرباعي العربي» لقطر في مسوّدتها شبه النهائية. تحمل الوساطة الجديدة حلولاً توفّر لجميع الأطراف الخروج بانتصارات رمزية مع اتفاق على تهدئة إعلامية. وذلك وسط ترحيب سعودي. وترقّب مصري ـ إماراتي

في صياغة ورقة المصالحة التي تَضمّنت إرضاءً للقاهرة في ما يتعلّق بالموقف من جماعة «الإخوان المسلمون»، وأيضاً قناة «الجزيرة» التي طلب منها تخفيف لهجتها العدائية تجاه النظام خلال الأيام الفائتة مقابل تخفيف ممائل عبر الشاشات المصرية. كذلك، تتضمّن الورقة عودة العلاقات إلى سابق عهدها على جميع المستويات، ولا سيما استئناف رحلات الطيران وحرية الحركة للمواطنين القطريين وفق الاتفاقات الموقعة سلفاً، فضلاً عن استئناف النشاط التجاري وفتح الحدود وغيرها من القضايا المعلّقة بموجب قرار المقاطعة، على أن تُقدّم الدوحة مساعدات إلى المنامة كي تتجاوز الأخيرة أزمتها الاقتصادية.

تقول مصادر مواكبة إن الكويت تضغط لتمرير الورقة وموافقة الجميع عليها، وحتى إن صيغتها التي وافق عليها شكري منتصف الشهر الحالي، جرى تعديلها وإرسالها إلى القاهرة مرّة أخرى لمناقشتها على نحو أكثر تفصيلاً، وهو ما حدث بالفعل قبل أيام بين وزير الخارجية الكويتي، أحمد ناصر الصباح، ونظيره المصري، كما تطرّق إليها الصباح خلال لقائه الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي أبدى له ترحيباً بـ«إعادة وحدة الصف العربي»، لكن بما يضمن تحقيق المطالب الرئيسة. مع ذلك، حذّر السيسي ضيفه من

> جرت في الأسابيع الثلاثة الماضية لقاءات لم تُعلن غالبيتها

السياسة الخارجية للبلد الخليجي الوحيد الذي يلعب فيه البرلمان دوراً في اختيار الأمير وخليفته بموجب الدستور. مع هذا، تبدي الرياض حتى الآن ارتياحاً للوساطة الكويتية، التي تسعى إلى أن تشمل المصالحة جميع المقاطعين من دون استثناءات، على عكس خطوات التقارب المنفردة التي سعت إليها الدوحة مع الرياض على حساب أبو ظبي، على أن يكون الدعم «التلاعب القطري»، خاصة إن لم تكن لدى الدوحة رغبة حقيقية في التصالح، وهو ما أكّده له مرّات، بل قدّم أمثلة تؤيّد وجهة نظره، بينها الاتفاقات بين الدوحة وحكومة «الوفاق الوطنية» الليبية، وفيها «مخالفة لموقف الرباعي المناهض للوفاق والرافض لتوقيع أيّ اتفاقات معها». لكن الوزير الكويتي وعد بتنسيق أكبر ليضمن «وحدة المواقف تجاه القضايا الإقليمية»، مع مراعاة المصالح الخاصة بكلّ دولة.

على أن لعب الكويت دور الوساطة المعلَن يتزامن مع قلق إماراتي ـ سعودي من توجّهات سلطان عمان، هيثم بن طارق، خاصة أن السلطنة تعاني من أزمة اقتصادية دفعتها إلى التقرّب من الدوحة أكثر من أيّ وقت مضى، في وقت تُمسك فيه الكويت بعصا من الوسط لأسباب، في مقدّمتها الدور البارز للإسلاميين لديها، وتأثيرهم في القطري للبحرين بمنزلة «شكر للسعودية» على دورها في الضغط على الإمارات ومصر لقبول الاتفاق، علماً بأن الأخيرتين تترقّبان بحذر وتتابعان بشكل حثيث ردود الفعل على التسريبات، خاصة أن لديهما رغبة غير معلنة في بقاء الوضع كما هو من دون تغيير.

في المقابل، ترى السعودية في إقرار المصالحة سريعاً خطوة مهمة لإنهاء أحد الملفات المزعجة لها، بعدما أخفقت في إنهاء الحرب على اليمن بما يناسبها حتى اللحظة. كما أنها ستكون خطوة جيدة لفتح قنوات اتصال مع الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن الذي يدرس ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، السبل لاحتواء أيّ رد فعل منه على تولّي الابن حكم المملكة بعد أبيه. وهو الآن قلق، كما تنقل المصادر، من اتصالات بدأت بالفعل بين معارضين سعوديين وإدارة بايدن هدفها تغيير المسار المرسوم لنقل الحكم إلى الأمير الشاب وتفعيل قضية مقتل جمال خاشقجي. أما الإمارات، فترى أنها ليست بحاجة إلى التعجّل في المصالحة، على عكس الهرولة السعودية الواضحة، مع أنها تخشى أن تؤدي عرقلتها إلى رمي عُمان في الحضن القطري، وانفكاك تحالفها مع الرياض التي لا تزال تشعر بالغضب من قرار إنهاء العمليات العسكرية الإماراتية في اليمن قبل انتهاء الحرب. وفي شأن البحرين، تواصل المنامة سياسة التبعية للموقف السعودي من دون نقاش. هنا، تقول المصادر إن مصر تحاول تحقيق أكبر المكاسب مع إدراكها أن مقاطعتها المنفردة لقطر ومطالبتها الأخيرة بالشروط التي تمّ التوافق عليها مع «الرباعي» لن تكون ممكنة لاحقاً، ولا سيما إذ اتخذت الدوحة موقفاً ضدّ العمالة المصرية.

(الأخبار)

يتزامن لعب الكويت دور الوساطة المعلن مع قلق إماراتي ـ سعودي من توجهات سلطان عمان (الأناضول)

تقرير

# هل انتهى «شهر العسل» بين «الأزهر» والإمارات؟

> تحوّلات دراماتيكية في العلاقة بين أحمد الطيب ومحمد بن زايد. الأخير الذي حمى الطيّب من العزل على يد عبد الفتاح السيسي، بات غاضباً من مواقف شيخ الأزهر الأخيرة المناهضة للتطبيع

القاهرة ـ **رمزي باشا**

هل انتهى «شهر العسل» بين شيخ الأزهر الشريف الإمام أحمد الطيب، وليّ عهد أبو ظبي محمد بن زايد؟ تساؤل بات مطروحاً مع اتّساع الخلاف بين الرجلين على خلفية التطبيع الإماراتي العلني مع إسرائيل، بل الضغط على دول عربية وإسلامية أخرى من أجل السير في الاتجاه نفسه من دون تحصيل «الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني»، من وجهة نظر الطيب، الذي كان قد حصل على حمايته داخلياً خلال السنوات الأخيرة من ابن زايد. وبدأت العلاقة بين الرجلين قبل سنوات طويلة، ووصلت درجة الودّ إلى أقصاها بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الرئاسة، وتخلّل ذلك توافق كامل بين شيخ الأزهر وحاكم أبو ظبي في شأن قضايا كثيرة، تُوّج بمشهد توقيع «وثيقة الإنسانية» بمشاركة الطيب مع بابا الفاتيكان قبل أقلّ من عامين. أما الآن، فالعلاقة وصلت إلى حدّ القطيعة شبه الكاملة بعد التطبيع الإماراتي.

موقف الطيّب الرافض للتطبيع لم يظهر علناً حتى الآن؛ إذ إن الإمام المبتعد عن الإعلام لم يتحدّث فيه، لكنه أصدر بياناً باسم الأزهر مُذكّراً بذكرى «قرار تقسيم فلسطين»، وداعياً إلى إحياء القضية الفلسطينية والتعريف بها دوماً «حتى تظلّ حاضرة في قلوب وعقول الأطفال والشباب ومواجهة الحملات الممنهجة الهادفة إلى طمس القضية إلى أن يعيد الله الحق لأصحابه»، في خطوة هي الأجرأ في مواجهة أبو ظبي التي تضغط على القاهرة لبدء مسار تطبيع شعبي واسع. تكشف مصادر أن «أواصر الودّ انقطعت بالفعل منذ شهور»، فالإمام الذي كان يتردّد على الإمارات بصورة شبه منتظمة لا يفكّر في الذهاب إليها مجدّداً، على الأقلّ حالياً، بل اعتذر عن إحدى الدعوات قبل أسابيع، علماً بأن جميع دعوات ابن زايد تكون بطائرة خاصة وحفاوة كبيرة.

تقول المصادر إن شيخ الأزهر لا يرغب في استغلال إماراتي لاسمه ولمكانته الدينية في التطبيع، فضلاً عن شعوره بأن أبو ظبي لم تعد تدعم الأزهر في مواجهة السيسي ونظامه كما كانت من قبل، وتحديداً في المعركة الأخيرة للطيب بعد رفض الدولة تجديد تولّي الدكتور حسن الشافعي رئاسة «مجمع اللغة العربية»، وهو مقرّب من الإمام، على رغم أن نتيجة الانتخابات كانت لمصلحة مرّتين، ليُكلَّف الدكتور صلاح فضل قائماً بأعمال رئيس المجمع. صحيح أن ابن زايد حمى الطيب من العزل وخاصة بعد اتصالاته بإبّان التعديلات الدستورية الأخيرة، وطلب الإبقاء على النص الخاص بتحصين منصب شيخ الأزهر من العزل، لكن الإمام يرى أن ما قدّمه إلى الإمارات حتى الآن كافٍ، وأنه لا يريد أن يتورّط معها أكثر من ذلك حتى لو كُلّفه الأمر العزل.

وعلى رغم توتر العلاقات بين السيسي وابن زايد للأسباب نفسها، فإن قنوات الاتصالات التي عادت خلال الأيام الماضية فتحت الباب أمام فرصة للتقارب، فيما يبدي شيخ الأزهر تمسّكاً بموقفه في رفض التواصل مع الإماراتيين أو قبول دعوتهم. ومع أن فرص إطاحة الطيّب المغضوب عليه من السيسي ونظامه بصورة كبيرة تبدو شبه منعدمة من الناحية الدستورية والقانونية، لكن هناك أطرافاً عدّة في السلطة تعمل على صياغة طريقة تجبر الإمام على الخروج من منصبه بعدما رفض سلفاً تقديم استقالته لأسباب صحية، وهو مبرّر ساقه النظام عبر وسطاء من أجل إبعاده سابقاً عن المشهد.

بريطانيا

# أكبر ميزانية دفاع منذ عقود سعياً لوقف «الانحدار»

يتسبّب التراجع المطّرد للقوة السياسية والعسكرية للمملكة المتحدة على المسرح العالمي، في إثارة المخاوف في قلوب اليمينيين بشأن المستقبل. ولا سيّما بعدما كرّت سبحة فشل الجيش في تحقيق مكاسب مستديمة في أيّ من عملياته في السنوات الأخيرة عبر الشرق الأوسط. ومن هنا، جاء التبرير الذي قدّمه رئيس الوزراء، بوريس جونسون، لتسويق ميزانية دفاع استثنائية أقرّها البرلمان بدعم من المعارضة

لندن ـ **سعيد محمد**

بينما تتخبّط الحكومة البريطانية في إدارتها السيّئة لوباء "كوفيد - 19"، وفي وقت تتّجه فيه المملكة إلى صدام جيوسياسي حول "بريكست" مع شركائها الأوروبيين، قد يطيح وحدتها ويتسبّب في انفراط عقدها، أعلن رئيس الوزراء، بوريس جونسون، أكبر زيادة في الإنفاق العسكري، في العقود الأخيرة. زيادة يُعتقد على نطاق واسع أنها ثمن تذكرة الركوب في قاطرة الحرب الباردة الجديدة، التي تنشئها الولايات المتحدة على الصين ودول الجنوب. وبناءً على الإعلان، ستزيد حكومة حزب "المحافظين" من ميزانية الحرب، أكثر من 4 مليارات جنيه إسترليني سنوياً، لمدّة أربع سنوات، علاوة على الزيادة التي سبق الإعلان عنها بنسبة نصف في المئة عن معدّل التضخّم للفترة نفسها. وتُمثّل هذه الالتزامات مجتمعة زيادة قدرها 24,1 مليار جنيه إسترليني في النفقات، مقارنة بميزانية العام الماضي (أي حوالى 10%). وتنسجم تلك الزيادة مع التوجّهات الاستراتيجية الأميركية لزيادة الإنفاق العسكري التي نفّذها الرئيس دونالد ترامب، في إطار حملته ضدّ الصين، مستكملاً ما بدأ به سلفه باراك أوباما - صاحب سجل أعلى مستوى إنفاق في العقدين الأخيرين - وستواصله إدارة جو بايدن.

وكان سجّل مطّرد من التدهور الفعلي للقوة السياسية والعسكرية للمملكة المتحدة قد أثار مخاوف اليمين المحافظ الذي يسيطر على البلاد، إذ لم تتمكّن القوات البريطانية من الحفاظ على وجودها العملياتي في أفغانستان، واضطرّت إلى تسليم عملياتها في مقاطعة هيلماند إلى الجيش الأميركي. كذلك، هي لم تتمكّن من الحفاظ على وجودها العملياتي في العراق، وانتهى الأمر بقواتها إلى الجمود والتحصّن في مطار البصرة قبل الانسحاب، فيما اقتصرت العمليات في ليبيا وسوريا واليمن على القوات البرية الخاصة، والدعم الجوي والبحري البعيد المدى. وفي جميع الحالات تقريباً، فشلت الأهداف السياسية المعلنة للحكومة وراء مغامراتها الحربية.

ومن هذه الخلفية، جاء تبرير حكومة جونسون للإنفاق الإضافي الهائل، إذ نُقل عنه قوله إن "هذه هي فرصتنا لإنهاء عصر التراجع، وإنعاش قواتنا المسلّحة، وتعزيز نفوذنا العالمي..."، مع العلم أنه لم يحدث أيّ تراجع في الإنفاق العسكري في أيّ وقت قريب. وقبل الإعلان الأخير، كانت المملكة المتحدة تُخصّص رابع أعلى ميزانية عسكرية في العالم، والسابعة كأعلى نسبة مئوية لميزانية الحرب من الناتج المحلّي الإجمالي. ونظراً إلى أن عدد سكّانها يأتي في المركز الحادي والعشرين عالمياً، فإن الميزانية العسكرية كانت، ولا تزال، مبالَغاً فيها، ولا سيما أنها تعكس توجّهات عدوانية مستمرّة لدى النخبة الحاكمة. ولكن إذا كان قد حدث تراجع بالفعل في مكانة الإمبراطورية العجوز، فقد وقع في ظلّ تشكّل عالم

> **تحافظ بريطانيا على وجود عسكري دائم في سبع ممالك عربية لحماية الأنظمة**

ما بعد اتفاقات بالطا نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمسّكها بسياسة الذيلية والالتحاق بالولايات المتحدة خلال العقود الستة الأخيرة، على نحو قلّص جذرياً من الأهمية الاستراتيجية للدولة البريطانية، كلاعب فاعل مستقلّ.

وقد حاول جونسون، في معرض دفاعه عن الزيادة الضخمة، تسليط الضوء على دور "إنساني" للقوة العسكرية البريطانية، من خلال "المشاركة في التصدّي لكلّ كارثة إنسانية دولية كبرى وقعت في العقد الماضي". لكنه تجاهل الدور الفعلي للجيش البريطاني في التسبّب بكوارث مروّعة في ليبيا وسوريا واليمن، وقبلها في أفغانستان والعراق. ومع غياب أيّ معارضة فعلية في البرلمان، الذي يسيطر عليه "المحافظون"، لم يجد جونسون صعوبة تُذكر في الحصول على الأموال، بل إن زعيم حزب "العمّال" الجديد كير ستارمر - من المفترض نظرياً أنه في المعارضة - سارع إلى دعم الخطّة، قائلاً: "إننا نرحّب بالتمويل الإضافي لقوات الدفاع والأمن لدينا، ونتّفق على أن من الحيوي إنهاء ما يسمّيه رئيس الوزراء عصر التراجع". ولم يكلّف جونسون نفسه عناء توضيح مصدر الأموال الإضافية، لكن علم في أجواء الحكومة أن هناك توجّهاً جادّاً لتقليص حادّ في ميزانية المعونة المقدّمة إلى البلدان النامية، إلى جانب خيار "المحافظين" المفضّل الدائم، في خفض ميزانيات الخدمات العامّة.

### وجود عسكري دائم في 145 موقعاً حول العالم

وبحسب بحث نُشر، أخيراً، بشأن انتشار القوات البريطانية حول العالم، يتبيّن أن حجم هذا الوجود العسكري أكبر بكثير ممّا كان يعتقد سابقاً، ويضع المملكة في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وأفاد تقرير نشرته مؤسّسة تُعنى بالكشف عن السرية في تعاملات الحكومة البريطانية بأن الجيش البريطاني يحتفظ بوجود دائم في 145 موقعاً تتوزّع على 42 بلداً. وتشمل هذه المواقع 60 قاعدة تديرها القوات البريطانية بنفسها، إضافة إلى 85 منشأة يديرها حلفاؤها، مع وجود ملموس ورئيسي لها. ولا تشمل هذه الأرقام المساهمات البريطانية في ما يسمى "قوات حفظ السلام الدولية"، التي توجد في جنوب السودان وفي المنطقة العازلة في قبرص، أو الوحدات الإدارية الملحقة بـ"حلف شمال الأطلسي"، فضلاً عن العمليات السرّية للقوات الخاصة، أو المتعاقدين، أو فرق الأمن والتدريب التابعة للقطاع الخاص والصناعات العسكرية، التي لا يعرف كثيرون، حتى داخل الحكومة البريطانية، الرسمي منها من غير الرسمي.

وتحافظ بريطانيا على وجود عسكري دائم في سبع ممالك عربية لحماية الأنظمة، ودعم الحروب الأميركية في المنطقة، بما فيها وجود كبير في الأردن وقطر والإمارات المتحدة (انطلقت منها عمليّات عديدة في العراق وسوريا وليبيا)، و15 موقعاً في السعودية (ينخرط بعضها على الأقل في المجهود الحربي ضدّ اليمن)، و16 موقعاً في عُمان، إضافة إلى 17 منشأة في قبرص قبالة الساحل السوري. وهناك قواعد بريطانية أيضاً في ستة بلدان أوروبية، وعبر أفريقيا شرقاً وغرباً (كينيا والصومال وجيبوتي وملاوي وسيراليون ونيجيريا ومالي)، إضافة إلى خمس قواعد في محيط الصين: قاعدة بحرية في سنغافورة، حاميات في بروناي (بالتعاون مع شركة شل للبترول)، مواقع إطلاق الطائرات من دون طيار في أستراليا، ثلاثة مرافق في نيبال، وقوة للتدخل السريع في أفغانستان. وهناك 60 من كبار الضبّاط البريطانيين الذين يديرون عملياً وزارة الدفاع الأسترالية.

وتجري الحكومة البريطانية حالياً مراجعة شاملة لاستراتيجيتها الدفاعية بعد "بريكست"، لن تُنشر قبل العام المقبل، لكن من الواضح، وفق تصريحات وزراء الدفاع المتعاقبين، أن المملكة تريد توسيع وتعميق وجودها العسكري حول العالم"، وأنّ "هناك سوقاً لطلب متزايد من دول عديدة لوجود قوّات بريطانيّة دائمة فيها". ومن المعروف أن سلطان بروناي والمملكة العربية السعودية، يتحمّلان جميع تكاليف وجود قوات لندن على أراضيهما. وهناك عقود منفصلة لدعم "لواء الأمن الخاص" التابع للحرس الوطني السعودي، وهو وحدة مخصّصة لحماية أفراد الأسرة الحاكمة وتعزيز "الأمن الداخلي".

وفي أيلول/ سبتمبر الماضي، أعلنت الحكومة البريطانية عن استثمار استثنائي بنحو 25 مليون جنيه استرليني، لغاية توسيع قواعد قواتها في عُمان، لتمكينها من استيعاب حاملات الطائرات الجديدة التابعة للبحرية الملكية، إضافة إلى العديد من مرابض الدبابات. وبعد سحق الانتفاضة الشعبية في البحرين، عزّزت بريطانيا من وجودها العسكري الدائم في الجزيرة، مع بناء قاعدة بحرية افتتحها الأمير أندرو، الصديق الشخصي للملك حمد، في عام 2018. وهناك وجود عسكري بريطاني في الكويت أيضاً، لكنّ الكويتيين يتحفّظون على كشف دور الضبّاط البريطانيين في إدارة شؤون الدفاع في الإمارة - التي تشارك بهدوء في المجهود الحربي ضدّ اليمن. ومن المؤكّد أن القوات البريطانية الخاصة نشطة في سوريا (ربما في محيط التنف وشمالاً بالقرب من منبج). ويجري تزويدها جواً من قبرص، حيث رُصدت طائرات النقل التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني تقلع من الجزيرة قبل أن توقف أجهزة تتبّعها فوق سوريا.

تجاهل جونسون الدور الفعلي للجيش البريطاني في التسبب بكوارث مروّعة في دول عديدة (أ ف ب)



فرنسا

# تظاهرات ضدّ قانون «الأمن الشامل»: لا لتحصين عنف الشرطة

تسعى الحكومة الفرنسية إلى إقرار قانون مثير للجدل، يمنع تصوير أعمال الشرطة. الأمر الذي دفع مئات الآلاف الفرنسيين إلى النزول إلى الشارع احتجاجاً، وخوفاً من تقييد حرية التعبير

تظاهر آلاف الفرنسيين، أول من أمس، احتجاجاً على مشروع قانون "الأمن الشامل"، الذي تسعى الحكومة إلى إقراره، بهدف تجريم توزيع الصور التي يمكن أن تؤدّي إلى انتقاد أفراد الشرطة، بينما يخشى نشطاء من تقييده للحريات. وشهدت التظاهرات إطلاق قوّات الأمن القنابل المسيّلة للدموع على متظاهرين يحتجّون على عنف الشرطة في باريس، بعدما رشق ملثّمون رجال الشرطة بالحجارة والألعاب النارية، وأقاموا حواجز على الطرق. وأصرم متظاهرون النار في بعض الممتلكات العامّة في شوارع باريس، فيما اشتبكوا مع الشرطة أثناء محاولة الأخيرة منع وصولهم إلى بعض الشوارع.

وجُرح أكثر من ستين شرطياً ودركياً، فيما اعتُقل 81 شخصاً خلال التظاهرات، وفق وزارة الداخلية الفرنسية، التي أفادت، أمس، بأنه تمّ تسجيل 62 إصابة في صفوف الشرطة (39 في المناطق و23 في باريس). ووفقاً للوزارة، تظاهر 133 ألف شخص، بينهم 46 ألفاً في باريس، فيما أعلن المنظّمون من جانبهم مشاركة 500 ألف شخص، بينهم 200 ألف في العاصمة. وطالب المحتجّون بحرية الصحافة، بعدما اعتدت الشرطة على رجل أسود، وهو منتج موسيقي، بالضرب، ما تعلّق بنشر صور ومقاطع فيديو لعناصر الشرطة أثناء أداء عملهم، واستخدام قوات الأمن للطائرات المسيّرة والكاميرات المراقبة. ورات اللجنة التنسيقية الداعية إلى التجمّعات المناهضة للقانون أن "مشروع القانون هذا يهدف إلى النيل من حرية الصحافة وحرية الإعلام والاستعلام وحرية التعبير، أي باختصار الحريات العامة الأساسية في جمهوريتنا". ويعتقد معارضو النصّ أن الكثير من قضايا العنف التي ارتكبتها الشرطة لما كانت لتُكشف لو لم تلتقطها عدسات صحافيين وهواتف مواطنين. ويطالب المحتجّون بـ"سحب المواد 21 و22 و24 من اقتراح قانون الأمن الشامل، وسحب الخطة الوطنية الجديدة لحفظ النظام" التي أعلنت في أيلول/ سبتمبر، والتي ترغم الصحافيين خلال التظاهرات على التفرّق حين تصدر قوات الأمن أمراً بذلك، ما يمنعهم من تغطية الأحداث خلال هذه التجمّعات التي تخلّلتها اضطرابات في السنوات الأخيرة.

ويأتي كلّ ذلك بعدما احتدم الجدل، هذا الأسبوع، مع كشف قضيّتين تتعلّقان بعنف الشرطة، محوّلاً مرحلة سياسية صعبة على الحكومة إلى أزمة حقيقية. إذ قامت الشرطة، الاثنين، بتدخّل عنيف لتفكيك مخيّم للمهاجرين أقيم في ساحة في وسط باريس، وهاجمت كذلك صحافيين أمام عدسات الكاميرات والهواتف الذكية، وهو ما أثار احتجاجات المواطنين. ثمّ بلغ الاستنكار الشعبي ذروته، الخميس، عند نشر صور كاميرات مراقبة تظهر ثلاثة عناصر من الشرطة يعتدون بالضرب المبرح على منتج موسيقي أسود. وندّدت الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي وبعض كبار وجوه الرياضة بعنف الشرطة. ولن تنتهي ارتدادات هذا الحدث قريباً، إذ من المتوقع أن ينزل إلى الشارع، ناشطو حركة "السترات الصفر"، التي هزّت فرنسا في 2018 و2019، واتسمت تظاهراتها أحياناً بالعنف.

من جهته، سعى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى التخفيف من حدّة النقمة على الشرطة عبر إدانته هذا "الاعتداء غير المقبول" و"الصور المخزية"، داعياً الحكومة إلى "أن تقدّم له سريعاً مقترحات" من أجل "مكافحة جميع أشكال التمييز بفعالية أكبر". وكان ماكرون قد طلب، الخميس، من وزير الداخلية، جيرالد دارمانان، الذي يعدّ شخصية محورية في حكومته، فرض عقوبات واضحة للغاية على العناصر الضالعين في ضرب ميشال زيلكر.

(الأخبار)

جرح أكثر من ستّين شرطياً ودركياً فيما اعتُقل 81 شخصاً خلال التظاهرات (أ ف ب)

> **ينصّ مشروع القانون على عقوبة بالسجن سنة ودفع غرامة 45 ألف يورو**

## استراحة

### كلمات متقاطعة 3609

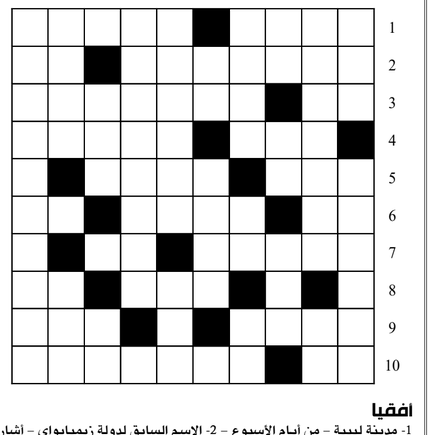

**أفقيا**

1- مدينة ليبية – من أيام الأسبوع – 2- الإسم السابق لدولة زيمبابواي – أشار بإصبعه – 3- حرف تحقيق – مدينة سورية – 4- راتب شهري – غابات فيها أشجار كثيفة ملتفة – 5- أزل – أفر من السجن – 6- أكل الطعام – أحرف متشابهة – أغلظ أوتار العود – 7- عملة نحاسية عثمانية قديمة – مصيدة يُصاد بها الطيور والسباع – 8- أفي بالوعد – رجع وعطف – 9- حمام بريّ – بحيرة مالحة في تركيا – 10- انكب على الأرض وسجد لله – الكهف أو الحفرة في داخل الجبل

**عمودياً**

1- دروب ومسالك – من الكواكب – 2- عاصمة المجر – طعم الحنظل – 3- جواب على سؤال – أبو الآب أو الأم – حرف جزم – 4- لقب ملك روماني – نعم بالأجنبية – إسم موصول – 5- نوتة موسيقية – نهر في أواسط روسيا أهمّ روافد الفولغا – 6- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – طائر الشؤم يسكن الخراب – 7- ماركة سيارات فخمة – 8- أشرب الماء بدون تنفّس – للندبة – 9- مدينة فلسطينية جبلية – حرفة وصنعة – 10- موضع في مصر على النيل إكتشفت فيه المراسلات التي تبادلها الفراعنة وملوك الشرق

حلول الشبكة السابقة

**أفقيا**

1- باب المذنب – 2- لويس باستور – 3- ذاتي – أجره – 4- قانا – ري – ان – 5- انيس – نم – 6- باب – فرسخ – 7- الأنسات – لي – 8- لف – بر – رينو – 9- مجّوا – لد – 10- صلاح ديزاني

**عمودياً**

1- قصب المص – 2- بوذا – الفجل – 3- ايانابا – وا – 4- بستان – نباح – 5- أبي – يفسّر – 6- لا – يسرا – كي – 7- مسار – سنر – 8- نتّج – نخّ – الي – 9- دورام – لندن – 10- برهن – نيو

### sudoku 3609

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | | | | | 7 | | 9 | |
| | 1 | 6 | 9 | | 2 | 4 | | 5 |
| 2 | | 8 | | | | | | 6 |
| | | 3 | | | 1 | 2 | | |
| 6 | | | | 8 | | | 5 | |
| 5 | 4 | | 2 | | 3 | 8 | | |
| | | 2 | | 7 | | | 4 | 3 |
| 1 | | | | 4 | | 5 | 2 | |
| | 7 | | | | | 6 | | |

**شروط اللعبة**

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

**حل الشبكة 3608**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | 9 | 2 | 8 | 1 | 4 | 7 | 3 | 6 |
| 4 | 7 | 8 | 3 | 6 | 2 | 9 | 1 | 5 |
| 1 | 3 | 6 | 5 | 9 | 7 | 4 | 8 | 2 |
| 6 | 8 | 9 | 7 | 2 | 3 | 1 | 5 | 4 |
| 2 | 4 | 3 | 1 | 5 | 8 | 6 | 9 | 7 |
| 7 | 5 | 1 | 9 | 4 | 6 | 3 | 2 | 8 |
| 3 | 6 | 5 | 2 | 7 | 9 | 8 | 4 | 1 |
| 8 | 1 | 7 | 4 | 3 | 5 | 2 | 6 | 9 |
| 9 | 2 | 4 | 6 | 8 | 1 | 5 | 7 | 3 |

**مشاهير 3609**

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

ممثلة ومغنية أميركية معاصرة من أصل مكسيكي إيطالي. أصبحت أصغر سفير رسمي لمنظمة اليونيسف. توسعت مهنتها بعد التمثيل الى صناعة الموسيقى

■ 4+8+10+11+6+3 = يساوي ويعادل ■ 7+1+2+3 = تنظيف الثياب ■ 5+6+9+11 = وقت ومدة

حل الشبكة الماضية: **نوري رحباني**

إعداد **نعوم مسعود**

## وفيات

### شكر على تعزية

**من النائب محمد رعد**

شكر على تعزية

أسمى آيات الشكر والتقدير أرفعها باسمي الشخصي وباسم إخواني وعائلتي لكل الذين شاركونا حزننا بحضورهم الشخصي أو عبر اتصالاتهم أو تغريداتهم أو كتاباتهم على صفحاتهم الإلكترونية أو عبر برقيات التعزية والمواساة لنا بفقد والدتنا المرحومة

**الحاجة إنعام محمد عبده رعد**

سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يمنّ على الجميع بلطفه ورحمته ويلهمهم السداد والاستقامة والمسارعة إلى الخيرات والتسابق في خدمة الناس والوطن.

في مثل هذا اليوم لعشرين سنة خلت غيّب الموت

**محسن سليم**

**المحامي والنائب السابق**

محبّوه وأهله الذاكرونه كلّ يوم يدعون كلّ من عرفه إلى أن ينضم إليهم هذا اليوم في ذكره، إمّا بالصلاة وإمّا بالسلام، وإمّا بالتأمّل في الزمان وصروفه.

سينما

# هوليوود تبيعنا «صورتنا الإيجابية» بين كليشيهات «الموصل»

إعداد شفيق طبارة

منذ احتلال «داعش» أجزاءً من العراق، كانت الموصل من أهم قواعد التنظيم الإرهابي، وكل محاولة لتحريرها كانت تفشل، لأسباب كثيرة. لكن رجال فرقة التدخل السريع «نينوى» لم يتخلّوا عن الأمل باستعادة مدينتهم. بقيادة الرائد جاسم (سهيل دباخ)، قاتلوا ضد «دولة الخلافة» مدفوعين بالغضب والانتقام والألم بسبب فقدان أحبائهم. آخر إضافة

**ممثلون عرب، وقصص حقيقية، وغياب تام للجيوش الغربية**

للفرقة هو الشرطي كاوة (آدم بيسا)، الذي أنقذه الفريق من قلب معركة بينه وبين «داعش». لقد مرّ أكثر من ثلاث سنوات على تحرير مدينة الموصل بفضل عوامل كثيرة، على رأسها فرقة «نينوى» لأنها على عكس الجيوش الكبيرة التي قاتلت نيابةً عن دول أو مناطق. كانت هذه الوحدة الصغيرة منظّمة ذاتياً تحدوها دوافع شخصية لطرد الميليشيات الإرهابية. فيلم «الموصل» (2019 . إخراج ماثيو كارناهان) الذي عُرض في «مهرجان البندقية» السنة الفائتة (خارج المسابقة) وطُرح أخيراً على نتفليكس، وضع نصباً تذكارياً صغيراً لهذه المجموعة المقاومة التي كرّست حياتها في الكفاح من أجل الحرية، ونقل قصتها الحقيقية.

لا تزال الحروب الدولية الحديثة، سواء في أفغانستان أو العراق أو سوريا، نادراً ما تُناقش سينمائياً، لأنّ الغرب لا يستطيع تقديم نفسه بشكل مجيد كما في الأفلام التي لا تزال تحظى بشعبية كبيرة حول الحرب العالمية الثانية مثلاً. السبب الرئيس أن في الحروب الحديثة، التفريق بين الجيد والشرير صعب للغاية، ناهيك بالنهاية غير الجيدة. هنا، لا قصص مجيدة عن التحرير في الفكر الغربي. لذلك، كان من السهل إنتاج فيلم عن حرب العراق بممثلين عرب، وقصص حقيقية، وغياب تام للجيوش الغربية. بسبب ذلك، واجه المخرج ماثيو كارناهان صعوبة في إعطاء هؤلاء الرجال قصصاً خاصة، ومحيطاً واسعاً يتجاوز السيناريو الأساسي الضيق، لأنه لم يكن مهتمّاً كفاية، أو بالأحرى بسبب جهله وجهل المنتجين بالمحيط السياسي

مشهد من «الموصل»

والايديولوجي والثقافي والشعبي لهذه المجموعات الصغيرة وخلفيتها الاجتماعية الحقيقية. لم يعرّفنا إلى الشخصيات، بل رمانا معها في منتصف القتال، من دون أن نعرف حتى أين يجب أن تنتهي الرحلة، ببساطة لأنه لا وقت كافياً لذلك. لا جندي أميركياً في الأفق، ولكن لا يمكننا ألا نتعرف إلى الحمض النووي الأميركي خلف الكاميرا. هناك ذكر صغير لأميركيين في القصة. يُذكر فقط أن الأميركيين ذهبوا، وتركوا إعادة الإعمار للعراقيين. الجملة عن الأميركيين جاءت في سياق مدروس نوعاً ما، فبعدها مباشرة تلتقي الفرقة بمجموعة من الحشد الشعبي. وهنا يتحول الفيلم إلى شريط سياسي سطحي لدقائق. مواجهة كلامية حادة بين قائد الحشد الشعبي «الأصفهاني» والرائد جاسم، تكشف غباء الكاتب والمخرج عما كان يحدث على الأرض. مشهد يعكس كره الجنود العراقيين للحشد الشعبي وكره القائد الأصفهاني للعراقيين. هناك نقص في التفسير وفهم العلاقات المعقدة بين وحدات الشرطة والجيوش، المنتظمة إلى حدّ ما التي تتقاطع في هذه القصة. هذا المشهد بدا كأنه خارج السياق. لو أن للفيلم رسالة سياسية كبيرة، كان يمكن أن يقدمها بطريقة ذكية، ليكون النقاش النقدي عنها على مستوى المواجهة. لكن كيف يمكن أن يكون هناك نقاش سياسي عن فيلم، أو تفكيك الرسالة السياسية، إذا كان المشهد الوحيد السياسي ينتهي بإقناع المشاهد أنّ الحشد الشعبي يبادل الذخيرة بعلب الدخان، وقذيفة «آر. بي. جي» بنرجيلة! وأنّ العراقيين الذين يضعون «عصبة صفراء» يخدعون العراقيين الذين يقاتلون «داعش»؟! يلقي المخرج نظرة غربية بحتة على كفاح المقاتلين العراقيين ضد الإرهاب. هذا التحيز يحوّل واقعية الفيلم إلى شيء أقرب إلى وثائقي منه إلى خيال، يخدم قبل أي شيء غرض الفيلم السياسي (حتى لو قُدم بطريقة غبية).

لا يستطيع الفيلم في أيّ حال من الأحول، الاستثمار عاطفياً، لأنه لا يوفر نفس مستوى العمق النفسي للشخصيات التي نشاهدها حتى في أسخف الأفلام التي تتناول الجنود الأميركيين في الحروب. حصلنا في فيلم «الموصل» على سلسلة من مشاهد الأكشن الجيدة لأنّ منتجي الفيلم الاخوين سورو وحتى المخرج لديهم خبرة في مثل هذه الأفلام. وهذا ما كان مهماً بالنسبة إليهم. يبقى الشريط شيئاً عاماً، فأساسيات أفلام الحرب هو إجراء دراسة شيقة عن الشخصيات، كما أن مدتها الطويلة تجعل المشاهد يتقاسم إحباطات الشخصيات وألمها في التضحية. فيلم «الموصل» يشبه فصلاً تمهيدياً عن أفلام الحرب، فقد انتهى عندما بدأت الإثارة، إلى درجة أنّ من لا يتكلف عناء قراءة الترجمة، يمكن أن يستمتع بالفيلم.

يعتبر «الموصل» حكاية هوليوودية سطحية مقدّمة كلعبة فيديو بشكل جيد، وفرصة ضائعة عن قصة يجب أن تروى بشكل يرتقي إلى تضحيات هؤلاء الجنود. في الأساس، هذا الفيلم يعتبر من تلك الملاحم البطولية التي تم إنتاجها مراراً وتكراراً في مجال أفلام الحرب. الأكشن والإثارة الحربية يكادان يكونان الموضوع الوحيد. هناك لحظات من التوتر الشديد تتجسد في إطلاق النار والمناوشات والكمائن وغيرها من المواقف النموذجية لنوع الحرب وأفلام الإثارة.

يفتقر الفيلم إلى التألق، يستغرق نص كارناهان وقتاً طويلاً للسماح للجو المتشائم بالنضوج. هذا ليس دائماً مثيراً كما هو متوقع، لأن إضفاء الطابع الفردي على أعضاء وحدة التدخل السريع لا يحدث على الإطلاق أو يحدث فقط بطريقة بدائية للغاية. اللحظات الجيدة هي فقط عندما يطلق الناس النار ويموتون. كل شيء سطحي وميكانيكي وغارق في الكليشيهات.

**Mosul
على نتفليكس**

ستريمينغ

# رون هاورد في «مرثية هيلبيلي»: بورنوغرافيا الفقر

مشهد من الفيلم

من أسوأ أفلام السنة. ما كان يمكن أن يكون شريطاً قوياً عن عائلة تواجه صعوبات، تحول إلى «بورنوغرافيا الفقر». في ساعتين، انزلق الفيلم إلى أدنى مستوى من الكليشيهات السردية والبصرية. عملية هوليوودية مصطنعة لا تقدّم إلّا تناقضاً بين رغبة في تقديم أسرة سلطتها الأساسية هي النساء، وبين وجود رجل، في دور لا يتعدى أن يكون منقذاً للتوازن العائلي. «مرثية هيلبيلي» (2020) للمخرج الأميركي رون هاورد، يخبرنا قصة عن عائلة من «المتخلفين» في العمق الأميركي. العنوان يشير إلى ذلك، فـ«هيلبيلي» مصطلح (غالباً مهين) يطلق على سكان المناطق الريفية في الولايات المتحدة، واستخدام الاسم يصبح صيغة ازدرائية تُطلَق من قبل نخب المدينة لنعت شخص أو مجموعة بالتأخّر الحضاري.

قبل سنوات، أصبحت مذكرات جي. دي. فانس الأكثر قراءة في الولايات المتحدة، خاصة لمن يريد أن يفهم سبب فوز دونالد ترامب في الانتخابات. أي شخص تابع عن كثب الانتخابات الأميركية التي جرت قبل أسابيع أو لاحظ صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة، قد سمع بالتأكيد عما يُطلق عليه الآن غالباً «دولة ترامب». وهنا نشير إلى منطقة الآبالاش (تنقسم إلى عدة ولايات في وسط/ جنوب شرق الولايات المتحدة) لا سيما في قطاعاتها الريفية، التي تدعم ترامب إلى حدّ كبير. جي. دي. فانس ابن تلك المنطقة، وابن الطبقة العاملة. ورغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، تمكّن من التخرج من «جامعة ييل». في الواقع، جي. دي. يعتبر نفسه محافظاً وكان يميل إلى الترشح لمجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري.

استناداً إلى مذكرات كتبها جي. دي. فانس، يروى الفيلم على مرحلتين: حياة جي. دي. (غابريال باسو) الذي ولد في الجزء الأكثر ريفية من كنساس وانتقل بعدها إلى بلدة صغيرة في أوهايو. تدور أحداث جزء كبير من القصة عام 1997، عندما كان لا زال يعيش في أوهايو، والآخر في أوائل عام 2010 عندما أصبح الشاب تلميذاً في «كلية ييل للحقوق» إلى أن تجبره ظروف عائلية على العودة إلى أوهايو. يهدف الفيلم إلى أن يكون انعكاساً للأشخاص المتواضعين الذين يعيشون في أكثر المناطق حرماناً في الولايات المتحدة. العائلة مؤلفة من الأم بيف (إيمي أدامز) مدمنة على المخدرات تنتقل من زوج إلى آخر ولا تستطيع البقاء في وظيفة، ناهيك برعاية أطفالها. الجدة ماماو (غلين كلوز) القوية وسليطة اللسان تزيد من فوضى الأسرة، رغم أنها تحاول دائماً تقويم ما هو ملتو، وولدين هما جي. دي. وشقيقته ليندزي (هايلي بانييت) اللذان يكافحان بأفضل ما يمكن في هذا المناخ من العنف والعدوان والصراخ.

رون هاورد هو ثعلب من ثعالب هوليوود الأكاديمية، اعتاد تجميع قصص تجارية وتقديمها للاستهلاك في موسم الجوائز. يفتقر إلى الرؤية الإبداعية، ما يجعل أفلامه محبوكة بنمط تجاري معيّن، لا تستحق الكثير من الثناء («عقل جميل» 2001 و«أبولو 13» . 1995، و«شيفرة دا فينشي» . 2006). فيلمه «مرثية هيلبيلي» ليس الأسوأ في مسيرته. هو يظهر الكثير ولكن بلا جدوى: الأمية، الأسر غير الهيكلية، البؤس الاقتصادي، العنف، مشاكل العمل، إدمان المخدرات. مزيج كامل من المواقف التي يواجهها سكان هذه المناطق وأيضاً عائلة فانس، حاول الفيلم إظهارها. لكن محاولة تقديم الواقعية تنتهي بصورة غير متناغمة. لا يوجد حتى طريقة للتفاعل مع الشخصيات، لأنّ نبرة الفيلم مليئة بالخفة وخالية من المشاعر. أكبر مشكلة فيه هي هيكلية. نقل السرد بين الأزمان المختلفة غير متناغم. وبدلاً من إثراء الحبكات الفرعية المختلفة لربط القصص ببعضها، حصلنا على عمل متقطّع لا يتدفق بحرية. وأيضاً وددنا رؤية نموذج سينمائي لنوع الناخبين الذين أوصلوا ترامب إلى الرئاسة. ولكن في الواقع، لم نرَ أيّ قراءة سياسية كانت مركزية في المذكرات.

ميلودراما تخطيطية ومحمّلة بشكل زائد، مصمّمة للتباهي بأبطالها وبالجوائز التي سيحصل عليها. «مرثية هيلبيلي» يصرخ للحصول على الجوائز، ولكن لا يبررها، ناهيك باستحقاقها. فيلم جاد وسطحي لا يحب ولا يفهم شخصياته. يحاول، بطريقة خاصة، أن يكون متوازناً وألا يقع في التبسيط، ولكن هناك الكثير من الكليشيهات التي لا يحاول هاورد الهروب منها. نسمع جملاً مثل «في الأعماق هم أناس طيبون ولكن مروا بالكثير من المشاكل». يمكن هذه الجملة أن تمرّ في الكتاب، ولكن تصبح أكثر تعقيداً عندما يتعيّن تجسيدها بصرياً. القصة التي أراد رون هاورد أن يرويها أكثر صعوبة. حوّل المذكرات إلى ميلودراما عائلية وأخرجها من السياق الاجتماعي والتعقيدات السياسية، وقدم شخصيات لا تعكس بوضوح الجوانب الأكثر ضرراً للأيديولوجية المحافظة المتطرفة. بل قدم قصة صبي متميز وعائلة معقدة ومفكّكة كادت أن تغرقه في وحلها، ولكنه نجا. حكاية أمير فقير عانى من خلفية عائلية سيئة ومشاكل مالية، لكنه تحرّر من البؤس بسبب عقله الحاد وموهبته. يروي الفيلم القصة الأبدية للحلم الأميركي، رسالة السعي لتحقيق النجاح في الحياة، حتى عندما تتركنا البيئة التي أتينا منها بلا فرص. وعلى الرغم من كل شيء، ستكون العائلة موجودة دائماً، فهي دماؤنا وجذورنا وجيناتنا. لا يهتمّ الفيلم بالمشاكل الاجتماعية التي يثيرها. جاء خالياً من النقد الاجتماعي ونقل المسؤولية على شخصياته. لم يصور الأم بيف كضحية، بل كشخص فاشل لا يقاتل. وعلى النقيض من ذلك، جاء الابن جي. دي. النموذج العظيم للحلم الأميركي الذي يتغلب على كل شيء وينجح.

غلين كلوز بدور الجدة هي أعظم ما في الفيلم، قدمت درساً في بناء الشخصية، تمكّنت حتى مع الكثير من المكياج من أن تمثّل بتعابير وجهها ونظراتها. كانت حادة ورقيقة، ملهمة وجبارة. وعلى النقيض، هناك إيمي أدامز التي لن نتذكرها كثيراً في دور الأم المدمنة، رغم بعض اللحظات التي تصرخ فيها أو تبكي طالبة المساعدة. والأسوأ هو غابريال باسو بدور جي. دي. الذي يفتقر إلى الكاريزما والقوة التمثيلية لقصة ميلودرامية. حتى الكبير هانز زيمر قدم موسيقى متواضعة، هدفها فقط إبلاغنا متى يجب علينا البكاء. رون هاورد قدم فيلماً لا يستطع الوصول إلى عامة الناس، بل فقط للنخبة الرأسمالية التي ستفتخر لأنها تقدّم الفرص للفقراء البيض أو لمن يسمونهم «واست تراش». «مرثية هيلبيلي» صدى حلم أميركي وهمي فقده معظم الناس.

**Hillbilly Elegy
على نتفليكس**

إضاءة

# آصف كاباديا: مارادونا «ثائر، بطل، محتال، إله»!

في 5 تموز (يوليو) 1984 حدث شيء غير عادي: في ذلك اليوم، وصل أغلى لاعب كرة قدم في العالم حينذاك ليلعب في نادي نابولي، إحدى أفقر مدن أوروبا. قبل 36 عاماً، نزل 85 ألف مشجع إلى شوارع المدينة

**يضيء على الجانب المظلم في حياته كإدمان الكوكايين**

لاستقبال «الصبي الذهبي». قافلة سيارات تندفع في شوارع المدينة الساحلية تجلب مارادونا إلى الملعب للمرة الأولى. أخيراً، وصل إلى ملعب سان باولو، وبلغ حماس تيفوسي نابولي ذروته. لحظة الجنون هذه اختارها المخرج البريطاني آصف كاباديا لبدء فيلمه الوثائقي «دييغو مارادونا» (2019). يتوقف كاباديا هنا، عند باب الملعب ليعيدنا إلى الماضي. يتطرق بإيجاز إلى صعود مارادونا (1960 . 2020) النيزكي من لاعب كرة قدم في شارع في حي فيوريتو الفقير في بوينس آيرس، ثم مع فريق «أرجنتينوس جونيورز» و«بوكاس جونيورز»، إلى فائز بكأس ملك إسبانيا مع فريق برشلونة. يعيدنا كاباديا مجدداً إلى الملعب والوقت الاستثنائي مع نادي نابولي (1984 – 1991) بحيلة سردية ذكية، لأنّ شخصية لاعب الكرة يمكن تلخيصها بشكل أفضل في سنواته السبع المتناقضة في إيطاليا. مع أكثر من 500 ساعة من المشاهد، وعشر ساعات مع مارادونا، قدم آصف كاباديا في ساعتين وثائقياً يصوّر الرجل والأسطورة في «مهرجان كان» العام الماضي. بدون الادّعاء بشهرة مارادونا كلاعب وعظمته، لا يمكن إنكار مارادونا الأسطورة، حتى بالنسبة لأيّ شخص خارج عالم كرة القدم. وهذا ما أثار اهتمام كاباديا بلا شك، فهو رسام بورتريه سينمائي ذو خبرة في تقديم وثائقيات عن شخصيات كانت حياتها غير عادية مثل سائق الفورمولا 1 آيرتون سينا («سينا» – 2010) والمغنية الراحلة إيمي واينهاوس («إيمي» – 2015).

«إذا كنت تريد أن تفهم أسطورة مارادونا، عليك فقط مشاهدة مباراة الأرجنتين وإنكلترا، لأنّ مارادونا سجل هدفين، الأول بلمسة يد، والثاني بتخطّي الجميع، وهذا بالتحديد يشرح سبب كونه محبوباً ومكروهاً في آن» يقولها الصحافي الرياضي الأرجنتيني دانيال أركوتشي في الفيلم. الوثائقي أكثر تعقيداً من هذا، ومن فوز الأرجنتين (2-3) على ألمانيا في نهائي كأس العالم في السنة نفسها (1986)، لأنّه لا يحكم ولا يجادل ولا يفسّر، بل يقدم مارادونا كما هو بكامل شخصيته في الملعب وخارجه. يتطرق إلى إنجازاته مع نابولي، كما يضيء على الجانب

مشهد من «دييغو مارادونا» (2019)

المظلم في حياته: الكوكايين، المافيا، الابن «غير الشرعي»، المشاجرة أمام الملك الإسباني، حرب الفوكلاند، عشق وكراهية المشجعين الإيطاليين والمنشطات.

وراء هذا الوثائقي، هناك شخص ذو أفكار واضحة بذل جهداً رائعاً لمعالجة قصة مارادونا. لذلك، اختار كاباديا سنوات إيطاليا، حين ازدادت أهمية النادي، وكذلك أهمية مارادونا. وسرعان ما أصبح اللاعب الأكثر شعبيةً لدى الجمهور، ومن بينه أشخاص أقوياء لكن خارج القانون. تعقيدات كثيرة رافقت مارادونا إلى إيطاليا، ما أدى إلى تدمير أي فرصة لتحقيق توازن بين هذا الشاب الفقير والنجم الذي كان كل شيء تحت تصرفه. وهذا هو المحور الحقيقي للفيلم الذي يذهب أبعد بكثير من مجرد تقديم سيرة لاعب عظيم في ملعب. وهذا ما يدفع كاباديا لإثارة نقاط عدة في حياته الشخصية، والعودة إلى الماضي كلّما لزم الأمر ولكن دائماً بدقة. كان الفيلم قادراً على التحدث بشكل متواز تقريباً عن أدائه الأسطوري في كأس العالم في المكسيك، كما عن مشاكل الأبوة التي كان يعانيها في ذلك الوقت. لم يرفع من عظمة مارادونا ولم يقدم أي نوع من الإدانة. مع ذلك، فإن هذا لم يمنع كاباديا من توضيح أن الشخص المسؤول بشكل كبير عن سقوط مارادونا هو دييغو نفسه. نعم، لقد تم استغلاله بطرق مختلفة، لكنه هو الذي سمح بأن تغريه الحياة السيئة، وتحديداً المخدرات.

وثائقي «دييغو مارادونا» هو أفضل ما قدم على الشاشة، بمواد غير منشورة من قبل، وتسجيلات صوتية. يضيء بوضوح وعمق غير مألوفين على اللاعب الذي كان يُعبد كإله، كما على الإنسان بجميع تناقضاته ومشاكله. الشخص الوحيد ربما الذي لم يحب الوثائقي هو مارادونا نفسه. إذ نأى بنفسه عنه، وكان على وشك المطالبة بمقاطعته. أشار إلى عنوان الفيلم الفرعي «ثائر. بطل. محتال. إله»، قائلاً: «لا أحب العنوان، إذا لم يعجبني العنوان، فلن يعجبني الفيلم. لا تشاهدوه، لا أحب الاسم. لعبت كرة القدم وكسبت أموالي بالركض خلف الكرة. أنا لم أغش أحداً. إذا كانوا يريدون جذب الجمهور، يبدو لي أنهم مخطئون».



ذكرى

## ثمانون عاماً على ولادة «التنين»

# بروس لي... الصيني الذي كسر هيبة هوليوود

سامر حيدر

«كن كالماء يا صديقي». تلك هي العبارة الأشهر لأيقونة فن القتال الصينية. الأسطورة التي غضب لها الصينيون ومحبّوها في كل أنحاء العالم عندما استغلها إعلان Johnny walker في دعايته عام 2013، معتبرين أن فيلسوف الـ«جيت كون دو» أو «القبضة المعترضة» – الفن القتالي الهجين الذي استنبطه بروس لي عام 1967 من المدرسة التقليدية للكونغ فو – والرياضي الأشهر في العصر الحديث، لم يكن من محبّذي الكحول، كي يُزجّ به زجّاً عبر تقنية الغرافيكس من أجل غرض التسويق.

ثمانون عاماً على ولادة تلك الشخصية الاستثنائية. النجم الأكثر سحراً وتأثيراً في عالم السينما، لا سيما أفلام الأكشن. في كل عام، تمرّ ذكراه لتعيد تساؤلات العامة من كل أنحاء العالم حول وفاته. لم يتقبّل أحد موت بروس لي (1940 ـ 1973) في حينها. قدم بروس لي مفهوماً مختلفاً للألعاب القتالية. استطاع بدون ماكياج أن يجعل الإنتاج الهوليوودي هزيلاً، ومزيّفاً بملايين دولاراته. لم يستخدم سوى الـ«نونشاكو»، سلاح الفلاحين الذي استخدمه في معظم أفلامه. واجه به اليابانيين في فيلم «قبضة من الغضب». كان صادقاً بعنفه تجاه العملاء من الصينيين، كما تجاه مستعمر بلاده القديم. قد يكون للصراع في شرق آسيا قراءته الخاصة. لكن لمن يعرف العقل الأميركي في صناعة السينما، تحديداً أيام الرئيس نيكسون (حرب فييتنام كانت حاضرة في تلك الحقبة)، يدرك قساوة مشهد القتال بينه وبين تشاك نوريس في فيلم «طريق التنين» الذي أنتجه لي سنة 1972 وقام بإخراجه. حقق الفيلم حينها 130 مليون دولار، يمكن ضرب هذا المبلغ بخمسة أضعاف قياساً لليوم. آنذاك، كانت الحرب الباردة في أوجها، مرحلة صعود بروس لي بين حربَي 1967 و1973. لم يكن مألوفاً أن يقوم ممثل صيني أعزل، وبزيّ العامة من الصينيين، بكسر عظام بطل فنون قتال أميركي، العظمة تلو الأخرى، في مشهد بقي عالقاً في ذهن وأعين جميع من شاهده. صوت بروس لي بنوتاته العالية المتناغمة مع صوت القطة التي شاهدت النزال، لا يزال يطرق مسامع كلّ من شاهد تلك اللقطة. لنكن عقلاء وموضوعيين في تحليلنا، لا يحسد الأميركي في حينها. أضحى شبه مستحيل إخفاء وجهه الآسيوي كما عمدوا سنة 1967 في مسلسل «الدبور الأخضر» عبر إلباسه قناعاً وقبعة. ظهر بطء «رعاة البقر» وسماجتهم جلياً مقارنة به. لم تسعفهم أناقة شون كونري ولا سيارته في دور جايمس بوند سنة 1971، ولا كاريزما ستيف مكوين سنة 1973. لم يكن ممكناً كبح جماح بروس لي. اتخذت شركة «وارنر بروس» قرارها بسرعة وجرأة. يمكن دفع العواقب بالتعاقد مع بروس لي. وهو خير من مراقبة نجوم هوليوود يتساقطون أمام شباك تذاكره. أنتجت الشركة فيلم «دخول التنين». طُعِّم الفيلم بنجوم أميركيين كجون ساكسون، وجيم كلي. كان الهم الأساس لـWarner Bros، أن تضع اسم بروس لي تحت عباءتها، فتركت له جل تفاصيل فلسفة الفيلم من ناحية الحركة، والأكشن، وتنسيق ورسم الحركات القتالية. حصلت الشركة على مرادها بعدما حصد الفيلم أكثر من 350 مليون دولار.. وتوفي بروس لي بعد انتهاء التصوير، ويقال إنه لم يشاهد النسخة المكتملة من الفيلم.

في تلك الفترة، كانت هوليوود قد توجهت إلى مخرجين شباب واستعانت بهم. ظهر سبيلبرغ وسكورسيزي، وكوبولا، ودي بالما، وبوغدانوفيتش وغيرهم... كان لا بدّ من البحث عن روايات جديدة، وصيغ إخراج وأنواع جديدة من أفلام الحركة، فظهر، JAWS «الفك المفترس»، و«العراب»، و«حرب النجوم».. أسعف «القدر» هوليوود سنة 1973 فكانت المفصل. توفي صاحب نظرية «لكمة الانش الواحد». رحل «التنين الصيني الحي» وترك لعنة التحاليل تلاحق المستفيدين من موته. وقفت «هوليوود الأميركية» في عزائه كأنه ابنها البار. علّقت صوره في بيوت النخب كما الفقراء. أزيلت صور الكثير من الممثلين العالميين من غرف الشابات، والشباب واستبدلت بصورته المشهورة مع الخدوش على وجهه وصدره ونظرته الحادة، وصورته ببجامته الصفراء المشهورة، التي ألبسها لاحقاً تارانتينو لإيما ثرمن في Kill Bill سنة 2003. أحرج الأميركي عندما لاحقته أسئلة ألغاز وفاة بروس لي وما زالت. قصة النزيف في الدماغ من خلال التسريب للإعلام، لم تقنع مؤلفي القصة أنفسهم، ما جعل قصة اللعنة التي تلاحق عائلته تظهر في فيلم سيرته «التنين» سنة 1993، وهي نفس السنة التي توفي فيها براندون لي ابن بروس بطلق ناري خلال تصويره الجزء الثاني من فيلم «الغراب».

توفي العديد من النجوم في ظروف غامضة. جايمس دين، مارلين مونرو، توباك شكور، بوب مارلي... وهيث لدجر. لكن لم يكن لوفاة أحد منهم نفس الوقع لغياب «التنين» بروس لي، حيث صنفته مجلة Times بين أهم 100 شخصية في القرن العشرين..

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 30 تشرين الثاني 2020 العدد 4211

صورة وخبر

**كيفين كينر هو أحد الفنانين الأميركيين الذين يعرضون أعمالهم في شوارع مدينة نيويورك. يتّخذ هؤلاء من واجهات المتاجر الفارغة بسبب جائحة كورونا مساحات لعرض إنتاجاتهم، ما يمنحهم فرصة ثمينة للعرض مجاناً ويشكّل متنفّساً لشوارع التسوّق المُكتئبة حالياً جرّاء تداعيات الأزمة الصحيّة العالميّة. (كينا بيتانكور ــ أف ب)**

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

## قلبُ الليل

طوالَ هذا اللّيلِ الفضيل
وأنا أَدُقُّ على بابِ العالَمِ وأصرخ:
اِفتحْ لي!
طوالَ هذا الليلْ
حتى دَمِيتْ أصابعي وأحلامي، وعَمِيَ
قلبي.
طوالَ هذا الليل... ليلِ الحياةِ الأَغَرّ،
حتى يَئِسَ الليل، واسوَدّتْ نجمةُ الليل،
وضاجَ قلبُ الليلِ مِن شِدّةِ الليل،
وخَلصَ الليل حتى أشرقَ عليهِ صباحُ ليلِه
الثاني...،
وتَعِبَ الليلُ... وَ لم أتعبْ.
..
أنصِتوا! أنتمُ الذي تَحرسون بوّابةَ هذا
الليل، أنصِتوا!
ها أنا أَدُقّ.

### قصص تشيخوف ... في اتجاه المجهول

في إطار اللقاء الرابع لشباب المخرجين، سيكون الجمهور، اليوم الاثنين، على موعد مع العرض الرقمي الأخير من «المجهول من هذا الاتجاه» الذي يحتضنه «مسرح المركز الثقافي» في الجيزة. العرض المسرحي المصري (معالجة درامية: عمر رضا وطه زغلول، إخراج: مصطفى طه «الكومي») يستند إلى قصص قصيرة للمسرحي الروسي الراحل أنطوان تشيخوف (1860 ـ 1904/ الصورة)، ويضمّ على قائمة ممثّليه: محمود يونس (فاسيلي)، وليد دانيال (نيكيتا)، خالد شمس (فانكا)، محمد علي (ميتا)، فرح محمد (ماشا)، محمد صلاح خطاب (إيفان)، هشام مصطفى (الصياد)، محمد جبريل (بريزغالوف) ونادية حليم (سيسيلي).

«المجهول من هذا الاتجاه»: اليوم الاثنين ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ صفحة «الهيئة العامة لقصور الثقافة» على فايسبوك.

### «الإمارة النائمة»: غناء وسياسة وموشحات

في الثالث من كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل، يقدّم «مترو المدينة» عرض «الإمارة النائمة». في النص التعريفي بالعمل، يؤكد القائمون عليه بسخرية أنّه «ملحمة تاريخية، مسرحيّة كبرى»، تمزج بين «المسرح السياسي الفني والغناء الأندلسي والموشّحات والأدوار...». العمل من كتابة خالد صبيح (غناء وتمثيل) وإخراج هشام جابر، ويشارك فيه: فرح قدّور (غناء، تمثيل، بزق)، كوزيت شديد ( غناء، تمثيل)، جورج الشيخ (غناء، تمثيل، كمنجة، ناي)، روزيت بركيل (غناء، تمثيل)، أحمد الخطيب (غناء، تمثيل، رق) وأسامة عبد الفتاح (غناء، تمثيل، عود)، بالإضافة إلى ضيف الشرف زياد عيتاني.

«الإمارة النائمة»: الخميس 3 كانون الأوّل ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

### «شادية تتحدث عن نفسها»: كتاب عن «معبودة الجماهير»

في الشهر الذي توفيت فيه الفنانة المصرية شادية (1931 ـ 2017/ الصورة) وأعلنت فيه اعتزالها بعد مسيرة فنية طويلة امتدت على أربعة عقود، أصدر «مركز الهلال للتراث» التابع لمؤسسة «دار الهلال» المصرية الصحافية، كتاب «شادية تتحدث عن نفسها» للمؤرخ والناقد السينمائي أشرف غريب. يوثّق الكتاب مسيرة شادية الشخصيّة والفنيّة، ويسرد بالتراتبية الزمنية أدقّ أسرارها المتّصلة بالفن والسياسة. الكتاب الأقرب إلى سيرة ذاتية، يضم ما دوّنته شادية عن حياتها طوال مشوارها الفني الذي قدمت فيه أكثر من 117 فيلماً سينمائياً ونحو 500 أغنية. وهو عبارة عن مجلّد ضخم، ينشر سيرة الفنانة المصريّة بالاستناد إلى الأدلّة والوثائق، إلى جانب صور شخصية نادرة للراحلة، التُقطت في أماكن التصوير، وأخرى كانت قد اختفت ولم يتم العثور عليها. أهمية تلك الصور، كما يقول المؤلف لموقع «bbc عربي»، أنها «ترصد مرحلة مهمة من مراحل السينما المصرية وتطور الأزياء والتصوير والإضاءة فيها». يبدأ الكتاب بالتوثيق لسيرة «معبودة الجماهير» منذ فيلمها الأوّل لغاية اعتزالها عام 1984، مشيراً إلى أنّ قرار الابتعاد عن الفن أتى بعد أسابيع قليلة من مشاركتها في حفلة دينية تُقام سنوياً في مناسبة «المولد النبوي»، حيث أدّت شادية أغنيتها «خذ بإيدي». يختصر الكتاب الجديد «جزءاً من ذاكرة وتاريخ الفن في مصر»، كما يقول غريب، محاولاً التوثيق علمياً بهدف «صيانة هذه الذاكرة بنجومها».

### «أسبوع العودة» فلسطين على الشبكة

بين 7 و11 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل، ينظّم «مركز العودة الفلسطيني» في لندن «أسبوع العودة» السنوي الأوّل. على مدى خمسة أيام، تُعقد جلسات رقمية بمشاركة نخب سياسيّة وفكريّة وأكاديميّة وناشطين وفنانين، من جنسيات عربيّة وأجنبيّة، على أن تُستعرض الفعالية قصصاً من معاناة الفلسطينيين في المنافي والشتات وداخل مخيمات اللجوء. ويحرص القائمون على الحدث على تسليط الضوء ورفع الوعي إزاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأنّه «حق غير قابل للتصرّف». علماً بأنّ المركز هو منظّمة استشاريّة بريطانيّة تأسست في 1996 تتناول القضيّة الفلسطينيّة، خصوصاً اللاجئين وحقهم في العودة.

*«أسبوع العودة»: من الاثنين 7 إلى الأربعاء 11 كانون الأوّل ـ بثّ مباشر عبر موقع «مركز العودة الفلسطيني». (رابط البرنامج على موقعنا)

الإثنين 30 تشرين الثاني 2020 العدد 126
Lundi 30 Novembre 2020 no126

الأخبار

# رأس المال

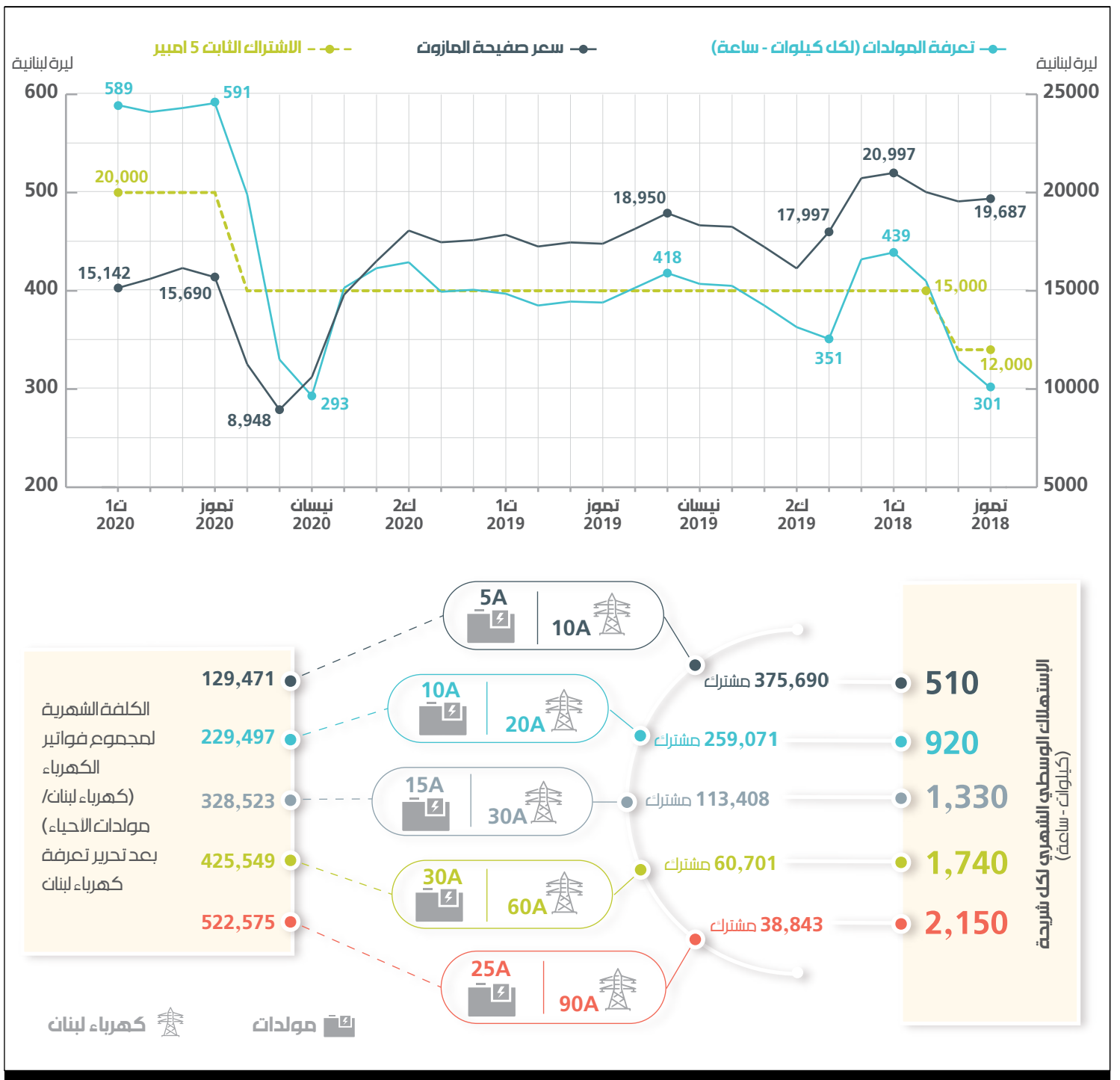


## في العدد

**02**
محمد وهبة
**شروط الـ IMF المسبقة: المواجهة بين السيء أو الأسوء**

**05-04**
ماهر سلامة
**الصراع على «غاز المتوسط»**

**06**
منير راشد
**فوائد سعر الصرف الحر**

**07**
حسين رمّال
**تعديل قانون المياه لا يكفي لردع الملوّثين**

**08**
الأمجد سلامة
**العمالة المنتجة ورأس المال الميت**

# فاتورة الـ«مولّدات» تنهش الأجور

عندما جرى تيويم خطّة الكهرباء في آذار 2019، ادّعت وزارة الطاقة أن تحرير تعرفة الكهرباء سيخفّض الكلفة الشهرية التي يدفعها المستهلك للحصول على التيار الكهربائي من مؤسسة كهرباء لبنان ومن مولّدات الأحياء بين 10,7% لكبار المستهلكين و14,5% لصغار المستهلكين. يومها قالت الخطة إن رفع تعرفة استهلاك الكهرباء التي تنتجها مؤسسة كهرباء لبنان، من متوسط 138 ليرة إلى 217 ليرة، سيكون أقلّ من مجموع ما يدفعه المستهلك في تلك الفترة.

وبحسب الأرقام المتوافرة من مؤسسة كهرباء لبنان، والواردة في خطّة الكهرباء التي عُرضت على مجلس الوزراء آنذاك في الخطة، فإن الشريحة الأقل استهلاكاً ستدفع شهرياً نحو 130 ألف ليرة في المتوسط أو ما يوازي 19,2% من الحدّ الأدنى للأجور، بينما ستدفع الشريحة التي تليها 230 ألف ليرة شهرياً في المتوسط أو ما يوازي 34% من الحدّ الأدنى للأجور. كذلك تشير إحصاءات المؤسسة إلى أن 74,8% من المشتركين في كهرباء لبنان يستهلكون أقلّ من 920 كيلوات ساعة شهرياً، وقدرة الاشتراكات لديهم لا تتجاوز 20 أمبيراً، بينما الشريحتان نفسهما لديهما قدرات اشتراك مع المولدات لا تتجاوز 10 أمبيرات.

هاتان الشريحتان هما الأقل استهلاكاً وهما تمثّلان العدد الأكبر من المشتركين. في ذلك الوقت، وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة الطاقة، فإن كلفة الاشتراك في مولّدات الأحياء كانت تبلغ 405 ليرات لكل كيلوات ساعة و15 ألف ليرة ثابتة لكل 5 أمبيرات مقارنة مع 300 ليرة في عام 2018 و12 ألف ليرة ثابتة لكل 5 أمبيرات. لكن وزارة الطاقة التي تحدّد كلفة الاشتراك الشهري في المولّدات عمدت منذ تموز 2020 إلى زيادة تعرفة المولدات إلى 591 ليرة لكل كيلوات ساعة وزيادة البدل الثابت إلى 20 ألف ليرة لكل 5 أمبيرات و30 ألف ليرة للـ10 أمبيرات، أي بنسبة زيادة بلغت 46%. في الترجمة العملية بمعنى آخر، إن الكلفة التي تتكبّدها هاتان الشريحتان صارت تبلغ 151 ألف ليرة للشريحة الأولى التي ينضوي فيها أكثر من 375 ألف مشترك، و260 ألف ليرة للشريحة الثانية التي ينضوي فيها أكثر من 259 ألف مشترك.

انعكاس هذه الزيادة يتجاوز الحدود التي رسمتها وزارة الطاقة في خطّتها في آذار 2019 لتحرير تعرفة الكهرباء بالاستناد إلى مختلف مصادر التغذية بالتيار الكهربائي التي يحصل عليها المستهلكين. والمفارقة أن الزيادة على تعرفة المولدات جاءت رغم انخفاض أسعار المازوت التي تمثّل النسبة الأهمّ والوزن الأكبر في احتساب تعرفة المولدات. ففي بيانات الوزارة لتحديد هذه التعرفة الشهرية تقول الآتي: «التعرفة مبنية على أساس سعر وسطي لصفيحة المازوت بقيمة 15142 ليرة، وبعد احتساب كلّ المصاريف والفوائد وأكلاف المولدات، بالإضافة إلى هامش ربح جيّد لأصحابها».

عملياً، انخفض سعر صفيحة المازوت من الحدّ الأقصى الذي بلغه في أيار 2019 حين سجّل 18950 ليرة لكل صفيحة، إلى 15142 في تشرين الأول 2020.

واللافت أيضاً، أن وزارة الطاقة كانت تقول في خطّتها إن سعر التعرفة سيكون سعراً متساوياً بحسب شرائح المستهلكين، وإنه سيكون مربوطاً بسعر المشتقات النفطية. تعرفة الـ217 ليرة لكل كيلوات، كانت محتسبة على أساس سعر البرميل بقيمة 66 دولاراً مقارنة مع التعرفة الحالية البالغة 138 ليرة لكل كيلوات على أساس سعر البرميل 20 دولاراً.

يجري تبرير هذه الزيادة في تعرفة المولدات الخاصة بأنها مرتبطة بانفلات سعر الصرف في السوق وتداوله بسعر يُراوح بين 7000 ليرة و8000 ليرة وباعتبار أن المولدات بحاجة إلى صيانة وغيار زيت وقطع تشتريها بالدولار السوقي. وقد استعمل أصحاب المولدات هذا الأمر كذريعة للضغط على وزارة الطاقة من أجل رفع التعرفة والتهديد بقطع التيار عن المنازل في وقت كان الطلب في ذروته صيفاً في حزيران الماضي وكانت معامل الإنتاج في الكهرباء في أسوأ حالاتها. لا بل نفّذوا تهديداتهم خلال الصيف الماضي وأوقفوا تشغيل المولدات بحجّة انقطاع المازوت من السوق.

والأسوأ من ذلك، أن وزارة الطاقة خضعت لتهديداتهم، بينما لا يزال موضوع تحرير تعرفة الكهرباء الرسمية جاثماً فوق الأسر ربطاً بكونه واحداً من أهم مطالب صندوق النقد الدولي كشرط أساسي لإقراض لبنان. أي إن زيادة التعرفة في ظل التطورات التي طرأت على سعر الصرف ومطلب الصندوق، ستكون قاسية جداً على المستهلكين وقد تأكل القسم الأكبر من مداخيل الأسر الفقيرة. حالياً، يدفع المستهلكون تعرفات باهظة من أجل الحصول على تيار كهربائي غير منتظم ويخضعون لابتزازات وتهديدات أصحاب المولدات المدعومين من الأحزاب وأصحاب النفوذ في المناطق. ومفاعيل تحرير التعرفة ستتحوّل إلى أعباء ضخمة على الأسر الفقيرة التي باتت نسبتها تفوق الـ50%، وهي لم تتلقّ أي زيادة على مداخيلها بعد. لذا، فإن هذه المواجهة يجب أن تكون على أساس زيادة الأجور. تحرير تعرفة الكهرباء لا بدّ أن يأتي مترافقاً مع زيادة في الأجور تساوي التضخّم الذي أكل الأجور. لا يفترض الخضوع لهذه السلطة التي تعتقد أن أولوياتها وجهودها تنصبّ على الخضوع لمافيات المولدات من جهة، ولقوى النفوذ الدولي من جهة ثانية. فقد خضعت وزارة الطاقة لأصحاب المولدات رغم حصولهم على المازوت بالسعر المدعوم ورغم انخفاض السعر العالمي، وهي كانت قد اتخذت قراراً بزيادة التعرفة انسجاماً مع مطلب صندوق النقد الدولي.

# شروط الـ IMF المسبقة

# المواجهة بين السيء أو الأسوأ

**محمد وهبة**

يأتي الحديث عن برنامج مع صندوق النقد الدولي مع ممرّ إجباريّ يتعلق بثلاث نقاط أساسية حدّدها الصندوق للبنان كمقدّمة تسبق توقيع أيّ برنامج معه، من دون تطبيق هذه النقاط الثلاث ضمن الأهداف التي يحدّدها الصندوق، لن يوافق الصندوق على منح لبنان أيّ قرض. المطلوب قبل أي شيء آخر: توحيد سعر صرف الليرة مقابل الدولار، تشريع قانون لضبط وتقييد حرية حركة رؤوس الأموال، والتوافق على تحديد الخسائر في إطار إصلاح النظام المصرفي. لاحقاً، ستكون الأولويات مختلفة لكنها أساسية أيضاً وتركّز على رفع الدعم عن كل السلع، وإقرار مسار واضح لخطة الكهرباء، وتحرير التعرفة، وإنجاز موازنة عامة تتضمن تحديثاً للنفقات والإيرادات بعد التطورات الأخيرة التي ستنعكس عليها مباشرة مثل اعتماد سعر صرف جديد، وتداعيات جائحة كورونا، وسواها.

استراتيجية الصندوق واضحة. فالشروط المسبقة قبل توقيع البرنامج ليست سوى مقدمة تليها لائحة طويلة من المطالب التي يقترن تنفيذها بالإفراج عن القرض المخصّص للبنان. وهذه الشروط المسبقة تبلّغها لبنان من ممثلي الصندوق أثناء المفاوضات التي جرت منتصف هذه السنة، علماً بأن ممثلي الصندوق لم يكتفوا بتحديد الشروط المسبقة واللاحقة، بل تطرقوا إلى الأهداف المطلوب تحقيقها من كلّ ما يتعلق ببرنامج القرض.

أصلاً الحلّ بحسب وصفة الصندوق، لا يختلف كثيراً عن مطالب النيوليبراليين الذين يعتقدون أن المخرج الوحيد للأزمة في لبنان هو الدفاع عن مصالحهم أولاً ثم تقطير المال العام على الفتات الأكثر هشاشة. قد يكون هذا الحلّ مقبولاً أكثر من المقترحات التي يحاول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف فرضها كحلّ يمنح المصارف القدرة على الاستيلاء على ما تبقى من الأملاك العامة، لكنّه في أحسن الأحوال مسار قاس اجتماعياً لأن ثمن خطواته المسبقة سيدفعه الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة.

يمثّل ثلاثة الشروط المسبقة عملياً، تمثّل ثلاثة الشروط المسبقة محاور خلافات محلية جوهرية. فالمصالح المتضاربة داخل النظام تريد شروطاً على قياسها، لا ضمن معايير اقتصادية ومالية ونقدية واضحة كالتي يحدّدها الصندوق. سواء كانت هذه المعايير ملائمة للبنان، أم أنها ستنزل كوباء على بعض الشرائح الاجتماعية، فإن الخلاف المحلّي حولها مرتبط ببنية المصالح وقوى النفوذ الاجتماعية ومواقع كلّ منها ضمن تركيبة النظام الحالي. لذا، لا تستحوذ مطالب الصندوق المسبقة، على الإجماع، بل يسعى كل طرف إلى اقتطاع ما يراه ملائماً لمصالحه ومصالح الطبقة التي يمثّلها. فالقيود على عمليات السحب والتحويل، أو ما يسمى الـ«كابيتال كونترول» هو أمر شبه مرفوض من فئة غالبيتها من الطبقة السياسية وكبار المودعين الذين يمنون النفس بأن التحويلات إلى الخارج قد تعود يوماً ما. وهناك فئة ثانية ترفض ما يسمى «حزب المصرف» وبين ما يسمى «حزب الصندوق». الأول يريد تقليص الخسائر وتأجيلها لتحميل الأجيال المقبلة كلفتها والاستيلاء على أملاك الدولة لتغطيتها، والثاني يريد الاعتراف بكل الخسائر ما يؤدّي عملياً إلى إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف، لكنه يرفض فكرة دعم الفقراء من أساسها ويمقت القطاع العام وموظفيه ومستعدّ للاستقواء بالصندوق على شركائه المحليين. التدقيق الجنائي ليس سوى نموذجاً بسيطاً في محور إعادة الهيكلة والاعتراف بالخسائر، لكن الخلاف حوله يتعلّق بأصل المشكلة انطلاقاً من تحديد الخسائر وتوزيعها. فإذا كان الاعتراف بالخسائر صعباً إلى هذه الدرجة، وإذا كانت الأطراف الأكثر استفادة ترفض تحمّل العبء الأكبر من الخسائر، فمن الواضح أن معركة إعادة هيكلة النظام المصرفي ستكون أشرس في مراحلها المختلفة سواء تقليص عدد المصارف وإعادة تكوين رساميلها وتحديد دورها ورسم سياسات نقدية قائمة على سعر صرف متحرّك ومرتفع أيضاً.

تتناقض مع آليات الاحتساب التي يطالب بها سلامة والمصارف ولجنة المال والموازنة. وهذه الأخيرة هي التي عدّلت مشروع قانون الـ«كابيتال كونترول» بعد أشهر من إغفال المشروع رغم وضوح ملاحظات صندوق النقد الدولي وتحديد الأهداف منه. هناك هوّة كبيرة بين ما يسمى «حزب المصرف» وبين ما يسمى «حزب الصندوق». الأول يريد تقليص الخسائر وتأجيلها لتحميل الأجيال المقبلة كلفتها والاستيلاء على أملاك الدولة لتغطيتها، والثاني يريد الاعتراف بكل الخسائر ما يؤدّي عملياً إلى إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف، لكنه يرفض فكرة دعم الفقراء من أساسها ويمقت القطاع العام وموظفيه ومستعدّ للاستقواء بالصندوق على شركائه المحليين. التدقيق الجنائي ليس سوى نموذجاً بسيطاً في محور إعادة الهيكلة والاعتراف بالخسائر، لكن الخلاف حوله يتعلّق بأصل المشكلة انطلاقاً من تحديد الخسائر وتوزيعها. فإذا كان الاعتراف بالخسائر صعباً إلى هذه الدرجة، وإذا كانت الأطراف الأكثر استفادة ترفض تحمّل العبء الأكبر من الخسائر، فمن الواضح أن معركة إعادة هيكلة النظام المصرفي ستكون أشرس في مراحلها المختلفة سواء تقليص عدد المصارف وإعادة تكوين رساميلها وتحديد دورها ورسم سياسات نقدية قائمة على سعر صرف متحرّك ومرتفع أيضاً.

## توحيد سعر الصرف يفاقم الاستحقاقات

يطلب صندوق النقد الدولي من الحكومة اللبنانية توحيد سعر صرف الليرة مقابل الدولار. سعر الصرف كان ثابتاً على 1507,5 ليرات وسطياً منذ 1997 ولغاية مطلع 2019. في تلك الفترة بدأ يتحرّك السعر ضمن هوامش صغيرة جداً، لكن ثباته اختلّ بين 17 تشرين الأول 2019، وبعد إعلان الحكومة التوقف عن السداد في آذار الماضي. بين هذين الحدثين، أفلت مصرف لبنان الكتل النقدية على مصراعيها مفسحاً المجال لنشوء سوق موازية لسعر الصرف. لاحقاً أعاد تثبيت سيطرته على قسم من السوق، فمنح المصارفين 900 ألف دولار يومياً لتغطية قسم من الطلب على الدولار بسعر 3900 ليرة، وحرّر قسماً من الودائع في 3900 ليرة، وترك السوق تعمل وفق الفوضى الخاصة بها حتى بلغ سعر الصرف 10000 ليرة (اليوم انخفض إلى 8500 ليرة)، لا بل هو غذّى هذه السوق عبر إصدارات النقد وتضخيم الكتلة النقدية المتداولة. وفي المقابل، استمرّ دعم استيراد المواد الأساسية من محروقات وقمح ودواء ومستلزمات طبية على سعر الصرف السابق المثبت، أي على 1507,5 ليرات وسطياً. لذا، بات هناك الكثير من الأسواق، والكثير من الأسعار التي تتحكّم بها عوامل متباينة.

استناداً إلى تجارب سابقة في بلدان مختلفة، فإن صندوق النقد الدولي يرى أن هناك طريقتين لتوحيد سعر الصرف:

- الطريقة الأولى هي التوحيد السريع، وهو ما حدث مثلاً في فينزويلا والأرجنتين والمكسيك في ثمانينيات القرن الماضي. وكان ذلك إما عبر تعويم سعر الصرف بشكل فوري، أو عبر إدخال سعر صرف جديد ثابت مخفّض.

- الطريقة الثانية، تعتمد التوحيد التدريجي لسعر الصرف، وهو ما حدث في تركيا على مدى عقد كامل من الزمن في ثمانينات القرن الماضي. آنذاك كانت تركيا قد بدأت بخطوة التحكم بالاستيراد لمنع نزف العملات الصعبة إلى الخارج، ثم طبقت خطّتها على مرحلتين. الأولى هي توحيد سعر الصرف على العمليات التي تصنّف في إطار الحساب الجاري. والثانية هي التوحيد الشامل لسعر الصرف. خلال هاتين المرحلتين قامت الدولة

### موازنة 2021: الدولار الجمركي والقطاع العام؟

كان أحد مطالب صندوق النقد الدولي الأساسية هو إنجاز مراجعة لموازنة 2020 تتضمن مجموعة من التعديلات التي تتلاءم مع التطورات التي حصلت بفعل توقف لبنان عن السداد وجائحة كورونا. بمعنى آخر، يجب أن تأخذ الموازنة في الاعتبار أن أرقام الإيرادات والنفقات ستتغيّر، وأن تتضمن ما يسمّيه الصندوق «إصلاحات هيكلية» هدفها الأساسي تقليص القطاع العام وكلفته على الخزينة، وأن تكون محتسبة على أساس سعر الصرف الجديد الموحّد، وأن تُحتسب تداعيات جائحة كورونا في الإطار العام لهذه الموازنة. وبما أنه قد مضت الأيام من دون إنجاز هذا الأمر بينما استمرّ السجال حول الخسائر وآليات احتسابها وتوزيعها من دون أي اتفاق مع صندوق النقد الدولي، فإن شرط تضمين الموازنة كل هذه العناصر ليس قابلاً للمساومة مع الصندوق، بل سيكون حاضراً أثناء إعداد مشروع موازنة 2021 التي تأخّرت بالفعل عن مواعيدها الدستورية. هناك شكوك وفوضى وضياع في إعداد الموازنة: فعلى أي أسس ستعتمد أرقامها، وبأي سعر صرف، وبأي وجهة؟ الأسئلة مثارة لأن صندوق النقد الدولي يريد قطع رأس نظام التقاعد في القطاع العام، ولأنه يريد تحرير تعرفة الكهرباء ورفع باقي أنواع الدعم المقدّمة بواسطة الخزينة وحصرها في مجال الإمدادات المالية للفقراء المصنفين بما لا يزيد عن 1% من الناتج المحلي أو ما يوازي 200 مليون دولار في الحدّ الأقصى. ثمة الكثير من الأسئلة التي تصيب موازنة 2021 لكن لا إجابات عليها لدى أحد.

**171**
ألف مليار ليرة
هو الفرق بين الخسائر التي اعتمدتها الحكومة بقيمة 241 ألف مليار ليرة والتي يحيل إليها صندوق النقد الدولي، وبين 70 ألف مليار ليرة هي قيمة الخسائر التي اعتمدتها لجنة المال والموازنة

**قوانين الكابيتال كونترول تتضمّن عادة بنوداً تهدف إلى إجبار الأفراد على إعادة أرباحهم بالعملة الصعبة**

بعدّة خطوات منها اعتماد إدارة مرنة لسعر الصرف للحفاظ على سعر واقعي، والتحرير التدريجي للاستيراد من القيود التي كانت قد فرضتها عليه، وفي المراحل الأخيرة تم تخفيف الضوابط على العمليات التي تصنّف تحت حساب رأس المال. بكلام أوضح، إن تحرير سعر الصرف يترافق مع قيود على الاستيراد والتصدير.

حتى الآن ليس واضحاً ما هي الطريقة التي يميل الصندوق إلى اعتمادها لتوحيد سعر الصرف في لبنان، لكن الترجيح أن تُعتمد الطريقة الأولى في التوحيد الفوري. هذا يعني أنه ستكون هناك تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة. وهي تداعيات تفاقمت أصلاً بفعل جائحة كورونا والإغلاق المتكرّر للنشاطات الاقتصادية أو لبعض المناطق. فإذا جرى توحيد سعر الصرف مباشرة، فإنّ الجزء المتعلّق بدعم استيراد السلع الأساسية (محروقات وقمح ودواء...) يفترض أن يتوقف نهائياً وأن يتم تحرير الأسعار. بمعنى آخر، لا يمكن تحرير سعر الصرف من دون تحرير كل الأسعار الأخرى. وبالتالي سيكون التضخّم هو النتيجة الأهم التي ستنجم عن هذه الخطوة في سوق تتسم بتركّز احتكاري مرتفع وبرغبة واسعة وجامحة للمضاربة على كل ربع متاح. فهل سيكون توحيد السعر هو نتيجة تضخم الأسعار السابق أم سيكون مسبّباً لإطلاق موجة جديدة من تضخّم الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، ستتّسع مروحة التداعيات الناجمة عن توحيد سعر الصرف الفوري لتزيد كلفة الاستشفاء على عاتق الصناديق الضامنة، ما يعني زيادة النفقات من الخزينة العامة بالنسبة للصناديق التي تُغذى من الخزينة، أو زيادة الاشتراكات المترتبة على العمال وأصحاب العمل بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فإذا كانت النتيجة إسهاماً أكبر في صرف العمال، ستكون النتيجة كارثة اجتماعية ومزيداً من الفقر. كما أن رفع الدعم عن المحروقات سيكون له أثر أوسع على القطاعات التي تعتمد على النقل ما يزيد كلفة إتمام التعاملات التجارية ويعمّق الهوّة بين المناطق المُدْنِيَة والأطراف.

كذلك، سيكون لتوحيد سعر الصرف أثر كبير على ميزانيات المصارف والتزاماتها تجاه المودعين، فضلاً عن زيادة نسبة القروض المتعثّرة والخسائر الناتجة منها. وتوحيد سعر الصرف يعني زيادة الدولار الجمركي، وتسديد النفقات على أساسه.

## تقييد الطلب على الدولار وإعادة الأموال

تدّعي لجنة المال والموازنة أنها أنجزت مشروع قانون لوضع قيود وضوابط على عمليات السحب والتحويل (كابيتال كونترول) ينسجم مع متطلبات صندوق النقد الدولي انطلاقاً من الملاحظات التي وضعها هذا الأخير أثناء النقاشات مع ممثلي لبنان في المفاوضات التي جرت هذا العام. لم يظهر المشروع إلى العلن بعد، لكن ملاحظات صندوق النقد معروفة. ففي تقرير تلقّته وزارة المال أثناء جلسات التفاوض مع الصندوق قبل بضعة أشهر، تبيّن أن الهدف الأساسي من وضع القانون، هو حماية توحيد سعر الصرف. فالصندوق يرى أن التوحيد خطوة أساسية لاستقرار الاقتصاد، لذا يعتقد أن خفض قيمة الليرة يجب أن يترافق مع تقييد الطلب على الدولار. من وجهة نظر الصندوق، فإن مشروع الكابيتال كونترول بصيغته الأولية لم يكن كافياً لتحقيق هذه الحماية، لأنه «لن يمنع الطلب على الدولار من خارج النظام المصرفي لتخزينه في المنازل، ما يزيد الضغط على الطلب وبالتالي يخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار أكثر». في هذا الإطار يقترح الصندوق تقييد عمليات شراء الدولار نقداً بالليرة من خلال نصّ واضح في القانون.

ومن الأمور الأساسية التي يجب أن يتّسم بها قانون الكابيتال كونترول، بحسب الصندوق، أن تكون هناك مرونة كافية للحكومة وللمصرف لبنان من أجل التحرّك بشكل سريع استجابة لأي طارئ، مثل جائحة كورونا، أو أي أحداث مماثلة بتداعياتها. الهدف أن تتاح الاستجابة السريعة لتغيير طارئ على صعيد الاقتصاد.

كذلك، انتقد الصندوق الغموض في تعيين الجهات المسؤولة عن مراقبة بعض التطورات، فمن غير الواضح من هي الجهة المخوّلة مراقبة السيولة لدى المصارف والطلب على العملات الأجنبية وعمليات التحايل التي قد يلجأ إليها البعض. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض أيضاً في الجهة المسؤولة عن مراقبة الوثائق المطلوبة للحصول على إعفاءات من القيود للقيام بدفعات مصرح عنها.

من وجهة نظر الصندوق، ركّزت الصيغة الأولية من المشروع على القنوات الواضحة التي يتم من خلالها إخراج الدولار من البلد بواسطة التحويلات التي تحصل بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية، لكن أغفلت عمليات تدفق الأموال التي تحصل بين المقيمين، بما فيها الدفعات التي تحدث لدى النظام المصرفي المحلي أو من خلال مصارف خارجية. والملافت أن الصندوق أشار بوضوح إلى أن قوانين الكابيتال كونترول تتضمن، عادة، بنوداً عن إعادة أموال المقيمين من الخارج، إذ يُجبر الأفراد على إعادة أرباحهم بالعملات الأجنبية من المصارف الخارجية إلى النظام المصرفي المحلي. وفي بعض الأحيان يجبر القانون هؤلاء على تحويل هذه الأموال إلى العملة الوطنية.

باختصار الحريري يعيش حالة فصام قويّة بين رغبته في بقاء سلامة وبين سعيه للاتفاق على برنامج مع صندوق النقد، هذا على افتراض أنها عوائق سياسية جوهرية تزيد الشرخ بين رغباته ومساعي الآخرين.

في الواقع، يعيش طرفا المعادلة: حزب المصرف وحزب الصندوق، أزمة هويّة حقيقية تتمحور حول تصحيح النظام المنهار، أو إعادة إنتاجه بأشكال مختلفة أو بأشكال منظّمة أكثر وأكثر انسجاماً مع الأيديولوجيات التي يُبنى عليها الاقتصاد الحر. حزب الصندوق يعتقد أن لبنان يعيش حالة فوضوية من النيوليبرالية، بينما تجب إعادته إلى حالة النيوليبرالية المتوحشة فقط حيث يعيش الجميع وفق قواعد واضحة تحدّد من يرتقي اجتماعياً واقتصادياً، ومن ينحدر إلى الهاوية.

لكن بما أن الطرفين لم يتّفقا بعد على الوجهة المستقبلية، يواصل سلامة تطبيق خطّة حزب المصرف القائمة على لبننة الودائع في ظل أسعار صرف متعدّدة بهدف تقليص ميزانيات المصارف.

**ما هو انعكاس توحيد سعر الصرف على الخزينة والقطاع الخاص؟**

الموافقة على مسار يؤدي إلى تقليص الخسائر، إلا أن الصندوق رفض هذا الأمر مطلقاً. الحريري كان واضحاً في رغبته بوجود واستمرار رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان، لكنه في المقابل يريد اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي على برنامج يقترض بموجبه لبنان مليارات الدولار التي ستكون بمثابة مقدّمة لاقتراض المزيد من دول أوروبا ومن مانحين دوليين آخرين. في اعتقاد الحريري وفريقه أن استعادة «الثقة» واستعادة «التدفقات» لا تكون إلّا عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

## الاتّفاق على الخسائر وتوزيعها: حزب المصرف متقدّم

من شروط صندوق النقد الدولي المسبقة لأي برنامج تعاون معه، الاتفاق على الخسائر في إطار حل شامل للنظام المصرفي. هذا الأمر هو أحد مفاتيح المصارف، كما يعتقد الصندوق. لكن هناك أكثر من وجهة محلية في هذا المجال. فالحكومة، وضمن خطّة التعافي، اعتبرت أن قيمة الخسائر تبلغ 241 ألف مليار ليرة، في مقابل لجنة منبثقة عن لجنة المال والموازنة اعتبرت أن قيمة الخسائر لا تتجاوز 70 ألف مليار ليرة. الفرق بينهما هائل، وهو الذي دفع إلى إطلاق تسميات على كلا الطرفين: «حزب الصندوق» الممثّل في الحكومة ومستشاريها وبعض كبار موظّفيها (غالبية المستشارين والموظفين استقالوا)، في مقابل «حزب المصرف» الذي يتألف من حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف وعدد من المراجع السياسية والوزراء والنواب في لجنة المال وخارجها أيضاً. أصل الخلاف هنا يتعلق بمن سيدفع كلفة توزيع الخسائر. الصندوق يطالب بالاتفاق على توحيد الخسائر كشرط مسبق لأي برنامج، لكنه كان أن يلامس الأرقام التي حدّدتها الحكومة لهذه الخسائر، وهو على انسجام كلّي مع طروحات الحكومة لتوزيع هذه الخسائر، إذ أنه يرفض أن تكون هناك عملية إنقاذ بواسطة المال العام، ويوافق على تغطية الخسائر برساميل المصارف وبالودائع وبهندسات مالية أخرى إذا تطلّب الأمر ذلك. أصلاً مطلب الصندوق بتوحيد سعر الصرف هو مفتاح زيادة الخسائر في القطاع المصرفي. فالكلّ غارق حتى أذنيه في الالتزامات بالدولار. المصارف عليها التزامات بالدولار هائلة تصل إلى 110 مليارات دولار، ومصرف لبنان عليه التزامات هائلة بالدولار تجاه المصارف تفوق 80 مليار دولار.

أخيراً برز إلى واجهة «حزب المصرف» رئيس الحكومة سعد الحريري. حاول فريق الحريري التواصل مع ممثلي صندوق النقد الدولي وطلب منهم



مؤشر

## التضخية بالودائع مستمرة

في نهاية عام 2019 دخل لبنان في نفق مظلم وفقد التوازن المصطنع في سعر العملة المحلّية بعد نحو ثلاثة عقود من التثبيت. وبدلاً من سعر الصرف المثبت، صارت لدينا أسعار صرف متعدّدة ومتحرّكة تضخّم أسعار السلع والخدمات. أمّا العملات الأجنبية التي يملكها مصرف لبنان، فباتت كلّها رهينة استعمالات محدّدة بتمويل استيراد المواد الأساسية والضرورية، فضلاً عن كونها أصلاً، ما تبقى من الودائع بالدولار في النظام المصرفي. في ظلّ هذا الوضع، اختلّ توازن الكتل النقدية التي يعبّر عنها بالآتي: M0، M1، M2 وM3. حجم هذه الكتل شهد تغيّرات متفاوتة تدلّ بمجملها على أن مصرف لبنان يراهن على التضخّم وإصدار كميات إضافيّة من النقد، فضلاً عن أنه يضحّي بالودائع من أجل تسديدها بالليرة حصراً. بمعنى آخر، هو يعترف ويقرّ بأنه لا يملك هذه الدولارات، لكنها سيواصل تسجيلها أو تقييدها في حساباته وحسابات المصارف مقابل تسديدها بالليرة. هكذا ستذوب مدّخرات اللبنانيين في أتون التضخّم الذي تخلقه سياسات مصرف لبنان النقدية، وستنتقل الثروة من يد إلى أخرى من دون أن تُعيد توزيعها بين الفقراء والأثرياء.

### انهيار الثقة

خلال 12 شهراً مضت، تضخّم حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيّق (narrow money) والمتمثّلة بكتلتي (M0) و(M1)، بشكل غير مسبوق (ارتفعت M0 بنسبة 297%)، بينما انحسرت كتلة العرض النقدي بمفهومها الواسع (broad money)، والمتمثّلة بكتلتي (M2) و(M3).

ماذا تعني هذه المصطلحات وكيف تتفاعل مع بعضها البعض وما هي الاستنتاجات التي يمكن الاستدلال عليها من هذا التفاعل؟

- كتلة (M0) هي كميّة النقد المتداول، أي حجم قيمة الأوراق النقدية المتداولة في السوق.

- كتلة (M1) هي كميّة النقد المتداول مضافاً إليها مجموع الحسابات الجارية (على أنواعها).

- كتلتا (M0) و(M1) تمثّلان الكتلة النقدية الضيقة، أي الأموال التي يُمكن تسييلها بشكل سريع.

منذ بداية الأزمة في أول تشرين الأول 2019 ازدادت كمية النقد المتداول (M0) من 5500 مليار ليرة إلى نحو 22100 مليار ليرة في بداية تشرين الأول 2020 (وصلت إلى 27277 مليار ليرة في آخر رقم متاح في منتصف تشرين الثاني)، أي بزيادة نسبتها 297%. أما كتلة (M1) فقد ازدادت خلال الفترة نفسها من 11700 مليار ليرة إلى 32600 مليار ليرة، أي بزيادة نسبتها 179%. هذا التغيّر الكبير يدلّ على تمويل مصرف لبنان للعمليات المصرفية الداخلية (مثل استحقاقات الودائع المجمّدة وتحوّلها إلى حسابات جارية، سحب الحسابات الجارية) من خلال إصدارات الليرة. كما يمكن الملاحظة بأن وتيرة تضخّم كتلة النقد المتداول أسرع من وتيرة تضخّم كتلة الـ(M1)، ما يعني أن الأموال تخرج من الحسابات في المصارف إلى أيدي الناس، وهذا أمر طبيعي يعود إلى انهيار ثقة الأفراد بالمصارف، ولذا يتوقّع أن يستمرّ الاتجاه نفسه في الفترة المقبلة.

### أداة الدولرة

- كتلة (M2) تضمّ، بحسب تقارير blominvest وcredit libanais، كتلة الـ(M1) بالإضافة إلى الودائع المجمدة لآجل (أو المدخرات في المصارف) بالليرة اللبنانية.

- كتلة (M3)، بحسب التقارير نفسها، تضم كتلة الـ(M2) مضافاً إليها الودائع المقوّمة بالعملات الأجنبية (الدولار بشكل أساسي).

في بداية تشرين الأول 2019 كانت كتلة الـ(M2) تبلغ 70440 مليار ليرة لكنها انخفضت في بداية تشرين الأول 2020 إلى 61723 مليار ليرة، أي بانخفاض نسبته 12,38%. أما كتلة (M3) فقد تقلصت خلال الفترة نفسها من 209290 مليار ليرة إلى 197366 مليار ليرة، أي بانخفاض نسبته 5,7%.

الفرق بين كتلتي (M2) و(M1) يمثل الودائع المجمّدة لآجَل باللّيرة اللبنانية. هذه الودائع انخفضت بنحو 30 ألف مليار ليرة. لا يمكن تفسير هذا الانخفاض إلّا من خلال أمرين:

- تحوّل الودائع المجمدة بالليرة إلى حسابات جارية أو إلى أموال خارج المصارف. وهذا الأمر لوحظ حدوثه بشكل واضح من خلال ارتفاع كتلتَي النقد في التداول وكتلة الـ(M1).

- تحويل الودائع المجمّدة والمقوّمة بالليرة إلى ودائع مقوّمة بالدولار. وهذا الأمر كان واضحاً من خلال تغيّر تركيبة الودائع في المصارف اللبنانية التي كانت في تشرين الأول 2019 نحو 68% بالدولار و32% بالليرة، بينما أصبحت في تشرين الأول 2020 نحو 78% بالدولار و22% بالليرة (ارتفعت مستويات الدولرة في الأيام الأخيرة إلى 82% مقابل 18% لليرة). لكن التغيّر في تركيبة الودائع لم يأتِ فقط بسبب تحويل حسابات الليرة إلى دولار، بل هناك عامل إضافي يتعلّق بتقلّص قيمة الودائع الكلية من 199000 مليار إلى 170500 مليار ليرة. لكن التقلص في ودائع الليرة كان بوتيرة أكبر من تقلص ودائع الدولار. فقد انخفضت ودائع الليرة بنحو 40% من 63000 مليار ليرة إلى 38000 مليار ليرة في مقابل انخفاض ودائع الدولار بنحو 3% فقط من 90,21 مليار دولار إلى 87,5 مليار دولار. وهذا يتّضح من خلال انخفاض الفرق بين كتلتي M3 وM2 (يساوي الودائع المقوّمة بالعملات الأجنبية) بنحو 4000 مليار ليرة.

### تذويب المدخرات

قد يكون هذا التفاوت بين تقلّص الودائع بالليرة والودائع بالدولار أمراً طبيعياً في ظلّ القيود على سحب الدولار. حالياً لا يمكن سحب أيّ من الدولارات المودعة سابقاً إلا بالليرة اللبنانية وعلى سعر منصّة مصرف لبنان المحدّد بـ3900 ليرة مقابل الدولار الواحد، لكن هذا الأمر يفرض استنتاجات واضحة:

- يجري تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار، لكن في الواقع، تأتي هذه الدولارات من مصرف لبنان مقابل ليرات الزبائن المودعة في المصارف. مصرف لبنان يبيع دولارات لا يملكها ولا يمكنه تسديدها إلّا على سعر المنصّة، بينما هذه الدولارات عندما تصبح في المصارف تودع إجبارياً في حسابات الزبائن مجمّدة لمدّة تفوق سنة، وبالتالي يصبح على المصرف لزاماً إعادة توظيف الدولارات لدى مصرف لبنان. لكن لماذا تستمر المصارف بهذه العمليات؟ الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن المصارف تشتري وقتاً بتحويل الودائع بالليرة إلى حسابات دولار مجمدة برعاية ودعم مصرف لبنان. بهذا السلوك هي تخفّف الكتلة النقدية المعرّضة للتسييل (أي المعرّضة لإخراجها من المصارف)، لكن حجم الخسائر لدى مصرف لبنان يزيد أيضاً لأنه يحمل دولارات إضافية هي التزامات تجاه المصارف. هو أصلاً لا يمكنه أن يدفع الالتزامات السابقة، لكنه يفضّل تحويل كل شيء في السوق إلى ليرة كسياسة عامة تقلّص المدّخرات والودائع وتُلهب التضخّم.

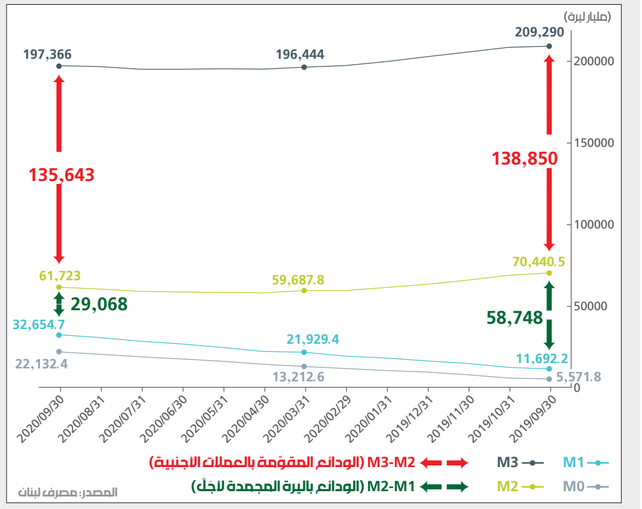

# الصراع على «غاز المتوسط»

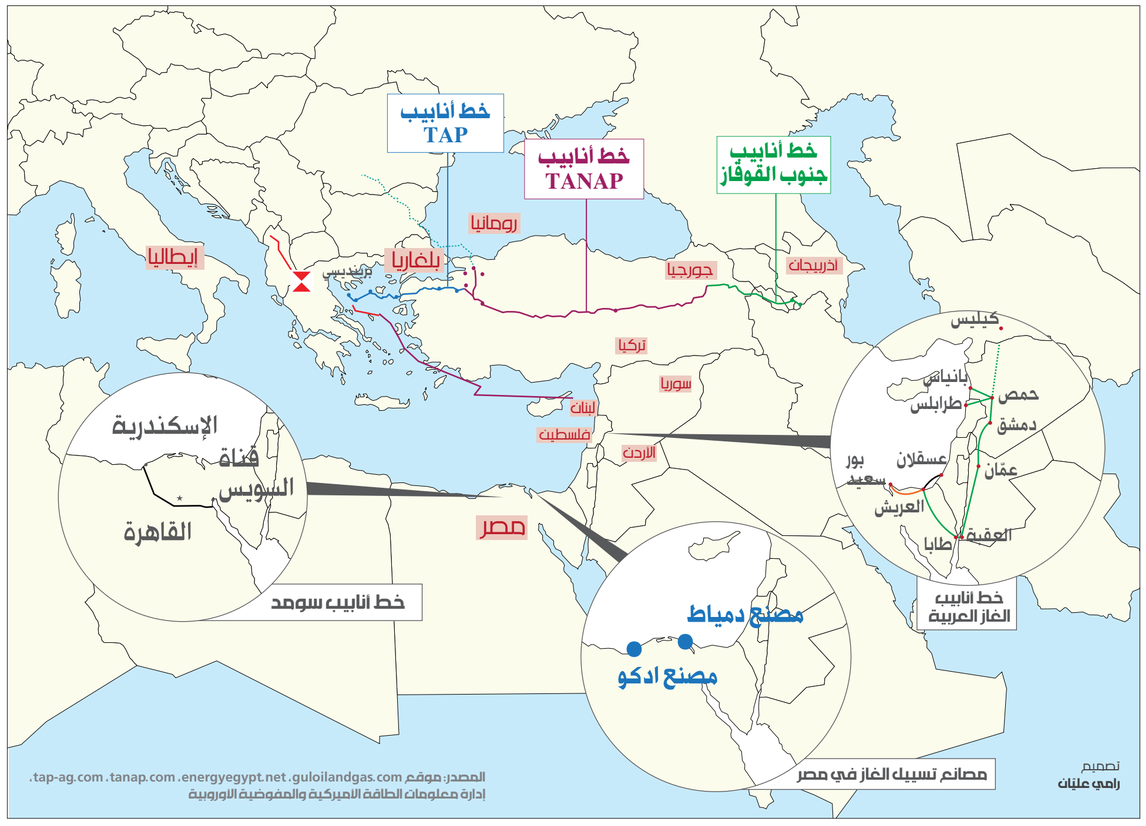


تغرق منطقة شرق المتوسط في أتون صراع محوره السيطرة على استخراج الغاز وتصديره. ثمة بلدان كثيرة تسعى للفوز بحصّة من هذه الكعكة: البلدان التي تملك آبار الغاز، الشركات المستخرجة والبلدان التي تمثّلها الشركات المستهلكة. ثمة تحالفات واسعة ومفاوضات سرّية وعلنيّة على كل التفاصيل التي ترسم استراتيجيات هذه الدول والشركات العملاقة. الظاهر من هذه التفاصيل هي خطوط النقل والتصدير: من أين تنطلق وإلى أين تذهب؟ من يملك مفاتيحها؟ من يسيطر على الأسعار؟ لكلّ مجموعة دول تحالفات تضمّ شركات استخراج، وخطط مدّ الأنابيب. لبنان يعدّ الحلقة الأضعف وسط كلّ ذلك. لكن الترجمة العملية لهذا الصراع في شرق المتوسط يوشّح دوره بين المحاور. حجم كعكة الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط كبيرة، يضخّم الصراع ليصبح بحجم مصالح الدول الساعية الى نيل حصّة منها والسيطرة عليها

**ماهر سلامة**

في 22 أيلول الماضي وقّعت إيطاليا، اليونان، مصر، إسرائيل وقبرص، ميثاق منتدى شرق المتوسط للغاز. الأردن والسلطة الفلسطينية حضرتا بعض اجتماعات هذا المنتدى، فيما طلبت فرنسا الانضمام إليه كعضو، والولايات المتحدة الانضمام كمراقب. تأسيس المنتدى جاء ضمن استراتيجية أبرز الدول المنتجة والمستهلكة والمستثمرة في الغاز في شرق المتوسط، لكن رغم أن تركيا استهلكت 43,2 مليار متر مكعب من هذه المادة في عام 2019، أي إنها من أبرز المستهلكين في المنطقة، لكنها لم تنضمّ إلى هذا المحور، بل عملت على خطوط موازية ضمن استراتيجية قضت بأن تكون مع ليبيا وقبرص التركية على الضفّة المقابلة بهدف مدّ خطوط النقل إلى أوروبا عبر أراضيها التي تجمع بين أوروبا وآسيا. وجاءت الترجمة العملية لأحد مخطّطاتها في تدشين خطّ أنابيب (تورك ستريم) الذي تبلغ طاقته الاستيعابية السنوية نحو 31,5 مليار متر مكعب لنقل الغاز الروسي عبر تركيا نحو أوروبا لتغذية تركيا واليونان والنمسا وسواها.

رقعة الصراع واسعة جداً. فالأنابيب الروسية التي يخطط لها أن تصل إلى شمال أوروبا، وتحديداً إلى ألمانيا، أثارت سخطاً أميركياً. فمنذ أسابيع انطلقت المرحلة الأخيرة من مدّ خط «السيل الشمالي-2» الذي ينقل الغاز الطبيعي الروسي إلى ألمانيا عبر خطّين من الأنابيب تحت بحر البلطيق، لكن سرعان ما لاحت بوادر معركة بين برلين وواشنطن بعدما هدّدت هذه الأخيرة بفرض عقوبات جديدة على كلّ من يشترك في تنفيذه. وفي المقابل، تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على «حنفية» الغاز في المتوسط. هي لا ترغب في السيطرة على عمليات التوزيع والنقل فضلاً عن كونها غير منتجة أصلاً للغاز الطبيعي، بل تسعى إلى السيطرة على المنابع عبر شركات الاستخراج، وأبرزها «شيفرون» التي اشترت «نوبل إينرجي» والتي تلعب دوراً كبيراً في مجال استخراج الغاز في منطقة شرق المتوسط.

**مصر: نقطة انطلاق؟**

في هذا السياق، اتّفق المنتدى على أن تكون مصر هي المركز المحوري لتصدير غاز منطقة شرق المتوسط. فمن جهة لديها اتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي ولديها الموقع الجغرافي الملائم وبنية تحتية جاهزة. هذا الأمور مفقودة عند باقي الدول ذات الثروة الغازية في المنطقة. فمصر لديها شبكة أنابيب مترامية ومجهّزة لنقل الغاز إلى العديد من دول الجوار، بالإضافة إلى معملي تسييل للغاز على أراضيها، فضلاً عن كونها منتجة للغاز منذ تسعينيات القرن الماضي، واكتشفت المزيد من الحقول في السنوات الماضية وآخرها كان حقل زهر الضخم الذي يقدّر حجمه بنحو 850 مليار متر مكعب، ما يضعها في الصدارة بين الدول الرافبة في أن تكون نقطة انطلاق وتوزيع غاز المتوسط. ففيما تطلّ مصر على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ما يجعلها قادرة على تصدير الغاز شرقاً وغرباً، هي تتّصل أيضاً مع الكيان الإسرائيلي بأنبوب عسقلان - عريش الذي يبلغ طوله 90 كلم والذي أعيد تشغيله عام 2019 وفقاً لاتفاق ثنائي بعدما أوقفته مصر لأسباب أمنية. تقدّر قيمة الاتفاق بنحو 19,5 مليار دولار، وهو ينصّ على أن تستورد مصر 85,3 مليار متر مكعب من الغاز الإسرائيلي على مدى السنوات الـ15 المقبلة. كذلك، فإن مصر تتّصل بالأردن وسوريا ولبنان من خلال الخط العربي لنقل الغاز، وهو أنبوب يبلغ طوله نحو 1200 كلم ولديه قدرة استيعابية لضخّ نحو 10 مليارات متر مكعب سنوياً.

وإلى جانب ذلك، لدى مصر خطّ سومد الداخلي الذي يمكن أن ينقل الغاز المسيّل، وهو يمتدّ من خليج قناة السويس على البحر الأحمر إلى شاطئ الإسكندرية على البحر المتوسط. عبر هذا الأخير يمكن نقل الغاز السائل من مصنعَي تسييل الغاز الطبيعي الموجودين في محافظتي دمياط والبحيرة. يمتلك هذان المصنعان قدرة استيعابية لتسييل 17 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز (نحو 13 مليون طن غاز مسيّل)، أي إنه يمكن استعمال هذين المصنعين لتصدير الغاز المسيل عبر البحر المتوسط أو عبر البحر الأحمر من خلال خط سومد. أمّا الاستثمارات الأجنبية في الغاز المصري، فهي أساسية أيضاً في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تستحوذ شركة «يونيون فينوسا غاز» الإيطالية - الإسبانية، على غالبية ملكية مصنع تسييل دمياط الذي تصل قدرته على تسييل أكثر من 7 مليارات متر مكعب من الغاز (5 ملايين طن غاز مسيّل) سنوياً. وهذا الأمر يشكّل حافزاً لإيطاليا (وهي جزء من منتدى شرق المتوسط للغاز) لتزكية مصر كممرّ محور للغاز في المنطقة.

> لدى مصر اتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي ولديها الموقع الجغرافي الملائم وبنية تحتية جاهزة لتكون المركز المحوري لتصدير الغاز في المنطقة

**طموح تركيا: «غاز ترانزيت»**

لا يتوقّف الطموح التركي عند دور الوسيط بين روسيا وأوروبا، بل يشمل الاستحواذ على حصّة كبيرة من شبكات النقل التي تمرّ عبر أراضيها ما يضمن حصولها على إمدادات كافية من الغاز. أصلاً تركيا دخلت كلاعب أساسي في مجال الغاز في منطقة شرق المتوسط، عبر عدّة نوافذ أوّلها كان الاتفاق مع حكومة طرابلس في ليبيا على «التشارك» في استكشاف المياه الإقليمية الليبية لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على الغاز الطبيعي، ثم بدأت باستكشاف المياه الإقليمية المتنازع عليها مع اليونان وقبرص، ما أثار مشاكل حادّة مع الاتحاد الأوروبي الذي اعتبر عملها هذا غير قانوني. كما أنها حاولت التواصل مع إسرائيل لإنشاء خط نقل للغاز من الكيان يمرّ عبرها إلى أوروبا، إلّا أنها فشلت في ذلك إذ تبيّن أن المصالح الإسرائيلية - المصرية - القبرصية - الإيطالية تمرّ عبر المنتدى الذي أسّسته هذه الدول في إطار هدف تحويل مصر إلى مركز محوري للتوزيع والنقل.

استراتيجية تركيا ترمي إلى تحقيق طموحها بأن تكون معبر «ترانزيت» للغاز الطبيعي إلى أوروبا استناداً إلى موقعها الجغرافي بين الدول الأوروبية وبين آسيا الوسطى ودول القوقاز والشرق الأوسط، أي نقل الغاز من مصادر عدّة إلى السوق الأوروبية. وكانت تركيا قد حظيت بدور منذ أكثر من عقد، وتحديداً بعدما برزت المشكلة الروسية - الأوكرانية عام 2006 التي تجدّدت عام 2009. حينها قرّر الاتحاد الأوروبي تخفيف الاعتماد على روسيا لاستيراد الغاز الطبيعي، ما خلق فكرة إنشاء خطّي «تاب» و«تاناب» لنقل الغاز من أذربيجان إلى تركيا (عبر خط تاناب) ثم إلى السوق الأوروبية (عبر خط تاب). كما كان مخططاً لهذين الخطين أن ينقلا الغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط (من ضمنها شرق المتوسط) إلى أوروبا. وتصل القدرة الاستيعابية لهذين الخطين إلى 16 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، علماً بأن تركيا تستفيد من ستة مليارات متر مكعب فيما يتم نقل العشرة مليارات الأخرى إلى أوروبا.

وتطرح تركيا خطّي «تاناب» و«تاب» كوسيلة لإيصال غاز شرق المتوسط إلى الأسواق الأوروبية لضمان أن يكون وصول الغاز الطبيعي من هذه المنطقة إلى أوروبا عبرها حصراً، ما يعزّز أوراق القوّة السياسية التي تمتلكها. إضافة إلى ذلك، تريد تركيا، وهي مستهلك كبير للغاز، أن تضمن الحصول على مصدر الطاقة هذا من السوق الجديدة التي ظهرت أخيراً (أي سوق شرق المتوسط)، وإذا كانت هي صلة الوصل بين هذه السوق وأوروبا ستتمكّن من الحصول عليه بكلفة أقل.

**«شيفرون» على الخط الإسرائيلي**

لم تفلح محاولات الكيان الإسرائيلي في بيع الغاز بعد رغم اكتشاف عدد من الحقول فيها كميات كبيرة غير مستخرجة. آخر محاولاتها كانت مع شهر كانون الثاني حين وقّعت اتفاقاً مع اليونان وقبرص لإنشاء خطّ شرق المتوسط. هو خطّ بحري يمتدّ عبر المياه الفلسطينية إلى المياه القبرصية مروراً باليونان ثم إلى إيطاليا (التي تعدّ أحد أكبر المستهلكين) ومنها إلى السوق الأوروبية. يلحظ المشروع الذي تقدّر كلفته بين 6 مليارات و7 مليارات دولار، نقل 10 مليارات متر مكعب من فلسطين المحتلة وقبرص إلى أوروبا، ويبلغ طوله 1870 كلم. لكن العقبة التي وقفت في وجه هذا المشروع هي التمويل، إذ تمنّى الدول الثلاث نفسها بالحصول على التمويل من الاتحاد الأوروبي الذي كان بالفعل قد وضع المشروع تحت تصنيف «مشروع ذو مصلحة مشتركة»، لكن هذا التمويل تعارض مع تعهد بنك الاستثمارات الأوروبي (التابع للاتحاد) عام 2019 بتوقيف تمويله لمشاريع الوقود الأحفوري بحلول عام 2021، ما شكّل عقبة كبيرة أمام مشروع خطّ شرق المتوسط.

> تأخر لبنان كثيراً في التعامل مع ثروته الغازية ولم يشهد سوى محاولة يتيمة قامت بها «توتال» الفرنسية لاستكشاف الغاز في البلوك 4

على الخطّ الإسرائيلي ظهرت «شيفرون»، هي شركة أميركية ضخمة استحوذت في تموز الماضي على شركة «نوبل إنرجي». وقد قدرت صفقة الاستحواذ هذه بقيمة 5 مليارات دولار، وهو سعر يعتبره خبراء الأسواق المالية بخساً مقابل الأرباح المحتملة من سوق الغاز في شرق المتوسط. لكن هذه الشركة عانت من خسائر فادحة في الربع الأول من السنة الحالية، بسبب الأزمة الناتجة من جائحة كورونا. و«شيفرون» تملك حقوق الحفر في كلّ حقول الغاز في المياه الفلسطينية، كما أنها تملك حقوق الحفر بالتشارك مع شركة «ديليك» الإسرائيلية في حقل «أفروديت» في قبرص. إضافة إلى ذلك، تملك «نوبل» بالتشارك مع «ديليك» أيضاً، 39% من خطّ نقل الغاز بين مصر وفلسطين المحتلة.

تقدّر قيمة «شيفرون» السوقية بنحو 160 مليار دولار مقارنة مع 4,1 مليارات دولار لـ«نوبل»، ما يعني أن قوّة «شيفرون» المالية تتيح لها تكبّد خسارات كبيرة في حال أرادت الضغط على أي جهة في المنطقة في سياق مصالح استراتيجية اقتصادية أو سياسية. قدرتها على ممارسة هذا النوع من الضغوط نابعة من حجم وموقع الاستثمارات التي ورثتها من شركة «نوبل». ربما تكون مصر إحدى الأطراف المستهدفة من هذه الشركة عبر خط الغاز الذي تملك الشركة جزءاً منه، أو قبرص من خلال حقل الغاز التي تستثمر فيه، وحتى الاتحاد الأوروبي لإجباره على تمويل خطّ شرق المتوسط في حال احتاج الأمر إلى ضغط سياسي أميركي (تأثير «شيفرون» عند الإدارة الأميركية هو بالتأكيد أكبر من تأثير «نوبل» الصغيرة نسبياً).

لكن فيما تتحوّل «شيفرون» إلى أداة للضغط الأميركي - الإسرائيلي، هناك مصالح روسية مقابلة تتمركز حولها مجموعة استراتيجيات وخطط تؤجّج الصراع أيضاً. فيما تتزاحم تركيا ومنتدى شرق المتوسط للغاز على تأسيس وتنفيذ خطوط النقل من المتوسط إلى أوروبا، سواء كانت مصر هي الموزّع الأساسي أم تركيا، فإن الكلمة الروسية الأخيرة قد تؤدي إلى تعطيل عمليات النقل للغاز المسيل من محطات التسييل المصرية بالسفن عبر قناة السويس. فالخطط الروسية - الإيرانية تأمل بأن يتم نقل الغاز عبر الأراضي العراقية والسورية انطلاقاً من بحر قزوين، وهذا الأمر يتكامل مع استثمارات روزنفط في الاستثمار بخزانات النفط في طرابلس شمال لبنان، فضلاً عن أن «غازبروم» هي شريك مهم بالنسبة إلى عدد من الشركات العالمية العاملة في مجال الاستخراج من أذربيجان إلى تركمانستان ووصولاً إلى شركات أميركية كبرى أيضاً.

**لبنان: الحلقة الهشّة**

كلّ الخطط تعتمد على التموضع السياسي لكلّ بلد، بل هي تعيد صياغة هذا التموضع أيضاً. لكن لبنان يعدّ لاعباً صغيراً في سوق الغاز في المنطقة ولاعباً سياسياً أكبر في المنطقة. حتى الآن لم يكشف عن وجود حقول ضخمة في مياهه الإقليمية، وكلّ ما يقال عن أرقام ليس أكثر من تقديرات. على أمل أن تثبت حقيقة وجود كميات تجارية يمكن استثمارها، وفي خضمّ الصراع الإقليمي والدولي على إنتاج وتصدير الغاز، على الدولة اللبنانية أن تنظر إلى الخيارات المتاحة أمامها لتصدير إنتاجها من الغاز والطرق التي ستتبعها لهذه الغاية.

هناك عدة احتمالات، أولها أن يتم بيع الغاز لمصر، ونقله عبر خط الغاز العربي القائم، ليجري تسييله هناك ويُعاد تصديره إلى أسواق أخرى. وهذا الخيار قد تكون كلفته منخفضة، إذ إن البنية التحتية المطلوبة له موجودة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة. كما يمكن بيع الغاز إلى سوريا ونقله من خلال خط الغاز العربي، والاتفاق مع تركيا لوصل هذا الخط بخطي التاناب والتاب للوصول إلى السوق الأوروبية، ما قد يفتح مجالاً للشركات الأوروبية للاستثمار في هذا القطاع.

لقد تأخر لبنان كثيراً في التعامل مع ثروته الغازية ولم يشهد سوى محاولة يتيمة قامت بها شركة «توتال» الفرنسية لاستكشاف الغاز في البلوك 4 الذي كان يعتدّ به. جاءت نتيجة الاستكشاف المعلنة أن الكميات الموجودة فيه غير تجارية وإن كان التقرير النهائي للشركة لم يصدر بعد. غير أن لبنان يخوض أيضاً معركة ترسيم حدوده البحرية مع فلسطين المحتلة في مفاوضات غير مباشرة مع وفد إسرائيلي بقيادة الأمم المتحدة وحضور أميركا كمراقب وحكم. والصراع صعب جداً لأنه يدور حول حقل غاز ضخم في ظل أطماع إسرائيلية شرسة وسط أزمة اقتصادية ونقدية ومشاكل سياسية معقّدة ومتشابكة مع أزمات المنطقة وتموضع الأفرقاء السياسيين المحليين ضمن هذه الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، على الدولة اللبنانية أن تدرس مسألة انضمامها لأيّ «منتدى غاز»، أو أيّ «محور»، في هذه المنطقة، لأن تموضعها قد يعني وجوداً مباشراً مع ممثلي الكيان الإسرائيلي على الطاولة نفسها.

**بالأرقام**

**250,2**
دولار للألف متر مكعب
هو السعر المتداول لعقود كانون الأول للغاز المسيّل بحسب مؤشّر كوريا واليابان

**79,64**
دولار للألف متر مكعب
هو السعر المتداول لعقود كانون الأول للغاز الطبيعي في روسيا

**102,52**
دولار للألف متر مكعب
هو السعر المتداول لعقود كانون الأول للغاز الطبيعي بحسب مؤشر هنري هاب لأميركا الشمالية

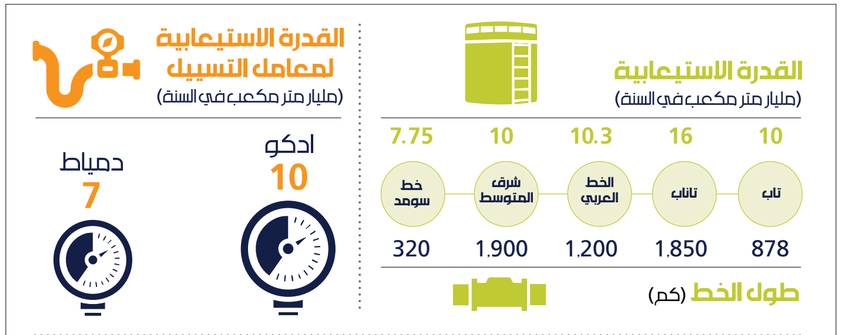


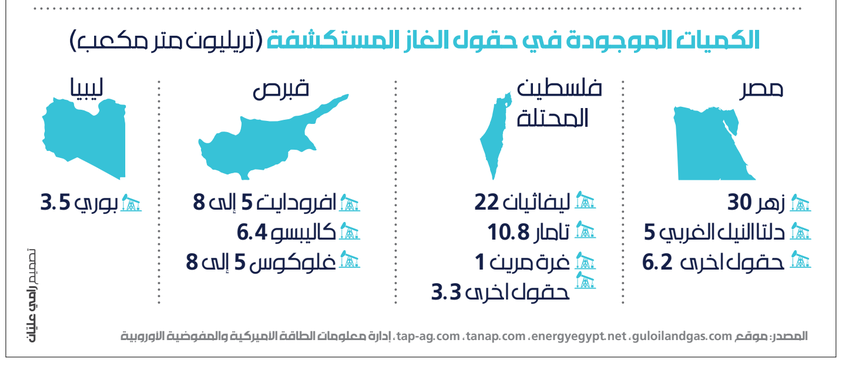

# قراءات

وجهات نظر

## فوائد سعر الصرف الحر

**منير راشد ***

لقد حاولت دول عديدة خلال فترات مختلفة اتّباع سياسة قمع ومجابهة قوّة السوق المالية والسلعية وقامت بتحديد سعر الصرف لعملتها إفرادياً أو ضمن مجموعة دول. لكن هذه المحاولات باءت بالفشل في آخر المطاف، ومن أهمها محاولة اتّفاقية بريتون وودز برعاية صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية التي سعت إلى ربط معظم عملات العالم مع الدولار من خلال تثبيت الدولار مقابل الذهب على أساس 35 دولاراً للأونصة الواحدة، وربط العملات الأخرى بالدولار. سُمّي هذا النظام معيار بريتون وودز الذهبي، وتوجّب على الدول المنضوية في هذه الاتفاقية أن تحافظ على سعر عملتها ضمن حدود 1%، بينما توجّب على الدول الراغبة بتعديل سعر صرف عملتها خارج هذا النطاق، أن تحظى بموافقة الصندوق مسبقاً.

سخر بعض أشهر الاقتصاديين من هذا النظام وتوقّعوا له الفشل. وبالفعل، في عام 1971 تدهور سعر الدولار (حتى مقابل الليرة اللبنانية) وفكّ ارتباطه بالذهب وتخلّى النظام المالي العالمي عن هذه الاتفاقية. لبنان آنذاك رفض الانضمام إلى هذه الاتفاقية، بل كان من الدول الفريدة التي اقتنعت بفوائد سعر الصرف المرن وأدرك الضرر الذي قد ينتج عن نظام الأسعار المثبتة. واصبح لبنان مثالاً للإدارة الحكيمة لسعر الصرف، حتى خلال الحرب الأهلية القاسية، ورغم الانخفاض الهائل لليرة وخسارة مصرف لبنان لمعظم احتياطه، استمرّت الثقة بالمصارف، وهذه الأخير التزمت بحقوق المودعين لأن سعر صرف الليرة الحرّ آنذاك كان يتغيّر فوراً ليحقّق التوازن في السوق النقدية للعملات الأجنبية. فمن له ودائع في المصارف بالدولار لم يفقد الثقة لأنّه كان يعلم أن بإمكانه الحصول على ودائعه بسعر السوق.

لكن لبنان حاد عن فلسفة سعر الصرف الحر واستعاض عنها بسياسة سعر الصرف الثابت بقرار حكومي منذ عام 1997. وأخذ الأثر السلبي لهذه السياسة البديلة يظهر بأضعاف الاقتصاد اللبناني تدريجياً، وفي تحويله من اقتصاد داعم للإنتاج المحلي إلى اقتصاد «ريعي» داعم للاستهلاك ولا سيما للواردات. وخسر الاقتصاد قدرته التنافسية حتى في السياحة. ولم تُعوّض عن ذلك السياسات المالية والاقتصادية بل أرهقته وساهمت مباشرة في تدنّي أدائه وأداء ميزان مدفوعاته.

إن سعر الصرف الثابت يُوهم بأن الاقتصاد بخير نظراً إلى بخس أسعار السلع والخدمات المستوردة. في المقابل، إن سعر الصرف المحرّر لليرة اللبنانية يلعب دوراً مغايراً، فيحافظ على القدرة التنافسية للاقتصاد وعلى إنتاجه الحقيقي ويكون «بارومترا» لأداء الاقتصاد. عندما تكون سياسات القطاع العام وكذلك القطاع الخاص خاطئة ينعكس ضعف الأداء بانخفاض سعر الصرف ويكون مؤشراً واضحاً للحاجة الفورية لإصلاح بالعودة إلى السياسات الصحيحة.

> **من يظنّ بأن سعر الصرف المحرّر يضرّ بالاقتصاد فهو على خطأ لأن تحرير سعر الصرف يُقلّص الطلب على السلع المستوردة وكذلك على الدولار**

لذا نرى أن الاقتصادات الناجحة تتبع سياسة سعر صرف حرّ أو مرن، وخصوصاً بعد فشل نظام بريتون وودز. ولتفادي التقلّبات الاستثنائية ينحسر دور المصارف المركزية بالحفاظ على تغيير تدريجي في سعر العملة من خلال التعاون مع السياسة المالية في إدارة سيولة العملة المحلية.

لذا، يصبح تحرير سعر الصرف من الضروريات لأننا لا نستطيع العودة إلى الوراء بإصلاح الأخطاء الماضية وأهمّها العجز المالي الفاحش والدين العام المتراكمين خلال ثلاثة عقود، واللذين أوقعا الاقتصاد في الهوّة حتى بات غير ممكن إنقاذه من دون تحرير سعر الصرف وتطبيقه على جميع السلع والخدمات.

إن تحرير سعر الصرف (وتوحيده كنتيجة حتمية) هو من أهم أدوات الإصلاح الذاتية ويكون أثرها إيجابياً وفورياً. إن سعر الصرف المحرّر يفيد الإنتاج المحلي من خلال إعادة القدرة التنافسية للاقتصاد، ويخلق وظائف جديدة في فترة وجيزة لا نستطيع أن نحقّقها بالمساعدات الخارجية لبطء تنفيذها وعبء سدادها.

كما أن سعر الصرف الحرّ يعطي دوراً فاعلاً للسياسة النقدية للبنك المركزي، بينما السعر الثابت يُقيّد قدرة البنك المركزي على اتباع سياسة نقدية تستهدف النمو المستدام للاقتصاد، إذ يتوجب عليه استعمال احتياطه من العملة الصعبة للحفاظ على سعر الصرف المحدد. إضافة إلى أنه لن تكون هناك حاجة لتخزين النقد الأجنبي، بل ستُخزَن المصارف باستعمال أصولها الأجنبية.

إن من يظنّ أن سعر الصرف المحرّر يضرّ بالاقتصاد فهو على خطأ. إن تحرير سعر الصرف يُقلّص الطلب على السلع المستوردة وكذلك على الدولار. ويتوقع تحسّن سعر الصرف بعد تحريره، إلّا أن هذا الأمر يتطلّب استيفاء العاملين التاليين:

أولاً: أن نحقّق توازناً مالياً في أسرع وقت، لأن العجز المالي يؤدّي إلى عجز في ميزان المدفوعات وهدر المخزون من الاحتياطي، والاستمرار في الضغط المعاكس على سعر الصرف.

ثانياً: أن يقوم مصرف لبنان بإصدار سندات بالليرة اللبنانية لحسابه (وليس لحساب الدولة اللبنانية) لكي تُخوله بالحدّ من تقلبات سعر الصرف مقابل الدولار إذا طرأت، من خلال شراء أو بيع سنداته بالليرة وتحديد فائدتها من خلال نسبة الحسم على السعر الاسمي للسند. هذا يعني السيطرة على سعر الصرف من خلال التحكّم بالعرض للليرة وليس للدولار.

إن ارتفاع أسعار السلع المدعومة بعد تحرير سعر الصرف سيدعم الاقتصاد في فترة وجيزة، إذ سيحفّز إنتاج السلع التي كانت مدعومة مثل العديد من السلع الغذائية والأدوية.

الأهم أنه سينتج عن سياسة تحرير سعر الصرف، إنهاء للهدر من خلال توقّف الدعم غير الموجّه والمُصدّر إلى الخارج. إذا أردنا دعم الفئة المحتاجة فيمكن تحقيق ذلك من خلال إصدار بطاقات ائتمان أو كوبونات تتيح فقط شراء السلع التي ترغب الدولة في دعمها. وفي أي حال، يجب أن يسعى الهدف إلى توفّر الدواء بدلاً من أن يكون بخساً وغير متوافر كما هو حال سياسة الدعم الحالية.

إن تحرير سعر الصرف سينهي الحاجة لاستعمال النقد الحقيقي بالدرجة السائدة حالياً بتحوّل الاعتماد إلى حدٍّ كبير إلى النقد «غير المنظور»، وعلى المصارف أن تتّجه إلى استعمال البطاقات الائتمانية والبطاقات المدينة للحسابات بالليرة والدولار. ومن الأفضل الاعتماد على سوق بيروت المالية كمنصّة لإعلان سعر الصرف السائد يومياً.

يجب على الدولة أن لا تتقاعس في أخذ إجراء تحرير وتعويم سعر العملة الوطنية. إن أثره على رفع الأسعار سيكون لمرة واحدة إذا رافقه تحقيق توازن مالي. ومن المتوقع أن يتوقّف تدهور سعر صرف الليرة على أثر تقليص الطلب على السلع والخدمات المستوردة من قبل القطاعين الخاص والعام.

* رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية

## الخروج من الأزمة

**وليد مسلم ***

بعد أكثر من عام على انتفاضة تشرين الأوّل 2019، لا بدّ أن نقرّ بالتالي:

أولاً - استطاعت التركيبة السياسيّة القائمة منذ ثلاثين سنة إعادة سيطرتها على الوضع في البلد. طبعاً هذا حدث من دون أي محاسبة أو إعادة برمجة لطريقة عملها.

ثانياً – لا يزال مصرف لبنان بقيادته المستمرّة منذ نحو ثلاثين عاماً يسيّر الأمر على النحو المعتاد رغم أن السياسات النقدية في هذه السنوات أوصلت البلد إلى الانهيار الذي نحن فيه. ففي أيّ بلد فيه القليل من المحاسبة أو الحوكمة لكان حدث تغيير في سياسة المصرف المركزي بدءاً باستقالة أو إقالة طاقم الحاكم. على عكس ذلك، لا شيء حدث ولن يحدث ما دامت القوى السياسيّة لم تتغيّر.

ثالثاً – لم يجد الحراك أرضيّة مشتركة أو برنامجاً سياسياً واقتصادياً مقبولاً من نسبة فعّالة من مكوّنات الحراك. وفي النّتيجة لم يحقّق الحراك أيّ نتائج مستدامة لجهة إحداث تغيير إيجابي ملموس في الوضع السّياسي والاقتصادي في البلد.

في ظلّ هذه الوقائع الّتي لا تبدو أنّها قابلة للتّغيير في المستقبل المنظور، علينا إيجاد وسائل فعّالة لمعالجة الانهيار الاقتصادي والمالي الحاصل في البلد. هذا لن يحدث إلّا إذا استطعنا فصل مسار الإصلاح الاقتصادي والمصرفي عن المنظومة السياسيّة الحاليّة.

لبنان يواجه مشكلتين أساسيّتين؛ انهيار الاقتصاد، وانهيار القطاع المصرفي، وبالتّالي ضياع الودائع. وإعادة هيكلة القطاع المصرفي لن يقوم البلد. من غير المنطقي أن نتوقّع أنّ القوّة السياسيّة والنّقديّة والمصرفيّة التي أوصلت البلد إلى الانهيار هي نفسها تستطيع إخراج البلد من هذا الوضع. والأشهر الاثني عشر التي مضت، أي منذ بدء الانهيار السّريع، هي خير دليل على ذلك. لا شيء بنّاء أو مفيداً حدث.

بعد الأزمة الماليّة الّتي واجهتها اليونان بدءاً من عام 2009 والّتي أدّت إلى انهيار الاقتصاد والقطاع المصرفي، تمّ الاتّفاق في عام 2010 مع الاتّحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي (ما عُرف بالتروبكا) على

> **أصرّت التروبكا الأوروبية على إنشاء مؤسسة مستقلّة لإعادة هيكلة المصارف ودعم رساميلها، ومقاربة كهذه قد تكون هي الحلّ في لبنان**

إنشاء مؤسّسة مستقلّة لها قانونها الخاص مع كامل الصلاحيّات لإعادة هيكلة المصارف ودعم رساميلها. ولمعرفتها بمستوى الفساد في الدولة والقطاع المصرفي، أصرّت التروبكا (المانحة الدّعم لليونان ولهذه المؤسّسة) على وضع نُظم محدّدة للمؤسّسة والمشاركة في اختيار مجلس إدارة وقيادة تنفيذيّة من ذوي الخبرة والسمعة الجيّدة والمستقلّين عن مراكز القوى السياسيّة والماليّة الّتي أوصلت البلد إلى الانهيار. واستطاعت هذه المؤسّسة في فترة زمنيّة معقولة نسبيّاً إعادة إحياء القطاع المصرفي وتقليص عدد المصارف إلى أربعة مصارف تشكّل 95% من حجم القطاع المصرفي.

النهج الذي اعتمدته اليونان قد يكون ملائماً للبنان، ليس فقط لإعادة هيكلة القطاع المصرفي بل كذلك لوضع وتنفيذ خطّة إعادة إحياء الاقتصاد. وبما أنّ المؤسّسات الماليّة الدوليّة والدول المانحة تصرّ على عدم منح لبنان الدعم قبل إجراء الإصلاحات في الدولة والسياسة الماليّة، فقد تكون المقاربة من خلال إنشاء المؤسّسة المستقلّة، هي الحلّ. أي أن يكون الدعم من خلال هذه المؤسّسة الّتي ستعمل تحت إشراف ممثّلي الدول المانحة كالبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ففي اليونان يتكوّن مجلس عام المؤسّسة (وهو السّلطة الأعلى في المؤسّسة) من سبعة أعضاء، اثنان منهم يمثّلان وزارة المال والمصرف المركزي والخمسة الباقون ومن ضمنهم رئيس المجلس يوافق على تعيينهم الاتحاد الأوروبي وهم من أصحاب الخبرات المصرفيّة العالميّة وقد يكونون من غير حملة الجنسيّة اليونانيّة.

وبما أنّ الخبرات المطلوبة لإدارة مؤسّسة تُعنى بإعادة هيكلة القطاع المصرفي قد تختلف عن تلك الّتي تُعنى في إدارة ونهضة الاقتصاد، قد نكون بحاجة إلى مؤسّستين. الأولى تختصّ بإعادة هيكلة المصارف ودعم رساميلها، والثّانية تكون مسؤولة عن إحياء الاقتصاد ومن ضمنه تنفيذ جميع المشاريع الّتي توافق المؤسّسات الماليّة الدوليّة والدول المانحة على تمويلها. هكذا نكون فصلنا أي دعم خارجي عن الهدر والفساد الّذي على الأرجح أن يحدث إذا ابقينا هذه المهمّات من ضمن مؤسّسات الدّولة الّتي تسيطر عليها القوى السياسيّة الفاسدة ومنطق المحاصصة والطائفيّة.

هاتان المؤسّستان المستقلّتان ليستا بديلاً من الدّولة. فكما في اليونان، ستكون المدة الزمنية المحدّدة لهما محدودة كعشرة أو خمسة عشر عاماً، على أمل أن تكون هذه الفترة الزّمنيّة كافية لإقامة دولة مدنيّة حضاريّة وغير فاسدة تستطيع تكملة دور هاتين المؤسّستين على الأمد البعيد.

### هل هذا الطرح واقعي؟

في البداية، الانهيار حصل وهو حتّى الآن يسير في اتّجاه واحد نحو الأسوأ. لدينا فترة محدودة قبل أن تتّجه الأمور إلى نقطة يصبح فيها الخروج من هذه الأزمة من أصعب الأمور. المنظومة السياسيّة الحاليّة في لبنان غير قادرة على فعل أي شيء إيجابي أو فعّال وتاريخها على مرّ أكثر من ثلاثين سنة يؤكّد ذلك، إمّا بسبب الفساد أو في بعض الاستثناءات لعدم وجود التّفكير الإصلاحي.

ثانياً، الخروج من هذه الأزمة الماليّة والاقتصاديّة يتطلّب مساعدة المجتمع الدولي الماليّ وفي مقدّمتها صندوق النّقد الدّولي والاتّحاد الأوروبي. لذا علينا إيجاد الهيكليّة الّتي تسمح لهذا الدّعم أن يحصل بأسرع وقت ممكن وبفعاليّة عالية. إذا انتظرنا من القوى السياسيّة الحاليّة أن تصلح نفسها فهذا لن يحدث. بما أنّ جميع القوى السياسيّة وافقت على المبادرة الفرنسيّة، إن لم نقل بالوصاية الفرنسيّة، فإن قبولها نحت إشراف دولي مركّز على الأمور الاقتصاديّة لا يجب أن يكون صعباً.

ثالثاً، الطرح أعلاه لا ينفي وجود الدّولة. هاتان المؤسّستان المستقلّتان لن تُعنيا بمحاسبة الفاسدين أو إصلاح مؤسّسات الدولة. هذه ستبقى من مسؤوليّات القوى السياسيّة الحاليّة إذا أرادت فعلاً الإصلاح. كل ما هنالك أنّ الدّولة كما هي اليوم لن تسيطر على الدّعم المالي الدولي الّذي يبدو اليوم أشدّ البعد عن التحقّق. إيجاد هيكليّة ملائمة للمجتمع الدولي هو أقصر الطرق للنهوض الاقتصادي والمالي.

رابعاً، هذه الهيكليّة اعتُمدت في ظروف مشابهة للبنان وأثبتت فعاليّتها.

### المراجع

1. Hellenic Financial Stability Fund, www.hfsf.gr
2. Hugo Dixon, "Greek governance gamble", Reuters, 3 December 2012.
3. Yannis Stournaras, "The Greek Economy 10 Years After the Crisis", speech at the European Court of Auditors, Luxemburg 28 June 2019.
4. Daniel Munevar, "Greece – The PSI and the Process of Bank Recapitalization (2016-2012)", CADIM, 24 January 2017.



مقال

## تعديل قانون المياه لا يكفي لردع الملوّثين

**حسين رحال ***

تعديل قانون المياه لينصّ على «مكافحة التلوث في الليطاني بتغريم المخالف بغرامة (تنظيف 6 كيلومترات من مجرى النهر)»، يعدّ بمثابة أول خطوة جريئة لتطبيق هذا القانون بعد 20 عاماً على صدوره. صحيح أن التعديل على قاعدة «Le pollueur payeur» إلّا أنه لا يكفي لحماية قطاع المياه والبيئة من حالة التسيب والفلتان الحاصلة اليوم. فقد كان يفترض أن يتحرّك القضاء، مع تلقي المدّعي العام البيئي في البقاع عشرات الشكاوى بحقّ مخالفين اعتدوا على نهر الليطاني وعلى روافده العليا برمي نفاياتهم الصلبة والسائلة في المجرى الطبيعي للنهر، أو عندما أطلقت بلديات 48 قرية ومدينة في البقاع الغربي مجاريها الصحية في مجرى النهر مباشر، أو في روافده الثمانية، لتتجمّع مياه الصرف الصحي بعدها، في بحيرة القرعون، ولتشكّل ربع سعتها من المياه.

كارثة التلوث البيئي التي حلّت بنهر الليطاني، طاولت أيضاً بقية الأنهر والمجاري الشتوية الأخرى. فالعاصمة بيروت تشهد في بداية الشتاء، فيضان نهر الغدير الذي يُغرق بمياهه الآسنة مداخل بيروت الشرقية والجنوبية، وتلتقي مياهه مع السيول الشتوية التي تخترق مكبّي الناعمة والكوستا برافا لتشكّلا مع مياه الغدير تياراً شتوياً جارفاً يُغرق بيوت الفقراء في الأوزاعي قبل أن تصبّ المياه في البحر بمحاذاة مطار رفيق الحريري الدولي. كذلك «تنعّم» بيروت بمجرور آخر يحمل اسمها ويسدّ عند فيضانه، مع سقوط الأمطار الأولى، مداخل بيروت الشمالية والشرقية ليصبّ في نهاية الأمر، في عرض البحر على مقربة من مكبّ برج حمود الشهير.

في الواقع، مضى نحو 74 عاماً لتظهر هذه التطورات بشكلها الحالي. ففي عام 1926 لم يكن لدى لبنان قانون خاصّ لتنظيم إدارة المياه واستغلالها، بل كان القطاع يخضع لقانون صدر في عام 1926 ونصّ بعض مواده على أن المياه هي ملك عام لا تنطبق عليها أعراف الحقوق المكتسبة، وأنه لا يجوز حفر آبار ارتوازية في حرم الينابيع، وعلى مقربة من مصادر المياه، كما يُمنع حفر البئر إلا بموجب رخصة قانونية صادرة عن المرجع المختص... على امتداد هذه الحقبة كان قرار المياه موزعاً على 209 لجان، أو مصالح يحمل معظمها اسم النبع أو النهر (مياه نبع الطاسة، مياه البارول، مياه عين الدلبة، مياه شمسين...).

استمرّ الأمر على هذه الحال، إلى أن صدر قانون المياه في أيار عام 2000 الذي بموجبه تورّعت لجان ومصالح المياه على أربع مؤسسات عامة. ومنذ صدور القانون إلى اليوم، طرأت تغييرات كبيرة. فقد اختفى نبع العليق - المنبع الرئيسي لنهر الليطاني الذي حمل يوماً اسم «بحر البقاع» - ولم تعُد تتفجر مياهه بعدما حُفرت في حرمه عشرات الآبار. أيضاً اختفى نبع الحمام في سهل مرجعيون عندما أقدمت مصلحة مياه جبل عامل على حفر مجموعة من الآبار في وادي الخوخ على مقربة من النبع. ولم تسلم المياه السطحية للنهر من هذه الهجمات بل اتّسمت الهجمة عليها برمي النفايات الصلبة في حرم الأنهر وفي مجاري المياه الشتوية، وبإطلاق أبواق المجارير التي تنقل مياه الصرف الصحي مباشرة إلى البحر أو إلى الأنهر. ثم حلّت الكارثة الكبرى عندما وجّهت نحوه مجارير 48 بلدة ومدينة في البقاع الغربي لتصبّ مباشرة في مجراه، ومجاري روافده، ولتستقرّ في نهاية الأمر في بحيرة القرعون التي تحوّلت إلى جورة صحية ضخمة تشكّل المياه المبتذلة فيها الصلبة في مجرى النهر وروافده. يستدلّ على ذلك من وجود «طبقة جليدية» على سطح بحيرة القرعون مكوّنة من أكياس نيلون وأوراق أشجار وجلود ماشية ومخلفات أخرى يصعب تحديدها. هذا يعني أن مياه الصرف الصحّي ما زالت تصبّ في النهر وفي بحيرته، وما زال النهر يتلقّف أكياس القمامة التي ترميها ربّات المنازل المحاذية للنهر، وما زال أصحاب البسطات في أسواق الخضار القائمة على الضفة القريبة من النهر يطلقون ما أتلف من بضاعتهم في مجرى النهر.

إن معركة حماية الأنهر اللبنانية، بشكل عام، والليطاني بشكل خاص، تحتاج إلى تضافر جميع الجهود الأمنية والإدارية والقانونية والصناعية والبيئية والبلديات وسائر المؤسسات العامة والخاصة لتمارس دورها في الرعاية والحماية، بدلاً من أن تترك الأمر في عهدة مصلحة الليطاني وحدها، على قاعدة «إذهب أنت وربك فقاتلا، إنا هاهنا قاعدون». فالمشكلة أن المسؤولين لا يقومون بواجباتهم، ابتداءً من شرطي المرور، مروراً بحارس المياه، وصولاً إلى المدّعي العام البيئي. فما الذي يمنع بوليس البلدية في زحلة مثلاً من أن ينظّم محضر ضبط بسائق يرمي كيس نفاياته في نهر البردوني، بينما يسارع إلى تنظيم محضر ضبط بحقه إذا ركن سيارته للحظة في مكان ممنوع الوقوف فيه؟ ولماذا يداوم حراس قناة القاسمية في مكاتب الإدارة خلال فصل الشتاء مع أن أكثر المخالفات تقع على الآفقية في هذا الفصل، فيما يسهرون ليلاً ونهاراً على حماية المياه في الآفقية الرئيسية خلال موسم الري؟ لماذا لا يتحرك النائب العام البيئي من تلقاء نفسه عندما تقع مخالفة على مشروع مائي، بدلاً من انتظار تقديم دعوى من قبل المتضرّر؟

إن تنظيم أول ضبط بحقّ المخالف سيقتنا إليه بلدان أخرى بزمن بعيد. ففي فرنسا مثلاً، يتعرّض السائح لعقوبة إذا أقدم على رمي قشرة ليمون أو عقب سيجارة في نهر السين، ولا ينفع تذرّعه بجهل القوانين الفرنسية. أحد الأقرباء، رمى منذ فترة كيس نفايات في جدول قريب من منزله في مدينة رين، وعندما عثر شرطي البلدية على الكيس فرّز محتوياته وتبيّن له وجود إيصال كهرباء مدوّن عليه العنوان، فحرّر بحق المخالف محضر ضبط قيمته ألف يورو. أما في إيران التي زرتها أخيراً، فقد أصرّ منظّم الرحلة أن نزور بعض محطات التجارب الزراعية في أصفهان. من المحطات التي زرناها، حدائق الطيور والزهور والأسماك العائمة على بحيرات مائية اصطناعية، والمسوّرة بأشجار الدلب والكستناء والبلوط. لكن فوجئنا لدى الدخول إلى الحدائق في مطلع النهار أن سطح المياه صاف، لا تطفو عليه ورقة واحدة مع أننا في فصل الخريف. كما أن حارس الموقع أقنعنا بأن فريقاً من العمال يقوم بجمع الأوراق والأغصان عن سطح البحيرة مرّة كل ساعتين على امتداد النهار. قيل لنا لاحقاً إن حماية المياه والفسح الخضراء هي ثقافة متأصلة في نفوس الإيرانيين. وقد ثبت ذلك خلال زيارة ساحة أصفهان الشهيرة التي تتوسطها حديقة واسعة من الزهور والورود، ولا يفصلها أي حاجز شوكي عن بقية الساحة التي يطوف فيها عشرات الآلاف من السائحين والمتجولين. والحالة ذاتها، تكرّرت في حديقة الزهور الفارهة القريبة من مرقد الإمام الخميني في طهران.

إن حماية المياه والبيئة بحاجة إلى تشريع عصري code rural يحمي هذه الموارد من عبث العابثين ولا يمكن الاكتفاء بتعديل مادة في قانون المياه.

* مهندس زراعي

> **تغريم ملوّثي المياه بغرامة هي بمثابة خطوة جريئة لكنّها تنتظر التطبيق ولا تُغني عن تحرّك القضاء والمدّعي العام البيئي**

حالياً، نحو ربع سعتها.

الهجمة على نهر الليطاني لم تقتصر على مياه الصرف الصحي من منازل قرى البقاع الغربي في مجرى النهر وروافده، بل شملت أيضاً فضلات مخلّفات نحو 950 مؤسسة صناعية وتحويلية من بينها 105 معامل لإنتاج الألبان والأجبان، وبينها «المغرّم» ألبان لبنان الذي تعرّض للعقوبة للمرة الأولى. وشملت الهجمة أيضاً بقايا ومخلّفات معامل تحويل الإنتاج الزراعي les agro alimentaires ومخلفات المسالخ ومزارع الدواجن، وخمارات النبيذ العشر، ناهيك عما تحمله مياه الري نحو النهر بواسطة السيلان السطحي من أسمدة وكيماويات ومبيدات.

وقد استمرت هذه الهجمة المتمادية على مياه النهر وروافده حتى قُيّض لمصلحة الليطاني أخيراً من تسلّم قيادتها. إدارة جديدة وضعت في رأس أولوياتها شنّ حرب ضروس على الملوّثين من أصحاب المعامل والبلديات المستهترة، مستعملة في ردها الوسائل المتاحة كافة: إقامة دعاوى على المخالفين، أو اختيار نقاط ثابتة لحراسة النهر. ناهيك عن الحملات الإعلامية التي شنتها على المعتدين والمخالفين والساكتين على المجزرة التي حلّت بالنهر. وكانت باكورة هذه الحملة صدور أول حكم بعاقب أحد المخالفين. رغم ذلك، لم تتوقّف عملية رمي النفايات

### الغرامات تنتظر التطبيق

في 16 تشرين الأول 2020، أقرّ مجلس النواب تعديلاً على قانون المياه رقم 77 يقضي بتغريم الأشخاص المعنويين الذين يؤدّون أعمالاً ونشاطات ذات طبيعة ملوّثة بما يسمى «بدل تعويض عن التلوّث»، وقضى أيضاً بتغريم المخالفين بالحبس والغرامة المالية التي تصل إلى 300 ضعف الحدّ الأدنى للأجور (حالياً يبلغ الحدّ الأدنى للأجور 675 ألف ليرة، أي أن الحدّ الأقصى للغرامات يصل إلى 202,5 مليون ليرة)، وإمكان وقف نشاطات المخالفين أيضاً. هذه المخالفات هي باختصار على الشكل الآتي:

- سحب المياه بلا ترخيص.
- استثمار أو إقامة منشآت أو ممارسة أشغال أو نشاطات خارج الترخيص.
- إلقاء أو تسييل أو رمي أو سكب مواد أو مادة تضرّ بالمياه السطحية أو الجوفية أو مياه البحر.
- رمي أو تفريغ أو ترك نفايات مهما كانت طبيعتها في المياه السطحية أو الجوفين أو مياه البحر ضمن الحدود الإقليمية اللبنانية.

مقال

# العمالة المنتجة ورأس المال الميت

الأمجد سلامة

في الأسابيع الأخيرة، بدأت تنتشر ظاهرة الوصفات الاقتصادية التي تعد اللبنانيين بمعالجة سريعة للأوضاع المتردية وإعادة القدرة الاستهلاكية إلى مستواها السابق. لا يمكن إغفال علاقة هذه الظاهرة بالانقضاء التدريجي للمدّة الزمنية التي يتوجب خلالها إطلاق مسارات المعالجة التي صارت معروفة ويمكن تمييز الأكثر علمية وواقعية بينها من التدميري الهادف إلى الحفاظ على مكتسبات فئات محدّدة. كان أفضل توقيت لإطلاق هذه المسارات في مطلع السنة الجارية تزامناً مع إقرار خطّة التعافي المالي الحكومية. يومها كانت احتمالات نجاح الإجراءات مرتفعة، إلا أنه بمرور الأيام انخفضت الاحتمالات وبات إطلاق الإجراءات في وقت متأخر غير ذي جدوى إذا كان الهدف منه توزيع الخسائر بشكل عادل والإنقاذ الشامل. مع تعثّر الإجراءات، تنبّه بعض العاملين في الشأن العام إلى أن أصل الانهيار المالي يكمن في اختلالات اقتصادية على المستويين الكلّي والجزئي، وهذا ما دفعهم إلى توزيع وصفات سريعة تستند إلى سرديّة «التفوّق» اللبناني واستغلال «رأس المال البشري» اللبناني. «رأس المال البشري» هذا، هو عبارة عن النخبة المحليّة بمعناها الأوسع، وقد أثبت معظم أفرادها المتعاطين بالشأن العام، افتقارهم إلى المعرفة التقنية أو ارتهانهم (بشكل مباشر أو غير مباشر) للمؤسّسات المالية الدولية ومن خلفها الولايات المتحدة.

ينضوي تحت عباءة هذه «النخبة» عدد كبير جداً.

## فائض النخبة

يقدّم بيتر تورشين نظرية عن علاقة النخب بالوضع السياسي والاقتصادي في الدولة ترتكز على تحديد عدد النخب من التعداد السكاني، ثم مقارنة كمية الموارد المتوافرة بحاجات النخب. بالنسبة إليه، هكذا تُحدّد طبيعة العلاقات المجتمعية والسياسية القائمة داخل المجتمع، وخصوصاً بين النخب وعامة الناس (العمالة المنتجة)، وانعكاسها على تموضع عامة الناس ضمن المنظومة السياسية للدولة.

نظرية تورشين هي جزء من جهد أكبر له يهدف إلى الوصول إلى معادلات رياضية حاكمة لحركة التاريخ قادرة على التنبؤ بشكل محدّد وكميّ بمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أما هدفه النهائي، فهو أن يجري التعامل مع التاريخ كعلم قياسي، كالفيزياء، ولكن بنتائج أقلّ فعّالية ودقّة. لذا، هو خصّص كتابه «الديناميات التاريخية» لشرح المنهجية التي اتّبعها لبناء النموذج الرياضي الذي استعمله للحصول على معادلات تساعد على التنبؤ بالدورات التاريخية. وبنى جزءاً من منهجيته على «عصبية» ابن خلدون وعلى نتائج أبحاث عالم الإنثروبولوجيا لِف غوميلِيوف، واستعمل نظرياتهما لتحديد أطر الفضاء الاجتماعي والسياسي وديناميته ضمن نموذج رياضي.

خلفية تورشين، وهو في الأساس عالم بيئي متخصّص في علم البيئة التجمعي (أي دراسة ديناميات التجمعات للأنواع الحيّة المختلفة)، تدخل في بناء الجزء الاقتصادي من منهجيته. بحسب ما ورد في كتاب له مع سيرغي نيفيدوف بعنوان «الدورات العلمانية»، فإن المنهجية تعتمد على أفكار روبرت مالتوس ودايفد ريكاردو. الصراع، بالنسبة إلى مالتوس، قائم بين الميل الطبيعي للسكان إلى الزيادة، وبين القيود التي يفرضها توافر الغذاء. وهذا يؤدي إلى ميل أعداد السكان للتذبذب بشكل دوريّ، لكن ريكاردو وسّع نظرية مالتوس وطوّرها في نظرياته عن تناقص العوائد والريع.

يستنتج الكاتبان مجموعة تعاميم، أهمها ثلاثة؛

- التعميم الأول سمياه «المبدأ المالتوسي الجديد»: خلال فترات النمو السكاني المستدام، إذا كان ناتج الاقتصاد الزراعي لا يواكب تطوّر عدد السكان، فسيتم ملاحظة عدد من اتجاهات تطور الأسعار النسبي. يتمثّل أحد الاتجاهات في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقة والعقارات. وفي المقابل أحد الاتجاهات الأخرى هو انخفاض الأجور الحقيقية للعمل. هذه الاتجاهات هي ببساطة نتيجة لقانون العرض والطلب. وهكذا، مع زيادة المعروض من العمالة، وإذا كان الطلب عليها محدوداً (كما هو الحال في الاقتصادات الزراعية)، فإن سعر العمالة ينخفض حتماً.

- يأتي التعميم الثاني انطلاقاً من التعميم الأول، ويهدف إلى التعامل مع ديناميات النخبة بنتيجة قانون العرض والطلب أيضاً. فالنوع الرئيسي للثروة في المجتمعات الزراعية هو الأرض. ملّاك الأراضي، أي النخبة في المجتمعات الزراعية، يستفيدون من الزيادة السكانية بطريقتين: أولاً، هم مستهلكون للعمالة، لأنّهم يحتاجون إلى الفلاحين للعمل في أراضيهم، وللخدم للقيام بالأعمال المنزلية، وللحرفيين لإنتاج مواد للاستهلاك. ثانياً، ممتلكاتهم وأراضيهم تنتج الغذاء والسلع الأخرى، مثل الوقود والمواد الخام، التي يزداد الطلب عليها مع تزايد عدد السكان. وبزيادة عدد السكان، تصبح العناصر التي تستهلكها النخب أرخص، بينما تزداد قيمة العناصر التي تنتجها. رغم ذلك، فإن العملية ديناميكية. فالظروف الاقتصادية المؤاتية للنخب تأتي مع تبعات خاصة بها؛ يزداد عدد النخب عبر التكاثر البيولوجي والحراك الاجتماعي التصاعدي، فضلاً عن اعتيادهم على مستويات أعلى من الاستهلاك. وفي النهاية، تتخطّى أعداد النخبة وشهيتها «القدرة الاستيعابية» (بناءً على قدرة العمالة التي يقدّمها عامة الناس). وتكون التبعات أن يؤدّي فائض إنتاج النخبة إلى فقر قطاعات كبيرة من النخب، ولكن ليس بمعنى فقر عامة الناس. يكون فقر النخب فقراً نسبياً وفقاً لمعايير الاستهلاك اللازمة للحفاظ على مستويات العيش النخبوية.

أطلق تورشين على هذا التعميم عنوان «مبدأ فائض إنتاج النخبة». وإحدى نتائجه: إن معدل فائض إنتاج النخبة يجب أن يتطور مع معدل النمو السكاني العام، وإلاّ سيتزامن الإنتاج الزائد للنخب مع مرحلة الركود التضخّمي.

- التعميم الثالث يستند إلى التعميم الثاني أيضاً، لكنه يختصّ بأسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مشيراً إلى ثلاثة أسباب رئيسية لظهور اتجاه التفكّك (أي فترة طويلة من عدم الاستقرار المتزايد): الزيادة السكانية، فائض إنتاج النخبة، والأزمة المالية للدولة. لكن يبقى الدور المهيمن لظهور اتجاه التفكّك هو الإنتاج الزائد للنخبة، ما يؤدي إلى المنافسة داخل النخبة والتشرذم والصراع وظهور النخب المضادة التي تحشد الجماهير الشعبية في نضالها ضد المنظومة القائمة.

## الوهم اللبناني

باعتراف تورشين، لا يمكن لنموذجه الرياضي (حالياً) تحديد معادلات و«قوانين التاريخ» بالشكل الدقيق نفسه لقوانين الفيزياء أو الكيمياء أو ضمن أشكال رياضية محدّدة وثوابت عالمية موحّدة. ربما لن تتمكن البشرية من الوصول إلى ذلك، إلا أنه يمكن الاستفادة من تعميمه الثاني لتوصيف وتحليل الحالة اللبنانية، أي مبدأ فائض إنتاج النخبة.

تورشين عبّر بوضوح عن اقتناعه بأن الشكل المعاصر للإنتاج الزائد للنخب يكون عبر الترقّي الاقتصادي والتعليمي. وذلك، ببساطة، لأن الطبقات الحاكمة لم تعد وراثية، ولم يعد تطوّر أعدادها يعتمد على العامل البيولوجي بشكل أساسيّ. من هذه الزاوية، ينطبق توصيف تورشين على لبنان. فنسبة الأغنياء في لبنان ازدادت بشكل مطّرد خلال العقود الثلاثة الماضية. كذلك، دفعت الحريرية السياسية، اللبنانيين، نحو السعي إلى التعليم الجامعي الموجّه صوب قطاعات خدماتية بشكل كثيف. في النتيجة زاد أعضاء نقابات الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمصرفيين. هذه الزيادة كفيلة للدلالة على كمّ النخب الهائل الموجود في البلاد.

لكن أليس ازدياد عدد الأغنياء والمتعلمين أمراً جيداً؟

الإجابة المنطقية هي نعم. لكن بحسب تورشين تبدأ المشاكل عندما يصبح المال والشهادات المرموقة مثل الألقاب الملكية في الممالك. فهؤلاء سيشكّلون نخباً اقتصادية وأيديولوجية واجتماعية. أما الوظائف والمواقع الاجتماعية والسياسية التي يطمحون إليها، فلن تزداد بوتيرة زيادة أعداد النخب نفسها. كما أن القوّة الحقيقية، ستنحصر بأيدي عدد قليل منهم. أما من لم يستطع بلوغ المواقع النخبوية فسينقلب على الذين وصلوا.

عملياً، هذا العدد الضخم من النخب، وما يقابله من عدد ضئيل نسبياً من عامة الشعب، هو وصفة للتقاتل والتناتش بين المستويات العليا في المجتمع، وليس وصفة للإنتاج. فالنخب لا تنتج حاجاتها الأساسية، بل تحتاج إلى يد عاملة منتجة تلبي مستويات استهلاكها المرتفع والمطّرد. صحيح أن ما تنتجه النخبة هو ذو قيمة عالية، بحسب تورشين، لكنّ قيمته عالية في مجتمعها وبيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وليس بالضرورة خارجها. أما القول بأن هذه النخب، أو ما يصطلح عليه البعض بـ «رأس المال البشري»، ستُخرج لبنان من مأزقه عبر إنتاج سلع وخدمات تُباع في أسواق خارجية بقيمة عالية، ما هو إلا وهم. الإنتاج، سواء لسلع أو خدمات ذات قيمة مرتفعة، يحتاج إلى بنى تحتية ماديّة وبشرية لا يمتلكها لبنان. فالعمالة المنتجة نسبتها ضئيلة مقارنة مع النخب، والحديث عن سوء البنى التحتية المادية لا يحتاج إلى الكثير من التفنيد.

في المحصّلة يمكن القول إنّه بالإضافة إلى الضعف التقني للكثير من النخب العاملة في القطاع العام وارتهان الكثير منها للخارج، فإن وجود مئات الآلاف من النخب اللبنانية خارج القطاع العام، هو رأس مال ميّت لا يمكن لأحد أن يتصرف به بشكله الحالي. فهذا العدد الضخم من النخب هو تعبير عن سياسات الحريرية السياسية التي أوهمت اللبنانيين بأنّ الموارد الموجودة تسمح لعدد أكبر منهم بالارتقاء عبر التعليم والتطور الاقتصادي من دون أن تكون هناك موارد حقيقية تدعم ارتقاءهم. وجزء أساسي من تبعات الانهيار الحالي هو أنّ الجزء الأكبر من اللبنانيين اعتاد على مستوى استهلاك نخبوي في السنوات الثلاثين الماضية.

فإذاً ما هو الحل؟ إن لم يخرج من يقول للنخب الحقيقة المرّة ويُقنعهم بأن موقعهم وهمي ولا موارد تدعم بقاءهم، وأنّ الحلّ يكون من خلال خطّة تؤطّر عودتهم إلى صفوف العمالة المنتجة، لن نشهد حلولاً حقيقية تعالج مكامن الخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني والمسار نحو الاضطرابات سيكون أسهل. حلّ كهذا يحتاج إلى سنوات طويلة لنبدأ برؤية نتائجه. وفي هذه الأثناء ربما الأجدى تطبيق خطط آنية وسريعة تقي اللبنانيين الجوع. أما وصفات الحلول الاقتصادية السريعة فما هي إلا وسيلة لدغدغة أحلام الكثير من اللبنانيين الذين لا يزالون يعيشون في الوهم الذي رُسمت معالمه قبل ثلاثة عقود.

> إن وجود مئات الآلاف من النخب اللبنانية خارج القطاع العام هو «رأس مال» ميّت، وهذا العدد الضخم هو تعبير عن سياسات الحريرية السياسية التي أوهمت اللبنانيين بأنّ الموارد الموجودة تسمح لعدد أكبر منهم بالارتقاء عبر التعليم والتطور الاقتصادي من دون أن تكون هناك موارد حقيقية تدعم ارتقاءهم

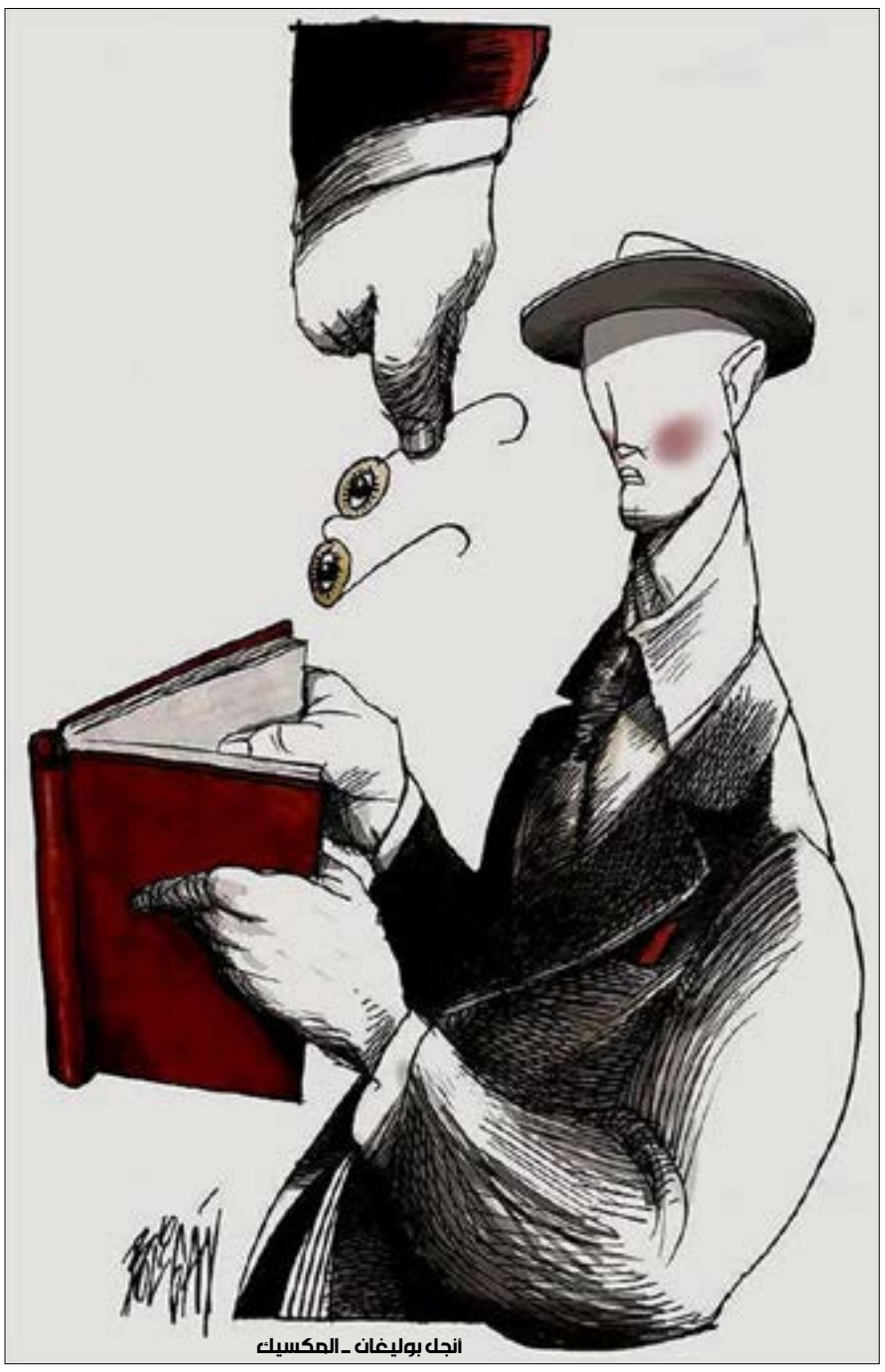

انجل بوليغان ـ المكسيك